بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
خطی «فهرست شده»
۹۵۳۵

فائدة درسات

من كتاب بحر المكتوم الطريق الثامن من كتاب الخامس

تكتب وتشمع وتكون مع صاحبها ابداً بشرط التطاهر [illegible] فلان ابن فلان من شر

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ابراهيم [illegible] الله الغني الحكيم لفلان ابن فلان [illegible] كيلا يدركوه ولا يدركوه

جميع الناس وافواههم عاميّة [illegible] بهم سعلقه فكفى [illegible] وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن

خلفهم سدا فاغشيناهم فهم لا يبصرون حسبي الله العظيم حسبي الله [illegible] الوكيل نعم المولى ونعم النصير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل النحو بفوائده مجيباً الى فهم القرآن

المبين وميزانا يفرق به بين الغثّ والسمين والصلوة على

من خصّه بعظم رتبة اسمائه وفضله على ارضه وسمائه وآله

مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات على الانام المبشرين

لمن والاهم بشيرا الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم

تطهيرا فيقول الغريب فى البلدان البعيد

عن الاهل والاوطان نعمة الله بن عبد الله الموسوى

الحسينى الجزائرى انى لما رايت العلم الزبيد من اجل العلوم و

صرف النظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زمان

نحو تحصيل مقدماته وفارقت اعواما عن اوطانى فى

جمع اسبابه وادواته طالما اسهرت فى تدريسه اوده

عيونه وكثيرا ما تغربت عن عواصيانه مع الافاضل

ولما وقفت فيه على ظنون فى خد من دت السيد الفكرة

فاقتطفت منزلته نماده ووقفت على جفنة قلادة

كف من يناد بجاده فالفت فيه فى صغر السن ما يطفى القليل

ويشفي المريض ثم تطلعت فوائد الشرح المنسوب الى
الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي قد احتوى من
علم النحو على اللباب وانطوى ما يدهش العقول والالباب
قد صبت الفرسان جيادها عادية عليه وعقدت الهمة
النشاة والركبان فوقفوا لديه يطلبون فرسا حاذقا
به ليتم على الطريق ودليلا من يفاقد سلك هذا الفج العميق وانا
كنت قد علقت عليه حال اشتغال عصابة من الاخوان بمدارسته
لدى ومذاكرته بين يدي ما كشف به القناع عن عويصاته
واوضح القفل من مشكلاته ثم تناوبت على ابدالا سفاده
وعرفت احواله في البوادي والحواضر يوما
بالبصرة ويوما بالاهواز ويوما باصفهان
واخرى بشيراز فاعدة الطرف تلك الحواشي دافعا
عنها ما مسها من الغواشي وسميتها

تحقيقات اجلى من

ابتسام السنا

دونيتها

زينتها بتدقيقات اشهى من معانقة الاحباب وصيرته هدية
الى الاخوان وجعلت ثمنه رحم الله مؤلفه وصيره في زمرة الا
منين ممن ينظر اليه ولم يقل ما تلوناه عليه فقد غضب الجوام
بلا اثمان واتصف بما لم يتصف به ذوو الايمان جعلنا الله و
اياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقبت عليه الابكار والا
سحار انه قدير وبالاجابة جدير قال الشارح طاب الله ذكره
تربته وحشره مع احبته بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان
الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول في الباء و
متعلقها قيل انها للملابسة مثل قولهم دخلت عليه
بالخير او للاستعانة كقولهم كتبت بالقلم والاول ادل
على التعظيم لدلالة الثاني على كون اسمه تعالى الذريعة وصل
به الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو
والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فحذفت
صلة المفعول هنا كالتلبس فانه شامل لجميع انحائه واللغو
ما كان عاملا خاصا محذوفا كان او مذكورا سمي به لخلوه وكونه
ملغى عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا فظاهر
واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور كالاستعانة
وعلى التقديرين فالفعل المقدر هنا اما اخذ من الابتداء

في الدين مع

اوالتاليف دقول لعلماء البيان تقيد مناحعت للتسمية
مبتدأ ان قصد وان تقدير الافعال المدلول عليها للبيان
فمرحبا بالوفاق وان قصدوا تعلق الظرف بها كما هو الظاهر
من كلامهم فمجال المنع واسع فان القايل ابتدى ببسم الله الرحمن الرحيم
يمكننا ان يجعل الظرف لغوا و مستقرا على ما مر هذا و قد نقل
الفاضل الطيبى للظرفين معنى اخر فقال الظرف المستقر الذى
يفتقر تمام الكلام اليه و ذالك بان يكون خبرا نحو ما كان
فيها خير منك و اللغو ما كان الكلام تاما بدونه نحو ما كان
احد خيرا منك فيها د يمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى
الاصطلاح السابق الامر الثانى فى تحقيق لفظ الجلالة انه
امشتق ام جامد ذهب بعض الى الثانى و الا لزم التسوح
فهو علم للذات المقدسة فى اصل الوضع و هو مذهب المحققين
استنادا الى انه يوصف و لا يوصف به و بانهم عبروا عن كل
شئ يتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء و
مبدعها ان قيل ان كل واضع لشئ لابد ان يتعقله و ذاته تعالى
غير متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه او ان
قلنا بان واضع غيره غيره و هو مذهب بعض الاصوليين او
نقول تصور الموضوع له بوجه ما كاف فى صحة الوضع فيكون الواضع
له البشر و اخرون الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اى التحير

لتحير العقول الكاملة فى كنه حقيقته قوله رسول صلى الله عليه
و اله ما عرفناك حق معرفتك و طلبه لزيادة المعرفة و اما قول
امير المؤمنين عليه السلام لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا فهو محمول
على الامور الاخروية كالجنة و النار و الحساب و نحوها و المراد
اليقين بوجوده تعالى و اثاره و ما يتراءى ظاهرا من لزوم كون
معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول عنه دفع اما بحمل طلب النبى
لزيادة المعرفة على الكلية قبول المادة يعنى لما كانت مادة النبى صلى الله عليه
و اله اكمل من مادة الامام فهى قابلة اذن لزيادة المعرفة
و اما مادة الامام فقد كمل كمالها او بحمل طلب الزيادة على ايام
الحيوة و قبل استكمال المعرفة التى لا يتصور فوقها بالنسبة الى
مراتب البشر لان درجات معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد
يوم الى ان قبضه اليه و اكمل له المعرفة اللايقة بجنابه و هو قد دفع
تلك العلوم باسرها الى الامام عليه السلام فهو عليه السلام عالم بذالك
العلم الكامل قال هذا القول هذا و الاول مسلكى فى حل هذا
الخبر و سابقه مسلك العلامة الحلى و لا يخفى ما فيه و قيل من لاه
اى احتجب لاحتجابه من الحواس و قيل من الهت الى فلان اى سكنت
اليه لان القلوب تطمئن بذكره و الارواح تسكن الى معرفته
و اما اصله فقيل لاه فالحقت به الالف و اللام للتفخيم لا للتعريف
اذ اسماؤه تعالى معارف و قال سيبويه اصله الاه على وزن

بحكم

فعال حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذلك قطعت
الهمزة في النداء **الامر الثالث** في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة
والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى ونقض بحذِرٍ وحاذرٍ واجيب بان المراد اتحادهما في النوع
بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد عليهما السلام
الرحمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن
لا يطلق على غيره تعالى واما صفته فعمومه فلان رحمته تعالى في هذه
النشأة شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجها الرحيم **الامر الرابع** في
دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية و
التحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي
اخر لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم واقطع وهو يحصل من وجوه
احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي الممتد وهو ما
يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق
الابتداء عليهما بهذا المعنى وبهذا يترجح تعلق الجار في اوائل
التصانيف بالابتداء لان فيه امتثالا لظاهر الحديث ومعناه
وفي غيره امتثالا للمعنى خاصة ثم اي الابتدائين حقيقي قيل
الابتداء بالبسملة للتقدم وقيل بالحمد لان ابتداء الحقيقي يقتضي
شيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء به و
ثانيها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي في

الاستعانة باخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتقريب على
ما مر ورابعها ان البدء بمعنى التقديم قال في المغرب بدأ بالشيء
اذا قدمه فلا تعارض لتقديمهما معا وخامسها وهو التحقيق
عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل
على صفة الكمال وكلما دل على الذات دل على اتصافه تعالى بالكمال
لاستجماع الذات به وكلما دل على اتصاف الذات بالكمال يدل
التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء
بالاخر لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله
لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى قلت لفظ اسم
المضاف الى الله لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه فالتبرك
بجميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي
الى جعله مبتدأ اما الفعل فهو من تتمة ذكره على وجه المطلوب فقول
شيخنا الشهيد واضافة اسم الى الله تعالى دون باقي اسمائه
لانها معان وصفات غير جيد واعترض ايضا بان كلا من التسمية
والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى الحديثين من بسملة
اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك
ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر **قوله**
الحمد لوليه تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منهما
في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية

فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من
حيث هو هو وذلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا او
الاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الافراد
وذلك لام الاستغراق او بعضا معينا وذلك لام العهد الخارجي
او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم
انه قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم
الى انها للجنس محتجا عليه بانها لتعريف ماده خلت عليه وهو
لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق
لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا
اعتداد به او لانه راجع الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق
وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استفادة
العموم من لام الخبر اذ هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة
يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظ ان مرادهم من الاختصاص
مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه
عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة التخصيص
الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لانها لا يوجد الا في
ضمن افرادها ولو ثبت فرد منها لغيره كانت الحقيقة تكون فيه
كما تكون في غيره فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض
آخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمد الله به

ملائكته

ملائكته واولياؤه او حمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدها
وهو المروي انه يخلق صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في
كل يوم ثلث ساعات وثانيها ان المراد حمده الذي القاه
على السنة العباد وثالثها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما
دل على اظهار صفات الكمال كما سياتي وهو يكون بالقول
ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه و
ذلك انه تعالى حين بسط بساط الجود لوجوده على ممكنات لا تحصى
ووضع موائد كرمه لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله وتمامها
جلاله واظهرها بدلالات قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال القدرة القاهرة و
استكمال حكمته الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه
الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة
الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها و
الحق ان قيد اللسان والاختيار غير داخلين في مفهومه اما
الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله عز وعلا وان من شيء
الا يسبح بحمده ولا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات
النفسانية من العلم والشجاعة ونحوها مع انها ليست اختيارية
وما اجابوا عنه تكلف مستغنى عنه بل هو نقل يشعر بتعظيم المنعم

فيعم الموارد الثلثة وح فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا
قيد الحيثية فانها ماخوذة فى المفهوم الاصطلاحى اذا عرفت
هذا فاعلم ان الحمد بكلا معنييه مصدر اما بمعنى الفاعل فمعناه
ح ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بفاعلها متعلق
لوليته او بمعنى المفعول فمعناه ح جنس المحمودية او جميع افرادها
قائم به والاولى انه مصدر مبنى للفاعل وفاعله هو الله تعالى
فمعناه ح الحامدية له تعالى مختصة به لا يتاتى من غيره بكونه
وصفا بالجميل باظهار العجز عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصى ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك والولى هنا بمعنى المتولى
والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه من قبيل
تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية **قوله** والصلوة على نبيه
الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة فى اللغة بمعنى الدعاء
وفى الاصطلاح بمعنى الاركان من اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة
قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها
فان غاية الدعاء الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى
ولذلك نسمع اهل العرفان يقولون خذ الغايات واترك
المبادى والنبى فعيل اما بمعنى مفعول كبديع بمعنى مبدع من
انبا بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف
واضرابه له مكابرة صريحة لوروده فى الكلام الفصيح وقد

اطلنا الكلام معه فى تعاليقنا على تفسير القاضى واما بمعنى
مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع سمى لرفع الله تعالى على ساير
المخلوقات وقيل ماخوذ من النبى وهو الطريق لانه عليه السلم
الطريق الحق الذى يفضى سالكه الى المط **قوله** وعلى آله
اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى الفه منقلبة عن هاء
او واو فقال بالاول سيبويه وقال بالثانى الكسائى وظهر
اثر القولين فى التصغير ثم اعلم انه قد اختلف فى الآل فقال
الشافعى هم اقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب وبنى عبد
مناف لانهم اهله فال الرجل اهله وعند الامامية ان
آل النبى عليه السلم هم الذين يؤلون اليه صورة ومعنى اعنى ذوى الحظ
الاوفر وهم اهل العبادة ع وباقى الائمة ووافقنا على هذا
الامام الرازى فى تفسير الكبير قال الفاضل المحشى منع الشيعة
ادخال على الآل عند التصلية ونقلوا فى ذلك حديثا و
التزم اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة فى الاحاديث
الصحيحة فالظ ان ما نقلوه موضوعا وانا اقول انتهى اما الحديث
الذى اشار اليه فهو قوله عليه السلم من فصل بينى وبين الى بعلى
فقد جفانى واما نسبته الى الشيعة فان اراد بالامامية فهو كذب
عليهم لعدم وروده فى اخبارهم وورود من ائمتهم عليهم
السلم الفصل بعلى وان اراد غيرهم من الفرق فالحال ليس

على ما قال لانا رويناباطن يقينا الى شيخنا البهائي انه راه في
كتب الاسماعيلية **فائدة** يتعلق بهذا البحث لم يتعرض لها قدماء
الاصحاب وهي ان التصلية عليه وعلى آله لا خلاف في انه تعود
بالنفع علينا واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر
على عدمه قالوا ان الله تعالى تفضل عليهم بما لا مزيد عليه والذي
يفهم من تتبع الاخبار واختاره استادنا العلامة تعودها با
لنفع عليهم لان المادة قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على امام
العصر يعرض علمها على الرسول صلى الله عليه وآله وعلى باقي الائمة
حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلله في الخبر بقوله لئلا يكون علم آخرنا
ازيد من علم اولنا ومع هذا كما تزايد لم يكن حاصلا قبل واما
لعن اعدائهم فلا خلاف ايضا في عود النفع علينا لكن وقع الخلاف
في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب ما مر واختار
استادنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن
يرد هنا اعتراض قوي حاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل
احد كيف يعاقب به آخر لمنافاته لقواعد العدل وتقرير الجواب
عنه من وجوه احدها انه تعالى لما قرر الاحكام قرر عذابا بازاء
الفعل او تركه وآخر بازاء لعن اللاعنين واسمعهم كليهما فمن اجترى
على ذلك الفعل فقد اعترض نفسه لكلا العقابين متعمدا فلا ظلم

وثانيها

وثانيها ان هذا العقاب من (قبل) المغاصبة للحق بان اعدائهم حيث
منعوهم من مراتبهم واشتروا واستتر الحق (خوفا) فنشى الجهل والاحتياج
والازراء الحسية والمعنوية فهم قد غصبوا من كل لاعن حقا
فالعذاب بازائه وثالثها ان كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم
تألم واحترق قلبه حزنا فذلك العذاب بازاء هذا التأثير والالم
قوله واصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع
على افعال بل هو اما جمع لصحب بسكون الحاء كنهر وانهار واما
جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب وقد اختلف
فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم راى الرسول
صلى الله عليه وآله وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه
وكان اهل الرواية عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا
قوله المتاذبين بادابه اي المتخلقين باخلاقه الجارين
على طريقته فخرج من قصد ادخاله لان حديث متعتان كانتا
اشهر من الشمس في رابعة النهار **قوله** اما بعد فهذه قال
سيبويه اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم والظاهر
ان مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان اما تفيد لزوم
ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك كما فهمه
الاكثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى
من الكلام وما سيأتي واول من تكلم بها قيل داود عليه السلم

بحكم قوله تعالى واتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل قيس بن ساعدة
الايادى حكيم العرب ولما حذف المضاف اليه منها هنا لفظا ومعنى
بنيت على الضم جبرا لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه اما المعانى
المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها المرتبين فى
الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف ام بعده
وكانه نزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه
قوله وانية اى تامة فيما وصفت له من حل المشكلات قوله
الكافية التاء اما للتانيث او للنقل من الوصفية الى الاسمية
فان المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر
فلما اشتركا فى الفرعية جعلت علامة قوله العلامة صفة الكافية
بتقدير الكافية او حال منها على طريقة قوله تعالى واتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا والتاء فيها للمبالغة وحقيقتها التانيث لان
هذا الواحد فى صفته كانه جماعة فلهذا لم يطلق عليه تعالى هذا اللفظ
وان اتصف بكماله ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على من جمع العلوم
العقلية والنقلية كالعلامة الحلى والشيرازى وقد قيل ان الحاجب
لم يجمع الا العلوم النقلية فوصف به مبالغة قوله المشهر بكسر الهاء
وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا ولازما قوله
المشارق والمغارب هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه
الجمعية اما باعتبار ان للشمس من اول السرطان الى اول الجدى

في كل يوم مطلع حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى
مطالعها وكذا الحال فى المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين فباعتبار شروق الذهاب والعود وكذا الحال فى
المغرب واما باعتبار ان المراد منهما البلاد التى فى جانب المشرق
والمغرب فكانه سمى كل بلد فى طرفيه وهذا هو الانسب بالمقام و
يحتمل ان يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها فى كل ساعة
تشرق على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه
عثمن ولقب به لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ
فى اللغة من مضى له خمسون او احد وخمسون سنة الى اخر العمر
او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف للتعظيم قوله
تغمده اى التغمد الستر يعنى ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق
بجنابه قوله بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط
الشئ والجنان بكسر الجيم يعنى جعل الله خيار الجنان سكنا له
لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله فى سلك التقرير
وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوائده بالدرر وجمعها بنظمها
والسلك الخيط الخالى من اللآلى فالاضافة هنا مثلها فى
لجين الماء ومعناه انى جمعت الفوائد فى تقرير كالخيط فكما
ان الخيط يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه
جعل كل شئ فى مستقره ومكانه والسمط الخيط الذى فيه

الجواهر والتحرير تجريد الكلام من الحشو والزوايد والاضافة
هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد النظم فى سلك التقرير
شبه التحرير بالسمط الذى هو الخيط المشتمل على اللآلى قوله
العزيز العزة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظ انه قصد
المحبة البشرية قوله ضياء الدين يوسف يجوز فى ضياء الدين
الاعراب الثلثة والرفع والنصب ابلغ فى المدح والجر حال من التقييد
والاضافة اللامية اى نور يهتدى به الى معرفة الدين وهو
لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اى
الحزين المغموم كما جرى على من سمى به اولا قوله عن موجبات
التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما
بمعنى الحزن وجمع المترادفات فى الخطب مما اودن حسنا وفرق
بعضهم بان التلهف التحزن على مافات والتاسف مطلق الحزن
وقال الجوهرى الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن قوله
الضيائية من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافى نسبوا الى الجزء
المقصود منه نحو زبيرى بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء
الثانى وههنا المقصود هو الجزء الاول لان المطلوب كونه نورا يستضاء
به فى معرفة امور الدين قوله كالعلة الغائية انما اتى بكاف
التشبيه لان العلة الغائية حقيقة ما تقدم فى التصور وتاخر
فى الوجود وضياء الدين متقدم فى الوجود ولكن لما كان

باعثا

باعثا وعلى كا صار كانه العلة وهى هنا عبارة عن تعلم جميع المحصلين
هذا الكتاب وقيل الثواب الاخروى قوله وما توفيقى الا بالله
فاعل التوفيق هو الله تعالى واستقبح الفصحاء نسبة الفعل الى
الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الالة فى قولك ضربت بالعصا
او وجهه فى الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اى ما
كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبى ونعم
الوكيل حسب مصدر بمعنى محسب ليصح الحمل ونعم الوكيل تقييد
انشاء المدح العام اى الذى لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم
الرجل زيد مدح عام كانه استحق المدح على جميع صفاته واما
فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه الحكم
على الوصف المشعر بالعلية وهى اما معطوفة على الجملة الخبرية و
المخصوص بالمدح محذوف اى الله لدلالة الضمير السابق عليه
وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة
السابقة خبرية لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن
حسبى وكافى او عطف على خبر السابقة على تاويله بالجملة
الفعلية اى يحسبنى لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير
مستحسن والمخصوص بالمدح وهو الضمير السابق اى وهو نعم
الوكيل فهى جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب
عندهم فيقدر الخبر مقول وجوز بعضهم كون الواو للابتدا

وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين غير معيب
لورود في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد في الايات
القرانية والشواهد الشعرية كقوله تعالى وبشر الذين امنوا في
سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف فقل ابن هشام
عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز سيبويه جاء في زيد
ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف
واوضح من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقول
الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس
من معول وقول القائل خولان فانكح فتاتهم اى هذه خولان
واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه قوله تعالى بل
انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال وانى لك هذا و
تقدير القول في جميع ذلك تعسف وسيتحقق هذه المسئلة بما
لا مزيد عليه ان شاء الله تعالى في موضع يناسبه قوله
اعلم ان الشيخ اه اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما
ان المص خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير التصانيف
بالتحميد وحاصل دفعهم انه هضم نفسه وتخيل ان كتابه هذا
من حيث ان مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسايل ليس

ككتب

ككتب السلف والثاني مخالف الحديث واشار الى الجواب بقوله
ولا يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد
في الدفاتر او بتصوره في الخواطر فهو امتثل بالثاني كما في ساير
مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الابتداء
بالتسمية والتحميد ينفعك في هذا المقام فانه قد اتى بالحمد في
ضمن التسمية الا ان يقال المراد بالاتيان بها ان يكون ه
مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني
بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على ان
المراد من ذي بال الامر الذي يهتم بشانه ويعتني بمكانه
فكانه ملك القلب لعظمته وجلاله ويحتمل ان المراد من هذا
الوصف التعميم على حد قوله تعالى يطير بجناحيه فالمراد من امر
ذي بال اى يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع
ونفس الامر لا في نظر المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم و
بتخيل انه ليس في اعلا ما العقلاء المكلفين قوله وبدا بتعريف
الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا
كيف يبحث عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة
والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاقسامهما
الراجعة اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة

مما دلت على معنى في نفسها واما اثباته لاقسامها فكما يقال
الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يقال
الكلام اما مركب من اسمين او فعلين وبالجملة فتعريف الموضوع
صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله
او احوال اقسامه وفي كلامه رد على من قال الموضوع اما
الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن
الكلمة راجع اليه لان هذا العلم يبحث عن احوالهما كما عرفت
قوله فمتى لم يعرفا اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز
ان يكون الغرض من تعريفها تمييز هذا العلم عن غيره لان
تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت
عادة المصنفين ان يذكروا في اوايل كتبهم تعريف علم النحو ليكون
الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود منه لتوفر
رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم التي
هي اعراب وبناء واما الغرض منه فصون اللسان عن الخطا
في المقال والمص لم يتعرض لهما وما للاختصار وما اعتذر
به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذي لا يكون
تحصيل الافسرنا فلا ينتفع في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة
بل غاية امره ان يضير المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد بل
علته منقلبة عليه فان من يوخذ فسر التحسن له المطالب وتزين

في نظره

في نظره المارب وتبين له الغايات ليخرج من حالة القسر الى الرغبة
هذا واعلم ان تقسيمها من تتمة تعريفها فلا يرد ما اورد به انه
ما علل الا تعريفها دون تقسيمها فتامل **فائدة** في بيان معرفة
واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا
ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني
قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد بن
مسلم الباهلي قال حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود الدئلي قال
دخلت على علي بن ابي طالب عليه السلم فرايته مطرقا متفكرا فقلت
فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا
فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت
هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل
ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا
فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما
يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الا
سود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف
النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر

لكن فقال لي تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بلى هي منها
فزدها فيها انتهى كلام الامالي واما انا فقد رويت كتب
الفاضل الحرفوشي باجازة من العالم المحقق السيد هاشم
الاحساوي واضع النحو قد وفي لواليه اتفق العلماء على
انه ابو الاسود الدئلي باذن امير المؤمنين علي عليه السلم كما
اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهروي
والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا قرء ان الله بريء
من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه السلم فقص ذلك
ذلك عليه فقال هذا من خالط العرب بالعجم ثم قال الفاعل
مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به
والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له انح الى هذا
فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه انتهى و
هذا لا ينافي ما نقلنا عن الامالي بل يؤكده وذكر بعض المحققين
وجها اخر رسوله على ان يكون للقسم قوله لكون افرادها
جزءا من افرادها ومفهومها جزءا من مفهومه هذا ن
وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا
جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما
سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظة آه وقد اخذ في مفهوم
الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد

الكلمتين

الكلمتين اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بهما المفهوم ان
قيل المفصل بيان الوجه في تقديم تعريفها الكلمة على تعريف الكلام
فبيانه بان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم
تقسيمها الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل
المحشي وجعل من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه
بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد
المفرد جزء من افراد المركب واهل الميزان قدموا تعريف المركب
على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد على الافراد التقدم
المفهوم على المفهوم ظ حيث انهما متلازمان فما يدل على
تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم
المركب على مفهوم المفرد فعارض حيث ان مفهوم الاول
وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة
على معرفة ملكاتها قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح اه الاشتقاق على ثلثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق منه
تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب سمي به
لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب
والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو
جبذ من الجذب سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا من الاخر

مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لانعدام المناسبة فی
الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب فی المخرج نحو نعق
من النهق سمی به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الی مزيد
تامل وبعضهم ادرج الكبير فی الاكبر تبعا للامام الرازی وجعل
اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة فی الاصطلاح
هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة
هو القسم الاول وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون للفظين
تناسبا فی احد المدلولات الثلث مع اتحاد الحروف الاصلية
او وجودا كثرها مع المناسبة فی الباقی واراد بالمدلولات
الثلث المعنی المطابقی والتضمنی والالتزامی فالمناسبة الاولی
كما بين مصادر المزيد الماخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج
والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب مصدر فانه
يناسبه فی مدلوله التضمنی اعنی الحدث وفی مدلول
الالتزامی اعنی الوجع والمكان ولوازمهما واعلم ان نسبته
الی القيل شيء بتزييفه وذلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار
التاثير المخصوص الذی هو لازم معنی الجرح وهو التاثير
الذی يصحبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا
وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عند متی
اطلق بل هو حاصل من معنی بعض افرادها وهذه مناسبة

بعيدة

بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرحه بفتح العين
واما الجرح بالضم فهو اسم بمعنی الجراحة قوله وقد عبر
بعض الشعراء المقصر من انشاد الشعر ان العلاقة بين
المشتق والمشتق منه معتبرة حتی انهم اطلقوا الجرح علی كلم
اللسان قال الشارح الكاذرونی قايله امير المؤمنين
علی بن ابی طالب عليه السلم ولم يبلغ ذلك الشر ولو بلغه لم يرض
ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهی واقول انی تصفحت الديوان
المنسوب الی امير المؤمنين علی ابن ابی طالب عليه السلم فلم اجده
ولكن حقيقة معناه وعلو طبقته شاهدان عادلان علی
صدوره من ذلك اما نظما كما هو الاكثر او منثوره الشعر
كما فی كثير من حكمه ولو ايورد بانه عليه السلم لم يتكلم بالشعر
لعلو مرتبته ونقص مرتبة الشعر مردود اما اولا فلانه عليه السلم
مثل باشعار الغير فی كثير من خطبه البليغة واما ثانيا فلانه
وان كان نقصا بالنسبة الی مقامه الشريف ولكنه كمال فی نفسه
ولو وردت هذه اللزمة لورد كثير من اطواره عليه السلم
فی المعاشرات والمحاورات التی هی كمال فی حد [illegible] نفسها
نقص بالنسبة اليه عليه السلم واما ثالثا فقد قال السكاكی
الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمی شعرا حتی يقصد
قايله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته عليه السلم ادتا الی

ما تراه شعرا وهو غير مقصود له عليه السلام وقد رايت مثل
هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي ص عليه وآله
قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كثمر وتمر اعلم ان المذاهب
هنا ثلاثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها
انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب و
ثالثها انه اسم جمع نقله الازهري في التصريح عن بعضهم و
تحقيق الحق يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلثة
فلا باس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة
فاذا قلت جاء الزيدون فكانك قلت جاءني زيد وزيد
وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها الى بعض
واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من ذلك الافراد با
لتضمن كقوم ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته
على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه
واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم
جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفرد وبالكثرة
ويصدق على القليل والكثير كالسمن والعسل والثاني ما
وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين
كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفائه الوحد والاثنين اذا عرفت
ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا

به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعي هذا و
قد اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون
بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق
على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
كلفظة الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام وامثالها على القول
بانها اسم جنس من قبيل الثاني منه فما استشكله بعض
علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلث
فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان
الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم الثلاث وان كان جمعا
فلا يلحق الواحدة بالثلث وقد عرفت الحال قوله اليه يصعد
الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان
الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلثة فكانك قلت
جاءني جماعة ومما ينفي جمعيته ايضا كونه على وزن لم تبن عليه
الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد قوله
حيث لا يقع الا على الثلث او تم هذا الدليل لدل على ان مثل
القوم والرهط وامثالهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم
يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلم الطيب يا قول بعض
الكلم اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ
البعض مقدرا وعليه فتكون الصفة كاشفة مثلها

في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
وهو بعيد من اداب اهل اللغة هذا وقد قال الفاضل المحشي
ويمكن رد شاهد الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول بان لام التعريف يبطل معنى الجمعية فلما ابطل هنا
معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا
متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة ما لم
تصر جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع الذي بمعنى الجماعة له جمعية
باعتبار لفظه اى لفظ الجمع وجمعيته باعتبار معناه اى ان
المراد به جماعة واداة الاستغراق لما دخلت عليه ابطلت جمعيته
معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد لا بعد ان كان كل جماعة
جماعة واما جمعيته لفظه وكونه على اوزان الجموع فهي باقية
لم يغيرها مغير والتوابع كالوصف والبدل واضرابهما انما يتبعان
من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغيره مغير
لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال
جاء في الرجال العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد بنضمه
الى مثليه يكون جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الا
عتبار بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد
السند واضرابهما من المحققين قوله واللام فيها للجنس
اى الحقيقة لان التعريف انما يكون لبيان الحقيقة يعني و
المهيات

17

والمهيات لانها معقولة حال التعريف لوحدتها لا للافراد
او لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله والتاء للوحدة
ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة الجنس
كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان
وثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو
ولا يتوهم المنافاة بين الجنس واقل الوحدة لوقوع كل منهما
صفة للاخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما
يتوهم بينه وبين ثالث معانيها وهو مدفوع ايضا بانها
وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما
عرفت فيؤول هذه الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب
بالتزام تجردها عن معنى الوحدة لانها ليست نصا فيها
كما توهم الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذا لما صح
كلمتان وتمرتان لاقتضاء التثنية العدد واقتضاء التاء
الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد
الواحد هذا وظني ان ما ذكره في مقام الجواب تكلف مستغنى
عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد
في افرادها كما حقق في الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها قوله
ويمكن حملها على العهد الخارجي لان للكلمة افرادا حقيقة يعني
احدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة

النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات
وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو مبتدأ ولهم وتصدّى
بلفظ الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وبيّنه الفاضل المحشي
بوجهين احدهما ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس
خروج عن جادة التعريف وثانيهما ان لام العهد يكون
اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة
النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول
الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه
المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس
وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين اه
جعلوا اللام في الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما
كانت الكلمة مختلفة الحقائق كما سبق عرف الحقيقة المصطلح
عليها في هذه الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين
ارباب الصناعة قوله هي لفظ اه فلام العهد هنا لا تخرج عن
لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من
افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا حقيقة لاتضح
ما قاله وهذا جواب لدليله الاول ويفهم منه الجواب عن دليله
الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة اه ممنوع لما
عرفت ان المعهود قسما وحقيقة من حقائق مفهوم الكلمة

فتامل

فتامل في هذا التحقيق فانه ربما تراءى للناظر منافاته لا
صطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدوه
فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت
تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح
لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها
حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام
اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام
التعريف يأباه فلتجعل ابتداء الحقيقة من حيث هي هي واما
حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة الحدود الا ان
يعتبر التعيين بقرينة المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي
اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي مطلقا
وثانيها الرمي من الفم وثالثها النطق وقد اطبق المحشون
على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا
ثم اطلق ثانيا بقوله اي رميتها لئلا يتوهم ان المراد
به الرمي من الفم على ما نحوه واقول وان كان ظاهر الحال
كما قالوا الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا
ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم
الفم والا فالمناسبة لفظت الحجر ونحوه وثانيهما ان ترتيب
اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ

ح لا يتصور الا من الفم فقول المحشين يقال لفظت النواة
اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها
فى الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت النواة
ويقول هذا ويترتب عليه كلمة التمرة مع ان المعنى الثانى انسب
بالمعنى الاصطلاحى والمعنى الثالث وان كان اشد
انطباقا الا انه لما كان متعديا بحرف الجر فالمناسب للمعنى
الاصطلاحى اللفظ به لكونه اخص من المعنى العرفى لان اللفظ
الاصطلاحى بتنا ول الالفاظ الحكمية التى لم ينطق بها ومن
قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقال النجم الائمة
ان اللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو
المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون
فيه نقل فى عرف النحاة الا ان يقال انه فى عرفنا اللغة بمعنى
الملفوظ به حقيقة بتنا وله مع الحكمى قوله ثم نقل فى عرف
النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من
قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان رمى الحروف من
مخارجها سبب للتكلم والتلفظ بها وعلى الثانى من قبيل
تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى المرمى مطلقا
حروفا او غيرها وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحى حيث

ان كليهما بمعنى المفعول واورد ولد المحقق الشريف على هذا
التعريف دورا بان معرفة ما يلفظ الماخوذة فى تعريفه
موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ به بمعنى
ينطق فهو احد المعانى اللغوية والمعرف هو اللفظ الا
صطلاحى واعلم انه قد اضطرب كلام شارحى هذا الكتاب
فى الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم
ان يكون زيد من جاءنى زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه
من اقسام الكلمة وان لم يكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب
بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم
والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست
بكلمات واخرجها عن التعريف بان المراد من اللفظ ما يتلفظ
باصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج بل هو مخرج للضمائر
واشباهها والحق انها ليست بكلمات فى الاصطلاح لكنها خارجة
بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة براسها لا فى
ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة قوله
مهملا كان او موضوعا قال فى الحاشيه وانما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما فى عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم
بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل
وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل فى شىء وقدم المهمل مع كون الموضوع

اشرف منه لان الاصل فى كل كلمة الاهمال والوضع طارد
عليها قوله كزيد وضرب لم يمثل للحرف اكتفاء عنه بالكاف
والواو قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه
كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثانى ترتيبها ان كل لفظ حقيقى
فهو من مقولة الحرف والصوت ولا شئ من المنوى بمقولة الحرف
والصوت فلا شئ من اللفظ الحقيقى بمنوى وينعكس الى
لا شئ من المنوى بلفظ حقيقى وهو المط قال المحشى ولا ادرى
من اى مقولة فلم يعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا
الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته
وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففى المثال
المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فتعميم انه ليس
من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغى قوله ولم يوضع له
لفظ بل لما كان عمدة فى الكلام اكتفى عن فهمه من غير لفظ
عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى
زيد يكون الفاعل المفعول هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما
عبروا عنه باستعارة دفع لما يتوهم من انه لما عبروا عنه بهذه
الضماير كانت موضوعة له فبين ان التعبير على طريق الاستعارة
قوله واجروا عليه احكام اللفظ اى الحقيقى ككونه محكوما عليه
كضرب ومؤكدا كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة و

معطوفا

معطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام
اللفظ الحقيقى عليه سمى لفظا حكميا قوله والمحذوف لفظ
اما ان يكون هذا الكلام منه فى مقام التحقيق وبيان ان المحذوف
من اى القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المصنف
فى الايضاح من ان المستتر هو المحذوف ولكن تجرع عن المحذوف
الذى هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل
وبيان رد ان المستتر لفظ حكمى فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقيا
فلا يكون للفظ الحكمى مثال قوله لانه قد يتلفظ به الانسان
فى بعض الاحيان لان المحذوف ان كان جايزا فالتلفظ به
ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف يمكن التلفظ به وان كان
غير محتاج اليه وانه يتلفظ بحال اختلال احد شرايط الوجوب
كان لا يقوم مقام غيره او انتفى القرينة الدالة عليه وفى هذا
الكلام رد على الفاضل الهندى حيث قال والمحذوف لفظ
حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به
الانسان وصدق الماهية لا يستدعى الوجود فالمحذوف لا
ينافيه فهو قد حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان
وظنى انه تعليل مستحسن لاعتبار عليه قوله وكلمات الله تعالى
داخلة فيه لما اعتبر الانسان فى تعريف اللفظ ورد عليه
كلمات الله والجن والملائكة فان التلفظ بها كل واحد منهم

قد هنا

وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له
مدخل في هذه الصناعة او يقال انها من جنس ما يتلفظ
به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها
من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله
قوله والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ المقيد يخرجها الدوال مبتدا وغير داخلة
خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسيات
والعقود جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة
لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع
نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال
بعض المحشين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله اللفظ
عن الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بما
لوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بما
الجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا
لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى
ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف
وظن الشي ان قصد هذا بكلامه في غاية السخافة لان
مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول
والاصوب ان يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو

دفع

دفع لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع
الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب
بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا
حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق
على عبارته غاية الانطباق قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
اه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة اه والمحا
له امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظة واحدة
عرفا وثانيهما المطابقة بين المبتدا والخبر فكان سائلا
يقول لم لا يجري المص على حذوه للامرين المذكورين فاجاب
الش ببيان فساد الامرين اما الاول فلان المص لم يقصد من
اللفظ الواحد الذي قصدها العلامة ليخرج بعض الكلمات
النحوية من التعريف كعبد الله علما واضرب لانه لفظتان عرفا
واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر
صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب
نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى
البصرة واما في الجوامد فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدار
مكان طيب واللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الا
صل جامد لانه مصدر ويعتبر في الامثلة الاصل نحو امرأة
صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون

يتحد
مما فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول يقول زيد جريح
وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا لضمير المبتدا فلا يؤنث
في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه و لم
يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكر وليس المقام مقام
بيان وتفصيل مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف تاء
قوله وضع الوضع في اللغة جعل الشئ في الحيز اي المكان
ولما كان الواضع بسبب تعيينه اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل
المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به قوله تخصيص شئ بشئ
لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما
سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الاول او الاول
على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج المشترك او المترادف
قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح ارباب
المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا
على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرفه بعضهم بقصد المتكلم افهام
السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان
متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع مع كل وضع
وقع في زمان خصص فيه احدهما بالاخر فتامل قوله
متى اطلق في لفظ زيد فانا اذا اطلق فهم منه الشئ الثاني
وهو الهيكل المحسوس قوله او احس اي شوهد بالعين

كما

كما في الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب فهم الشئ
الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قوله فهم منه الشئ
الثاني اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات
الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم
سابقا قوله قيل القايل الفاضل الهندي قوله يخرج عنه
وضع الحروف وكذا وضع الفعل بانه موضوع للحدث وللنسبة
الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع
للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف
الوضع غير جامع قوله واجيب بانه حاصل الجواب انه لا يطلق
اطلاقا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بسببها وهي سرت
والبصرة مثلا في قولك سرت من البصرة ويمكن الجواب بان
ضميمة المعنى يحتاج اليها للدلالة على معنى بل لتعيينه قوله
ولانه اه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف
بين ارباب الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب
باسم المسبب فاذا اطلقوا الحروف لا يكون الا مع ضميمة فلا
يحتاج الى قيد زايد وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه على التقدير
الاول قوله المعنى ما يقصد بشئ هذا معنوي اصطلاحا
ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد
يقصد بغيره كما في معاني الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل

اسم مكان الفاء فصيحة اى اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو
فى اللغة اما مفعل اسم مكان اى مكان القصد سواء قصد
بشئ ام لا نقل من المكانية الى المفعول لعلاقة المناسبة لانه
اما مكان القاصدية او المقصودية قوله او مصدر ميمى بمعنى
المفعول فمعنى بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوى اى مقصود
نقل الى المقصود بشئ مخصوص من قبيل نقل العام الى الخاص قوله
او مخفف معنى اه فاصله معنوى بحذو مروى اجتمع الواو والياء
فى كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو
ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معنى كرمى ثم خففت
بحذف احدى اليائين وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها
وهذا الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير
له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى فانسب بمعناه
الاصطلاحى لاشتراكهما فى المفعولية وان افترقا بالعموم
والخصوص قوله ولما كان المعنى اه جواب سؤال وهو
ان المعنى ماخوذ فى تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشئ فى
قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام اختصار فلا يناسب
ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبنى على عدم
دخوله فى مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ ولم
يعتبر الشئ الثانى والحاصل انه على هذا اما صحة توصيفه بعد

وهذا

وهذا من مؤيدات كونه صفة له لا للفظ كما سيأتى او اخراج حروف
الهجاء بقيد صريح والذى يختلج فى البال عدم الاحتياج الى ما ذكره
الش بل المحقق فى الجواب ان الشئ الماخوذ فى تعريف الوضع وان كان
المراد به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره
فنبه بقوله قوله تخرج به اى بقيد الوضع واعلم يحترز به لمعنى
عند ذكره لان الاحتراز به على هذا النحو مبنى على تجريده عن المعنى
فقبل ذكر المعنى لا معنى له قوله والالفاظ دالة بالطبع اى الدالة
على معانيها بتوسط الطبيعة قوله كدلالة اح اح على وجع الصدر
فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى هذه الدلالة بل
بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته تقتضى التلفظ
بهذا اللفظ وكما تخرج هذه الالفاظ تخرج الالفاظ الدالة
بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ قوله ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة
اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة
بالطبع بعده من قبيل رب الملائكة وجبريل وكذا قال الناظرين
فى هذا الكتاب وظنى ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق
واضح فان المهملات هى الالفاظ التى لم تدل على معنى اصلا
والدالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط
الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد يكون

مهملة وقد يكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذى دلت عليه
بتوسط العقل كزيد فانه موضوع لذات المعلومة الا ان دلالته
على وجود اللافظ بتوسطه فاعتراضه عن الالفاظ الدالة بافعال
اما لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور قوله اذ لم يتعلق
بها وضع وتخصيص صلة الضمير راجع الى كل واحد وعطف التخصيص
على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص قوله حروف الهجا
الهجا حروف يقطع اللفظ بها اى حروف يركب منها اللفظ
قوله الموضوعة لغرض التركيب لا يقال انها لما كانت موضوعة
لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز
عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى
ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اى يقصد لا ما لاجله
اللفظ والا لكانت حروف الهجا كلها مترادفات فاللام
فى قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم
وضع اللفظ المعنى بل للتعليل والغاية قوله مثل فى قولهم
وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظنى ان الصفة مخصصة لا
كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلام اللام
الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان تشت اخراج
مثل هذا فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها
من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه لك

سابقا قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
اخر كلفظ الاسم والفعل والحرف وهذا الاعتراض بعد ما
فسر المعنى بما تقدم ليس فى محله لكنه مبنى على تخيل ان المعنى
لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ فى مقابلة المعنى قوله
فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرع على الجواب
عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا
اورده فى ذيله وانما كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد
قوله كلفظ الجملة والخبر والمراد بالخبر ما ليس بانشاء لا
الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد وامثالها
والجملة ما ليس بمفرد فهى اعم من الخبر فذكره بعدها من
قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة
المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام
على الخاص نادر قوله هذه الالفاظ اى الالفاظ المذكورة فى قوله
بازاء الالفاظ المركبة التى هى معان وحاصل الجواب ان هذه
الالفاظ التى هى معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس
الى معانيها الدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا
انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التى هذه الالفاظ معان لها
فان المعنى المفرد كما سياتى ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا شك
ان جزء لفظ الجملة اعنى الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد

من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى
فدلالته عليه كدلالة لفظ زيد على معناه قوله وقد اجيب
المجيب السيد ركن الدين في شرح الموسوم بالمتوسط قوله فليس
ههنا اي في مقام النقض على تعريف الكلمة قوله مفردا كان
او مركبا لاحظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او مركبا
الاعتراض الثاني قوله بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا موضوع
مفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معناه واعترض بان هذا ايضا
مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى
معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع بازائه وبيانه
يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب ان
موضوع المفهوم اجمالي مفرد عبر عنه بهذه الكلمات وجعلت له
لملاحظته فهو في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ
الاسم والفعل اه لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله
كلفظ الاسم بيان للالفاظ الجملة وعلى هذا يكون البيان
مخصوص بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كلي ولذلك
المفهوم افراد وهو الالفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف ونحوه
وزيد فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذا يخبر
عنها كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر والجملة اسم فذكر
مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم

الخبر

الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الالفاظ كزيد
قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم متعلق
ومتمم للفظ السابق والتقدير ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم
كلي افراده الالفاظ وهذا الذي اعتمد عليه في حل هذه العبارة
وان كان الاول اقرب لفظا فتأمل في هذا المقام فانه من
مزال الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال
الضماير اي الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة
لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل
الموصولات ونحوها الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت
او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
زيد فقيل لك الذي قلته اسم مفرد او قلت زيد قائم فقيل لك
الذي قلته مركب خبري قوله فان الوضع فيها اي في كل واحد
من الضماير وامثالها او الجمعية باعتبار تعدد الامثال
الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة
ذلك المفهوم قوله فليس هناك اي في مقام وضع الضماير
وامثالها للالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير اليها
قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان
هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما يقال ضمير الغا

موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا
والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع
لحقيقة مبهمة والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى
الوضع العام فاستمع لما نتلي عليك فنقول لا بد للواضع في
الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه
لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه
اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان تصور
معنى عاما ما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء
ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له عاما
كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء
خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا
اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالي
كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور المعتبر
فيه والموضوع له خاصا واما عكس هذا اعني ان يكون الوضع
خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن
لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي لتوجه العقل به اليه
فيتصوره اجمالا انما الامر بالعكس اذا انتقش هذا على صحيفة
بالك فاعلم ان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة
اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة

لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا
لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب
ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون
الغرض من وضعها لها استعمالها في افرادها المعينة كذا قال
جماعة من الافاضل والحق ما افاده العضدي واستحسنه
الشريف واشار اليه الفاضل الش وهو انها موضوعة لكل
معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه
لكان انا وانت وهو ونحوها مجازات لا حقايق لها لانها
لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح
استعمالها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت
كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز
للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك
في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على ساق
وشابت لمة الليل **قوله** على جزئه فانما لم يقل جزء معناه لانه
بصدد تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون
للمعنى معنى **قوله** وفيه انه يوهم اه اي في جعل المفرد صفة
للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد
قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المفيد بقيد الافراد

و الفعل وشبهه اذا تعلق بشئ مقيد بصفة يستفاد منه فى عرف اللغة
ان يقيد هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان
يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ له لامتناع وضع شئ لامر معدوم
واذا كان المعنى المقدم متصف بصفة يجب ان تكون ذالك
الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالمتوهم لظهور
المراد فى هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان
المعنى المفرد على ما عرفته ما لا يدل جزئه والمركب بالعكس
والدلالة وعدمها فرعان لهما والاحتمال المذكور مؤيد
لما نقله نجم الائمة الاستراباذى من ان الافراد صفة اللفظ عند
النحاة وانما هو صفة للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم انه ذكر
التركيب طرد الباب قوله فينبغى ان يتركب فيه تجوزا اى فى
كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان
مال المعنى الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية
للشئ باسم ما يؤل اليه كما قال عليه السلم من قتل قتيلا فله سلبه
اى من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى
الشخص الحى قتيلا لانه يؤل الى القتل تفألا قوله ما لا يدل جزئه
وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ
اخر على ما لا يخفى قوله ولا بد من ايراد نكتة اه اى حين جعل

المفرد صفة

جعل المفرد صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما جملة فعلية
اعنى وضع والاخرى مفردة اعنى لفظ مفرد والاحسن
فى الموصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان
يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم فخالف
الاحسن لا بد لها من نكتة وهى بيان تقدم الوضع على الافراد
بحسب الرتبة لان تقدم الزمانى غير معقول هنا لمقارنتهما
فيه فاستعير ما يدل على التقدم الزمانى اعنى صيغة الماضى
للدلالة على التقدم الرتبى وانه بحرف التشبيه اشارة الى انه
يمكن ان يكون لنكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
لها معمولا اعنى الجار والمجرور والفعل اصل فى العمل عبر عنها
به قوله وانه لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا
الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف على المنون يقلب تنوينه
الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد منصوبا لكتب بالالف
قوله فانه مفعول بواسطة اللام الغرض من هذا دفع اعتراضين
احدهما ان فى الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وثانيهما
انه لا بد من اتحاد العامل فى الحال وصاحبها وهو هنا مختلف
لان العامل فى الحال هو وضع وفيه معنى حروف الجر ووجه
الدفع ظاهر ولم يقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف
ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله ووجه

صحته اه اى وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير
او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون
الحال وعامله مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على
ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما
على الافراد ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان
اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا القدر من الاقتران
كاف فى صحة الحالية قوله وقيد الافراد لاخراج المركبات
وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات
لا بغيرها مردود بما اخترناه فى هذا الكتاب من انها موضوعة
وتحقيقه بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين
اللفظ لعين المعنى كما فى المفردات او وضع اجزائه لاجزائه
كما فى المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعى
ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ
كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التى
يحتاج فى معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية
الياء للنسبة اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال
لها كلام عند ارباب هذا الفن وهى مركبات التامة كزيد
قائم وغير الكلامية ما عداها سواء كان اضافيا او

عدديا او مزجيا او نحوها قوله فيخرج به اه وكذا يخرج عنه رجل
بالتنوين فان التنوين من يشابه اللام فى كونها من حروف
المعانى قوله مثل عبد الله علما اى كل مركب اضافى صار مفردا
بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود منه تشخص المسمى
بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة لجميع الكمالات قوله مع
انه معرب باعرابين اعراب على المضاف والاخر على المضاف اليه
وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافى
وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول
عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه قوله بالغرض من علم النحو
لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له
ان كلما اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما يكون باعرابين
يكون كلاما فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب
اصطلاح اهل الميزان قوله وما اورده صاحب المفصل لما
ذكر ان تعريفه للمصنف مختل من وجهين احدهما خروج مثل
قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف
المصنف مختل من وجه واحد قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة
الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم تصدق
مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشى المراد با
اللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اى دفعة بحيث لا يصح

ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما مخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل
واحد من جزئيه باعتبار وصفه الاضافى وهو بعيد قوله
فمثل عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرف
الكلمة بما ذكر الشارح جعل عبد الله من اقسام المحكم الاسم العلم المركب
فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض بنسبة الفاضل المحشى
كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ
فى تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمبالغة لانه بعيد غاية
البعد قوله اعلم ان الوضع اه المقصود من هذا الكلام دفع ما
يقال لم ترك المص فى التعريف قيد الدلالة ولم يات به كما فعل
صاحب المفصل ومحصل الجواب ان المص لما قدم قيد الوضع
وكان مستلزما للدلالة اكتفى بها وصاحب المفصل لما قدم
الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل
فوضعية وان كانت بحسب كون الشئ الاول مقتضيا للطبع عند عروض
المعنى فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع
قوله مميز المسموع من وراء الجدار قيد بديز ليتمحض الدلالة
العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية والا فلا فرق
فى هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله
بقوله من وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة
لعلم من جنبها قوله اى منقسمة اعلم ان هذا التقدير

لفوايد

٢٩

لفوايد احدها انه اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد تكميل تعريف
الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها تحصل ملاحظة تفصيل
الاقسام وثانيها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل
واحد من اقسام الثلثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد
منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدأ او مساويا له
بجعل الخبر مقدار الوجود شرط صحة الحمل وثالثها ان الضمير اذا
كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر
احسن واولى وهو هنا مذكر فالانسب ان يعبر بضمير المذكر
فاجاب بان الخبر محذوف ورابعها وهو الظاهر ان ضمير هى راجع
الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا و
حرفا المفهوم من واو الجمع فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم
منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة
على معنى فى نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس عليه
حال الاخوين قوله فى نجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة
هذه الثلثة معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت
هذه القسمة من قبيل قسمة الشئ الى اجزائه وليس كذلك وانما
هى من قبيل قسمة الغير الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح
جوابا اخر وهو ان المقصود بقولهم وهى اسم اه اى منقسمة الى الا
سم او فعل او قوله لانها اى الكلمة اه ان قوله فى اثناء التقسيم

اولا يدل بصدد فعلى امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني
ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بمحوز
فلا يصح جعل الثاني الحروف فيه على ان المراد بالدلالة هي التي
استلزمها الوضع وهي لا يكون الا المعنى **قوله** اما من صفتها انما
قدر في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل
المصدر ولا يصح ان يقال الكلمة امادلالة او لادلالة لكن يصح
ان يقال صفتها امادلالة او لادلالة قال سيد المحققين لا حاجة
الى تقدير الشيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح
والفعل المضارع المصدر بان وان فانه في تاويل المصدر باعتبار
الاحكام اللفظية من صحة دخول حروف الجر عليه والاضافة
او نحوهما ولا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهو
محذور الشم وقال بعضهم انما اتى بمن مع ان المقصود يتم بدونها
للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس الا
انه ليس القسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له امر اخر
الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا
ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فقد يصير لتزيين
اللفظ وتحسينه **قوله** كائن في نفسها اشارة الى ان الظرف مستقر
قوله غير الابتداء والانتهاء الخاصين لانه معناها والا فالابتداء
والانتهاء العامين معنيان مستقلان يخبر عنهما من غير توقف

على

على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه
ان شاء الله تعالى فانظر اذا عرفت هذا فحاصل قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره على ما ذكره الشم ان المعنى الذي دل عليه
الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصل في غيره لانه
اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى فكان غايبا
الحروف كظرف حال فلا يقال معناه فيه بل في غيره بخلاف تسميته
فانه اذا انتقل لفظا الى ذهن السامع انتقل معه المعنى فكان غايبا
كلمتها ظرف اذا انتقل انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس
الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له تفسيرات اخرى
في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى دلالة الحرف على
معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على خارج عنه الا ترى
انك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب انه للتبعيض وجدت
تصوره متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور
الجزء والكل وهذا معنى باطل لان ساير الامور النسبية كالقرب
والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قايل به
ثانيهما قول اخرين المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت
من مثلا لم يدر اهي مبعضة ام مبينة ام غيرهما فاذا ذكرت
مجرورها تبين معناها وهو كسابقه في الضعف لانه يدل
على الفاظ مشتركة والاشتراك لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها

والاكانت الاسماء المشتركة حروفا ويزيد عليه بانه لا يتم فى الحروف
الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادى حيث قال
الحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فغير صفة للفظ واطنب
فى تفصيل هذا المعنى بالامثلة التى من جملتها قوله فاللام فى نحو
الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل
فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو
فى جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اريد بثبوت معنى الحرف
فى لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان
الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد
قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما مر ولانه يلزم
ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان
قائمة بمعانى الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان
يكون لفظ استفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان
متعلقة بمعانى غيرها حروفا وهذا كله فاسد **قوله** كالبصرة
والكوفة اكتفى بذكر بعض الضمينة معنى من لفظ سرت والبصرة
ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل قوله كالبصرة مثالا
الى ذالك **قوله** ان يقترن ذالك المعنى ارجع الضمير اليه لان المقترن
حقيقة باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل زيد حسن
الغلام **قوله** فى الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن اى يقترن

[illegible]

ذالك

٣١

ذالك المعنى حال فهمه من اللفظ **قوله** اى حين فهمه اه بيان لما
سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كالضارب
فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه
وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس وما يكون
مقارنا للفهم لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق
ضارب وفهم الزمان **قوله** ماخوذ من السمو هذا ما اختاره
البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين
دلائل اضربنا عن ذكرها مخافة التطويل **قوله** لتضمنه الفعل
اللغوى وهو المصدر قال الفاضل المحشى فيكون من باب
تسمية الدال باسم المدلول ولا يستبعد من باب تسمية الكل
باسم الجزء لان من عادتهم ان يسمون الدال باسم المدلول اذا كان
مدلوله مطابقيا اذا عرفت هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة فى
اقسام ثلثة حصر عقلى مردد بين النفى والاثبات لا استقرائى
وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى
شرح اللمحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام
الكلمة فى ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان ان ابا جعفر
بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه
التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود لانه اسم
لصدق التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك

اسكت اى للفظ على الاصح فهو بمنزلة ضرب فى قولك
ضرب فعل ماض فانه فى هذا التركيب اسم مسمات قولك ضرب
من نحو ضرب زيد بمعناه الفعل فالاخبار عنه باعتبار معناه
واما لفظه فاسم ولا لزوم التناقض فى حال الاخبار قوله
وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اى قد تبين
وقد علم اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او
المراد من ظن ان هذا حصر بدون تعيين اقسام او لتنبيه من لا يكتفى
بالاشارة كذا قال الشارح الهندى اقول ويجوز ان يكون
ابتدائية وقدما للتقريب او للتحقيق والباء للسببية قوله والفعل
كلمة تدل على معنى اه اعلم ان المتاخرين قد اطبقوا على ان الفعل
تدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل ما هو
معنى حرفى يحتاج الطرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه
التضمنى اعنى الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل
مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمنى وظنى انه غير للتحقيق لان
النسبة وان احتاجت للطرفين الا انها جزء ان للفعل كما
فتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معانى الاضافات كالمقارنة
والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها
الطرفين الا ان ذينك الطرفين مفهومان من اللفظ على
قياس ما عرفت وكلام المتقدمين فى عد الزمان من اجزاء

معنى الفعل

مضطرب فمنهم من وافق المتاخرين ومنهم من ذهب الى
ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولهم دلايل حررناها فى
كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب نذكر هنا بعضها اولها ان
الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف
لا يكون جزءا من المظروف ثانيها انهم متفقون على ان
اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل
به غير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء المعنى
اسم الفاعل وكذا للنفى الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزءا
للفعل لم يمكن تحقق الفعل بدونه وقد يتحقق فى جميع الا
نشاءات رابعها انه لو كان الزمان الماضى جزء الماضى وكذا
فى المستقبل لما امكن اختلافه بعارض وقد يختلف الماضى
قولك ان قمت ولم يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات
لا يختلف بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتاخرين
لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلايل فالجواب عن الاول انه
مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوى بالفعل الاصطلاحى
فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوى اعنى الحدث با
الفاعل وهو ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحى
وعن الثانى بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل به
باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار

لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ
ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق
ومقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام
به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث
بعد تسليم عدم دلالتها على زمان الحال انه يجوز ان يجرد الشيء
من جزئه فيصير مدلوله الجزء الاخر كما جرد والوضع عن المعنى
وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء الفعل الماضي صورة
ومعنى وفيما في المثال وان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل
حقيقة لمكان ان الشرطية وعليه فقس المضارع ومثل هذه
التحقيقات وان كان المحل اللائق بها بحث الفعل الا انا ذكرناها
ههنا خوفا من مصايب الزمان قوله وليس المراد بالحد اه الغرض
من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل
هذه التعريفات لا يكون حدودا لان الحد هو المركب من جنس
وفصل وجوديين وفصل الحرف المخرج له خبر عدمي وكذا
فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما
ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما الادباء
فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع واذا كان
فصله عدميا فهو حد عندهم ورسم عند اهل الميزان
قوله ولله دره المصادر في اللغة ما يدر من الضرع كاللبن

وفيه خير كثير عند العرب ويراد به الخير مجازا فيقال لله دره
اي كثر خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان
يكون الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه ونسب الى الله
تعالى مع انه فعله للغرابة وهو ايضا منشأ العجايب فكان هذا
الفعل لله لله دره واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد
به لبن امه التي غذته منه حتى صار نحريرا كاملا والمعنى ان ذلك
اللبن كانه لم يصدر من امه بل كان الساقي له هو الله تعالى قوله
والكلام في اللغة الالف واللام في الكلام مثلها في الكلمة
قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية الكلام ما يكون مكتفى
به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة
لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه انتهى وهو كلام
عجيب اشار اليه الشهيد الثاني في شرح اللمعة قوله اي لفظ
فسر ما العامة باللفظ لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل
ليخرج من التعريف زيد قائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه
متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المركب من اللفظ
وغيره ليس لفظا قال الشريف في حاشية المطالع من الامور المعلومة
بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها
هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب فعلى هذا لا بد لتحقق
الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست بلفظ فالمجموع

ليس بلفظ لما عرفت فتفسير الشارح يخرج جميع افراد الكلام
الا ان يقال التسمية لفظ باعتبار اغلب اجزائه وح فيجري فيما
قيل قوله حقيقة او حكما اما قيد للتضمن فالتضمن الحقيقي ما كان
جزءه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمي ما كان احد
كلمتيه او كلاهما حكميا كالضماير او ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية
وحكما بمعنى حكمية فما تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك
غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا
الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هذا ذاك وهذا هو الظ
من تحقيقه الاتي بعد هذا قوله فالمتضمن اسم فاعل اه جواب
اعتراض يرد على المص واول من تصدى لدفعه الش الهندي
وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين افضى كلام
وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحد الذي هو المتضمن
فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل الباء في قوله بالاسناد للاستعانة
لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين
والاسناد ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس لكان
انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا وانه قد اخذ اللفظ
في التعريف والمراد من تضمنه الكلمتين فهمهما منه اوشموله لهما
شمول الافراد قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد وجوز الش
الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين

نعم هذا ان يكون الباء للاستعانة او للالصاق والمصاحبة ... [illegible]
بيان لكون قوله بالاسناد صفة كلمتين ... [illegible]
وجوز الش الهندي ... [illegible]

متلبسين

متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احد الكلمتين
حقيقة او حكما اي والكلمة الحكمية على ما عرفت ما صح وقوع
المفرد موقعها قوله وحيث كانت الكلمتان اه الغرض من هذا
دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المص حيث قال كان على المص
ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ونحو
قوله بحيث يفيد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب ليصدق
الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم
المخاطب بمضمونها او يحمل الافادة على التفات الذهن
كما سبق تحقيقه قوله او قائم ابوه اي زيد قائم ابوه قال
الفاضل المحشي في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر لان
الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر اقول ما ذكره يتمشى
على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تتم به الفائدة مع
متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المتم الفائدة
فكلام الش موجه قوله اعني قائم الاب ليس المراد ان الخبر هو المجموع
للزوم الحذف وبدل المضاف والمضاف اليه خارج عنه قوله
في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ جسق قوله
ان كلام المص ظ اه لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون
كلمتين في ضمنه فهو اذن اكثر منهما والحق ما ذهب اليه
صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند اليه لو فقط

ذاتی وعلی غیره توقف عارضی ثانیهما ان الاسناد نسبة
لا یقوم الا بشیئین مسند ومسند الیه لا باکثر وهما کلمتان او
ما فی حکمهما فی قبول الاسناد به والیه وانما قال الظاهر لانه یمکن
ان یقال اراد تضمن کلمتین فقط او اراد بالتضمن الترکیب قوله
ثم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد
ان عرفا الکلام ومثلا بضرب زید وانطلق بکر ونحوهما قال
صاحب المفصل ویسمی جملة وقال صاحب اللباب ویسمی کلاهما
وجملة وظاهر الحال کما فهم الشارح لکن قال ولد المحقق الشریف
اعلم انه قد وقع فی عبارات المتقدمین ان الکلام یسمی الجملة ه
فتوهم بذلک بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه
العبارة نظیر ان یقال یسمی زید انسانا انتهی فکانه اراد تطبیق
کلامیهما علی مذهب الجمهور وان کان محوجا الی التاویل وکلام
الشارح کما ذکرنا ناظر الی ظاهر عبارتیهما فلکل وجه قوله فح تصدق
الجملة علی الجملة الخبریة اه انما قید بالخبریة لان الجمل الانشائیة
عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا علی تاویل والحق الجواز و
الوقوع وقد سبق مجملا وسیاتی ان شاء الله مفصلا فالجملة
مثل یضرب فی قولک زید یضرب والواقعة وصفا نحو یضرب
ابوه فی قولک جاءنی رجل یضرب ابوه فان اسناد یضرب
الی ضمیر المبتدا لیس مقصودا بالذات اصلا بل المقصود اسناده

الی المبتدا

الی المبتدا ولما کان الضمیر محصلا للربط بین الفعل ومسنداته
الا سند الیه وکذا فی الثانی فتامل قوله وفی بعض الحواشی ای
الحواشی المنسوبة الی المص فان المص کتب حواشیا علی هامش الکتاب
حال المذاکرة او الحواشی التی کتبها التلامذة باملائه وهی المسماة
بالامالی غیر الایضاح شرح الکتاب لکنه قال فی بحث حروف
الاستفهام ان لهما صدر الکلام وهو نقد لعلی کون قام ابوه فی
قولنا ازید قام ابوه کلاما عنده والا لم یقع حرف الاستفهام فی
صدر الکلام مع ان الکلام فیه لیس مقصودا لذاته قوله الا فی ضمن
اسمین انما احتیج الی تقدیر هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذی اورده
الفاضل الهندی واجاب عنه حیث قال ولا یحصل ای الکلام او
ما تضمن کلمتین او التضمن المذکور او اسناده الاصلی المقصود لذاته
علی الا فی اسمین تشکل الظرفیة فیجاب بان الکلام کلی یصح مظروفا للجزئی
وحاصل الاعتراض ان کون الکلمتین ظرفا للکلام یستلزم کون الشیء
ظرفا لنفسه لان الکلمتین هما الکلام وحاصل الجواب ان الکلام
العام لا یحصل الا فی ضمن الکلام الخاص واجاب عنه الفاضل
جوابا آخر وهو یجعل فی بمعنی من قوله فان الترکیب الثنائی اه
هذا انما یفید انحصار الکلام الثنائی والمدعی اعم من ذلک
فانه علی مذهب المص یکون ثنائیا وفوق الثنائی قوله
وفی بعض النسخ او فی فعل واسم ووجه ان المرکبین فعل

واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر قوله ونحو يا
زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام
مفيد فاجاب بان طرفى الكلام فيه مقدران والمبرد ذهب الى
ان احد جزئى الكلام مذكور وهو حرف النداء القايم مقام
الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهب
من تركب الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقى او
ما يقوم مقامه فيؤل الى ما ذكره الشارح قوله الاسم ما دل اى كلمة
دلت اللام للعهد الخارجى والمراد الاسم الذى سبق ذكره صريحا
وتحوى وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد الدوال الاربع عليه
وبعض المركبات قوله على معنى كائن فى نفسه جعل الظرف
مستقرا صفة لمعنى وهو مبنى على ان كلمة فى بمعنى الباء اى ما دل
بنفسه على معنى وفى جعل فى بمعنى الباء محل نظر اذ حروف الجر
انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريون لا
يجوزونه على الاطلاق قوله بتذكير الضمير اى مطلق الضمير فيشمل
ضمير بنفسه ودل وما باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار
المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز فى الضمير الراجع اليها اعتبار
اللفظ والمعنى معا قوله قال المص اى فى شرح عبارة المفصل
وحاصله جواز كون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى والمعنى
ان ذلك المعنى معتبر فى حد ذاته اى لا يحتاج فيه من اللفظ

الخضم

الخضم خيمة كما تقول الدار فى نفسها حكمها كذا اى حكمها ان
قيمتها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة المسجد والحمام
او نحوهما مما يزيد فى قيمتها والظرفية فيه على هذا مجازية قوله
اى باعتبار متعلقه فذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل به
معناه فى الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة
لملاحظته وعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصوره و
نقصان فى معناه قوله ومحصوله اى محصول ما ذكره المص فى ذلك
الشرح والمحصول بمعنى المضمون قوله بعض المحققين وهو المحقق
الشريف فى تعليقاته على شرح الرضى وعبر الشارح تارة بالمحصول
واخرى بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق قوله قائما بذاته كا
لجسم قوله قائما بغيره كالبياض او سواده القائمين بالجسم ولو
قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجود
قائما بغيره هو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف وما
يقابله قوله كذلك فى الذهن اه الا ان ما فى الخارج القائم بذاته
لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهنى فانه
ربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
كما سيتلى عليك قوله معقول اراد بالمعقول هنا المعلوم
قوله هو مدرك قصدا اه اى يتوجه المدرك الى ادراكه
قصدا وقوله ملحوظا فى حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء

الملحوظ اولاً وبالذات قوله تبعا والة اه آلة بيان لقوله تبعا
فان كالقلم للبيت مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة با
لذات هذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه
آلة لتعرف احوالهما وهذا كلام مجمل يوضحه قوله فالابتداء قوله
فالابتداء مثلا وانما قال مثلا لجريان ماذكر في الانتهاء و
الظرفية ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله
قصدا منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال
اى حال كونه مقصودا قوله ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا
بالمفهومية قوله ولزمه اى لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل
متعلقه تبعا له لانه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا
اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السير خير من انتهائه والا فهو
قد يذكر بلا متعلق كقولك الابتداء حسن او يراد بالمتعلق
المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم
من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه
الدلالة وقوله وتبعا مفسر لقوله اجمالا قوله من غير حاجة الى
ذكره اى لا يحتاج اليه فى فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد
يحتاج اليه للايضاح والبيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل
قوله وهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتداء باعتبار كونه
ملحوظا قصدا وبالذات ومستقلا بالمفهومية قوله فقط

اى لا يكون مفهوما من لفظ من فالحصر اضافى والمراد انه لا
يحتاج الى امر اخر فى كونه دالا عليه وقوله لا حاجة فى الدلالة اه بيان
له قوله لا بد له على متعلقه اى لا بد لذلك اللفظ المفهوم لمضموم الى
لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم
يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اى ماذكره
بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا
بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا
فى نفس الكلمة الدالة عليه يعنى ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى غير
محتاجة فى الدلالة عليه الى ضم لفظ اخر لدلالة لفظ الابتداء على
مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى فى نفس الكلمة مدلولها حتى
يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل فيه الحروف قوله واذا لاحظ
العقل اى اذا لاحظ العقل مفهوم الابتداء من حيث هو حالة اى
نسبة بين السير والبصرة يرتبط احدهما بالاخر كما ان نسبة القيام
فى زيد قائم انما احتيج اليها لربط الخبر بالمبتدا فهى فى نفسها
لا يكون مقصودة كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف
على تصور طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول
لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن متحدان لما فاتلما
سيأتى من ان لفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
بل المقصود تصور ان هذا المفهوم يجرى فيه اعتباران وان ارت

ان تعرف كيف تتصور الاعتباران فى معقول واحد تارة يكون
مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك مثالا من المحسوسات
فنقول اذا نظرت فى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك
حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها
قصدا جاعلا للمرآة آلة فى مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة
فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر باتصارها على هذا الوجه
ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة
نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك
المرآة صيقلية وتكون الصورة مشاهدة تبعا واستوضح ذالك
فى المعقولات ايضا كقولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد
اذ لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها فى الاول
مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام والة لتعرف حالهما
فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالاخر ولذلك
لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفى
الثانى مدركة بالقصد ملحوظة فى ذاتها بحيث يمكنك ان
تحكم عليها او بها فهى على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية
وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى
الملحوظة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية **قوله** لتعرف حالهما
اى لمعرفة حالة السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ والبصرة

مبتدأ منه **قوله** ولا يمكن ان يتعقل اه اى لا يمكن معرفة ذات
الابتداء الماخوذ على وجه الملاحظة الا بذكر متعلقه المخصوص
كقولك ابتداء سير البصرة حسن **قوله** ولا ان يدل عليه اه اى
لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال على
متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين على معنيهما الذى هو المتعلق
قوله والحاصل اى الذى حصل من ذالك المحصول هو الفرق
بين معنى الاسم والحرف **قوله** لكل واحد من جزئياته اى لفظ من
موضوعة لجزئيات ذالك الابتداء العام كالابتداء من البصرة
ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان
الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب
اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذالك النوع الذى
هو مدلول الحرف لا فى العقل ولا فى الخارج وانما يحصل بذكر
متعلق متعلقه **قوله** من حيث انها اى من حيث ان
تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت **قوله** ويصح
ان يكون محكوما عليه وبه اى ذالك المفهوم الكلى الذى لوحظ
قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون
محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به
كقولك انا متلبس بالابتداء **قوله** فى كل منهما اى الابتداء فى كل من

المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا
بالمفهومية ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين المحكوم
عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم
عليه وتلك الجزئيات هى نسبة بين المحكوم عليه وبه والنسبة
لا يكون مستقلة فلا يصلح ان يقع محكوما عليها او بها قوله ملاحظا
احوالهما اى احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد
بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحروف بحيث لا تعقل
الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحروف تدل على معنى
فى غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحروف فيها ان
يكون متعقلا باعتبارها وملاحظتها وانما اطنبنا الكلام
فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله واذ تقرر
هذا اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته يكون
ملحوظا فى غيره قوله بكينونة المعنى فى نفسها اى على تقدير ان
يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اى
كون ذلك المعنى مستقلا فى مفهوميته من اللفظ قوله
فمرجع كينونة المعنى الخ حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى
اللفظ متحد المآل الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير
واللفظ على اخر قوله من كينونة المعنى فى نفس الكلمة فى قوله فى
وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا قوله فى المعنى

الاخير

الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى قوله وارجاع الضمير اى
لم لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما فى هذا الكتاب
وحاصل الجواب ان عبارة المفصل فى هذا المقام لم يكن مسبوقة
بوجه حصر مرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها ليتوافق
المقامان وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى لقربه قوله ومما سبق
من التحقيق وهو ان معانى الاسماء مفهومات كلية لزمها
تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التى جرت العادة باستعمالها
منضمة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك
الخصوصيات الغير المستقلة قوله لان معانيها مفهومات كلية
فان معنى ذو الصاحب مطلقا غير ماخوذ معه خصوصية من
الخصوصيات وكذا نظائره قوله لكن لما جرت العادة يعنى ان
العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فى مفهوماتها الكلية و
استفادة الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف فان معانيها
على ما عرفت هى الخصوصيات ولا يصلح استعمالها فى المعنى المطلق
قوله ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه اه توضيح هذا المقام
ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية
وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها اعنى الحدث والفاعل
المعين ولما كانت هذه النسبة التى هى جزء مدلول الفعل

فى المفهومات ٢

لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف
فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين مخصوص
كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما للحدث الذي نسب
عليه الى فاعلها مخصوصا لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا
على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به
اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعتبار
النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره
اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون
مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه
لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث
والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون
محكوما عليه ولا محكوما به ولما كان المعنى الماخوذ في هذا الحد
شاملا للمعنى المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير
مقترن الخ هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع
للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل من حيث ان
هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة على جزء الفعل
فالمراد بالمعنى الماخوذ في التعريف هو المطابقي لانه الشائع
المتبادر والالفاظ المذكورة في الحدود انما تحمل على ما يتبادر
منها كيف لا ولو صح ما ذكروا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا عليه

من عدم

من عدم وجود دلالتنا التضمنية بدون المطابقية لانفاتها بعد
لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث
والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى
فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع ضرب
على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه
وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع
وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى
معين هو مراده ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة
التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد مشاهدة الحدث والزمان
في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يعلم
من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي وافتخر به وعده
من الالهام والظن انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما
يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى
جزء مدلول اللفظ دل عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما
الذي حداهم على ان يفرقوا بين ذو وفوق وتحت وما
شابهها وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوعة لمفهومات
كلية لكن لفهم الخصوصيات وزيادة الفائدة ذكر معها فكذا
نقول في الفعل انه موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل ما الا انها
استعملت مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه

موضوع للنسبة الى فاعل معين لكن تعيينه عند المتكلم كاف فذكر
الفاعل تعيينه عند المخاطب والسامع هذا وقد اعترضوا بان
صيغة المتكلم والمخاطب موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين
يدل عليه اللفظ وليس الغرض الا بالتعيين عند السامع وعدمه
فتامل واما علم وقوعه محكوما عليه فان المحكوم عليه لا يكون
الا ذاتا مستقرة يحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها على حالها
ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجددة غير مستقر
على حاله منعه من ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام فانه
من مزال الاقدام وما حققنا لك سابقا مبنى على هذا التحقيق
قوله اعنى الحدث انما قيد المعنى التضمنى بالحدث لان له معنى
معنى تضمنيا اخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة
لانه نفس الزمان والشئ لا يقارن نفسه قوله مع احد الازمنة
الثلثة اشار به الى ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى
مع والى ان الاقتران المنفى في حد الاسم والمثبت في حد الفعل
هو الاقتران عندهم فالك المعنى عن لفظ اخر فعلى هذا لا
يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولك زيد ضارب
امس قوله فموصفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر وعلى نسخة
الفاء متى فصيحة جواب بشرط محذوف اى اذا عرفت ما تلونا
عليك فنقول غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشيخ الهندى نصبه

على ان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر مبتداء
محذوف وانما اختاره الشارح الوصفية لان النصب يحوج الى جعله
قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى التقدير وهو
خلاف الاصل قوله سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فرويد
في الاصل مصدر مصغر ارواد امصدر ارود اى رفق بعد
تخفيفه بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
الرفق ومعنى كون النقل فيه صريحا ان مصدريته في الاصل
محققة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذى هو امهل قوله
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اى كما يستعمل اسم للفعل نحو
قوله تعالى فامهلهم رويدا اى امهالا وهذا يدل على انه في الا
صل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه قوله
او غير صريح نحو هيهات اه ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت
استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه
نحو هيهات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون
منقولا منه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا
ثم نقل وجعل اسما للفعل الذى هو بعد قوله مصدر قوقى كما كتب
في الحاشية الدجاجة تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقات
على وزن فعللة وفعلال قوله نحو صه ومه فانهما في الاصل
اسمى صوت نقلا منه وجعلا مصدرين بمعنى السكوت

والكف ثم نقلا من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي
هو اسكت واكفف قوله اوعن المصادر اى عن معانى
المصادر التي كانت اى تلك المصادر اصولا في الاصل و
المصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه
الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر وكذا
قوله اوعن الظرف اى منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه
في الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل
الذي هو تقدم فاذا قيل امامك زيد معناه تقدم زيدا واسبقه
وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم
نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا معناه
الزم زيدا فليس شئ من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة
بحسب الوضع المصدري واما بحسب الصوتي فليست اسما
فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران
انما عرض لها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا
لكلام النحاة وظني انه خال عن التحقيق كيف لا ولو كان كذلك
للزم ان تكون اسمية هذه الاسماء معتبرة في حال معانى الا
فعال وعدم اقترانها باحد الازمنة الذي هو مثبت
للاسمية بحسب الوضع الوضع الاصلي وهذا بعيد في النظر
اذ اللائق ان يكون مدار عدها اسمية على وضع واحد

ولايكون

ولايكون وضعا لغوا ومعتبرا لاعتبار وضع آخر فاللائق بكلامهم
ان تكون اسما بالنظر الى الوضع الاول وافعالا اجاملة بالنظر
الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء
قبولها لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما
وان اردت التحقيق فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم
من ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسما
عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم ونحن نوضحه
من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم الفعل ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا انه دال على حدث
وذلك الحدث مقترن مع احد الازمنة اى ذلك الحدث مع ذلك
الزمان مدلول الفعل وانا قيل صه مثلا معناه الفعل اى
اللفظ الفعل الذي هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير
مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها
باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال لا
لمعانيها فقول نجم الائمة الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه
مثلا اسم لفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو
علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربي القح ربما يقول صه
مثلا مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا
غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسما والافعال

بل معنى هذا اللفظ الفعل اى [illegible]

الاصطلاحية لا اللغوية والا فضرب مثلا في اللغة اسم لانه
علامة على مسماه وكذا الحرف نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء
الترجي فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ان ترجى قيام
زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة
فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه ان انشاء قرب قيام زيد
غير مقيد ايضا بزمان لكنها في الاصل مقترنة به فان كاد
مثلا كان معناها القرب الواقع في الزمان الماضي وعسى الترجي
الواقع فيه فاذا قلت عسيت فمعناه ترجيت في ذلك الزمان
قوله وخرج عنه المضارع اختلف النحاة في مدلول المضارع
من الزمان فقيل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز
وقيل بالعكس وهو الاصوب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين
الاولين دلالته على احد الازمنة ظاهرة وعلى الثالث كذلك
ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد في ضمنهما قوله انه
لا يقدح في الدلالة اه اي لا يمنع دلالته على الزمانين بعينه
دلالته على احدهما اي الحال والاستقبال نعم يمنع ارادة
المعين كالزمانين اذا اريدا من لفظ المضارع على تقدير
الاشتراك ارادة ما سواه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا
تنافي ارادة الواحد وحده وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور
من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن

القرينة

القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معا واما على ما ذهب اليه ابن
سينا من ان الارادة شرط الدلالة فالامر اوضح حيث انه لا يدل
الا مع القرينة ومعناها لا يدل الا على زمان واحد قوله ليفيد
زيادة معرفة به اي ليفيد ذكر بعض الخواص والمهم بسبب ذكره
لها زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت من تعريفه لكن لما
كان في التعريف دقة وخفاء بما عرفت اوضحه زيادة الايضاح
بذكر بعض خواصه قوله منتهيا اي من اول الامر ولذا قدم الخبر
لافتقاديه ليس للحصر قوله جمع الكثرة وهي فواعل التي هي حقيقة فيما
زاد على العشرة اذ نقل له صاحب اللباب تعريبا من ثلاثين خاصة
قوله ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها
على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية نحو قولك هذا
من الناس او من الانسان قوله ولا توجد في غيره الظاهر ان بيان
وايضاح لصاحب والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره
الشارح سواء كان لازما او لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هي
الكلي المحمول على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك قوله
وهي اما شاملة اه والخاصة الشاملة في هذا المقام هي
الاسناد اليه بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الا
سماء المعرفة بغيرها مثل الضماير واشباهها قوله دخول
اللام اي اللام باعتبار دخولها قوله اي لام التعريف لما

ان يكون اشارة الى ان اللام فى اللام للعهد الخارجى بارادة
اللام الشايعة فيما بينهم وهى لام التعريف اذ ان اللام عوض
عن المضاف اليه لكنه لا يلايم ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما
فان اللام فيهما ليست عوضا عن المضاف اليه وتقدم فيها اسم
التعريف سابقا فلا يفيد هذا وانما احتاج الى القيد لانها
قد يكون لغير التعريف كلام الامر ولام الابتداء والجحود والتعليل
والتعليل والتحضيض فى القسم والموطئة له وجواب لو ولولا ولام
التعجب ولام كى ولام الاستغاثة قوله ليس من امبر امصيام فى
امسفر هذا كلامه فى جواب رجل من حمير التى هى قبيلة من حى
حين سئل النبى صلى الله عليه وسلم هل من امبر امصيام فى امسفر والمعنى
لم حملة الاحسان او فعل الخير الصيام فى وقت السفر فاجابه عليه السلام
موافقا للغته ليس من البر وفعل الخير الصوم فى السفر وهذا
الحديث صريح فى نفى ما جوزه العامة من الصوم فى السفر فان
البر يشمل فعل الواجب والمستحب واذا خرج عنهما بقى كونه مكروها
او حراما لانه لا يتصور الاباحة فى مثل هذه العبادات وبضم
دلايل اخرى من الطرفين يحصل الحرمة صريحا قوله لعدم شهرته
اى لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف لاختصاصه بعض اللغات
والجواب ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف ولانه يفوت
الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه قوله وفى

اختياره اللام اى اختيار المص اللام على الالف واللام او على
حروف التعريف قوله هى اللام وحدها وهو الذى اذ هب اليه
والدليل عليه ان التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا
واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض
وبان الالف تسقط فى الدرج ولو كانت اصلا لمنعت من
السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم الكثير الاستعمال
يناسب التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف
مدخولها عند حذفها لان المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه
ولا يمكنك ان تقيسها على حروف الجر لظهور عملها حسا
فيعرف به ان هذا العمل لها لا للمقدر واما ثبوتها فى يا الله
والذاكرين حرم ام الانثيين واذ ابها ممعارض بحذفها فى
اكثر منه مع ان ثبوتها فى هذه المواضع لعلة كما لعلة النفى او حيث
اصل زيادتها اما فى يا الله فللمحافظة على التفخيم واما فى الاية
ونحوها فلالتباس الاستفهام بالخبر قوله لتعذر الابتداء با
لساكن لان اللام زيدت ساكنة مبالغة فى الخفة اولان
علامة نقيضه اعنى التنكير ساكنة كما مر ولما تركب الاسم
منها ومن غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح يلتبس
بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست بلام الجارة وان
تحركت بالضم حصل الثقل فى امر الكثير المحتاج اليه فى الاستعمال

على النقيض

مستعمال

واختاروا الهمزة لانها التي تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف
وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في
التخفيف **قوله** ال كهل اي على وزن هل واحتج عليه بان حروف
المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة
وقد عرفت الجواب **قوله** والمبرد الى انها الهمزة اه وهو ضعيف
لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل
المحشي جاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها
تذكرها **قوله** لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل للفاضل
الرضي ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام
في الحسن لانها لتعيين الذات المعتبرة في مفهوم الحسن ولا
نصيب للصفة والنسبة المعتبرتين في مفهوم اللفظ من تعريف
اللام والجواب ان انها في هذه الامثلة ونحوها لتعريف الذات
الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف **قوله** والفعل
يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث دلالة الفعل
عليه بالتضمن وقد مر الكلام **قوله** فان حروف التعريف اي
اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف
النداء مع انه يدخل عليها او يكون مبنيا على مذهب من قال
ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدر
كما سياتي ان شاء الله تعالى او ان الخلاف انما هو في المنادى

المنكر

المنكر نحو يا رجل واما المعرفة قبله كالضماير فحرف النداء لا
يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين
قوله كالموصولات وقول بعض المحققين ان الذي زيد
عليه ادات التعريف بعيد **قوله** وكذلك ساير الخواص يعني مثل
اللام في انها غير شاملة لا في انها لا تحقق في الضماير وامثالها
وقد عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم
قوله ودخول الجر اشار الى العطف على المضاف اليه **قوله** كما
في الاضافة المعنوية وهي الاضافة الى غير المعمول المفيدة تعريفا
او تخصيصا كغلام زيد وفي العامل المضاف اليه في هذه
الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره الشيخ
نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى
الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر عمل حرف
الجر مقدرا وان ضعف في غير هذا الموضع وذلك لقوة الدال
عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومنهم من قال
ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال لان حرف
الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان
مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الشيء
مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه ومنهم

من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وخير الامور اوسطها
اما الاول فبعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الاضافة
في الاصل الا ان الموقع لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل
يعمل في وقته واما الثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة
كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه ينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل
هو الاسناد لا الفعل وهذا القايل لم يقيد به **قوله** لافضاء معنى
الفعل اليه اه لان حروف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال
ونحوها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظ فانك اذا
اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك الا بتعديته
اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد
عرفت ان اصله على اصله غلام حصل لزيد فالذي اوقع الحصول
على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا **قوله** واما الاضافة اللفظية
اه جواب سوال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثبات
ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل
انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فبقي
جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جره

اما المضاف

اما المضاف والاضافة لا حروف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة
اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف
الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد
كنت ملاحظا معنى الحرف وان لم تقدره وكانك قلت عمرو
ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظه ومعناه وكانت
اصلا وهي فرع لها اولانها ذات فايدتين وهي ذات
فايدة فما قل فايدته كان فرعا لكثيرها اولان الفايدة المعنوية
اقوى من الفايدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم
ان ما هنا يناقض ما سياتي من تعريف المضاف اليه بما نسب
اليه شي بواسطة حرف الجر ثم هـ تقسيم هذا المعرف الى المضاف
اليه بالاضافة المعنوية واللفظية **قوله** بان تختص اه هذا بيان
لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما ان تختص بما يخالف
به اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن نشربا
لفعل الظهور ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك
وثانيهما بان تزيد على اصلها بان تشمل الاسم والفعل **قوله** الا
تنوين الترنم وعرفوه بانه اللاحق للقوافي المطلقة في اخرها
حروف الاطلاق وهي الواو والالف والياء الحاصلة من
اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف في توجيه التسمية فذهب

ما يختص

نحو الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين لترك الترنم
لان الترنم هو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت
فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم
اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون
القوافي على حالها في الترنم والذي اعتمده واذهب اليه في التسمية
بانه المحصل للترنم لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف
اغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في احد قوليه وهو مختار
صاحب اللباب قال وانما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حروف
العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم
لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار
اليها هي المشهورة وقد نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب اقساما
اخر منها التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة
نحو وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن
يسمى به اما للغلو اي ندرته او لانه تجاوز الحد من غلا في المحبة
اي افرط وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد
قعداه وزاد عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده في
المغني من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين
زيد قائم علما زاده ابن الخباز والحق ان تنوين الضرورة لانه

هو الذي

الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة قال في المغني هو تنوين التمكن
لان الضرورة اباحت الصرف والذي ذهب اليه نجم الائمة وكثير انه
تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلثة الا
اربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض والمقابلة **قوله** عطفا
على الدخول بالنصب عطفا على المصدر اي بعطف عطفا والمراد
بالدخول لفظه في قوله دخول اللام **قوله** ومدخول الدخول
اي الذي دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة
ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الا
سناد اليه لان عامل المعطوف عليه يقدر في المعطوف وهو
فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت هذه الخاصة على الاسم
اما دخولها وذكرها في اوله كالالف واللام او لحوقها في
آخره كالتنوين والاسناد لا يتصف بشيء منهما لانه نسبة بين المسند
والمسند اليه فخاصة الاسم هو نفس الاسناد اليه لا دخوله
قوله وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما في الاسناد اليه
انتفاؤهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فهي
ايضا بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله **قوله** والمراد به كون
الشيء مسندا اليه لما كان ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا حيث
ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد

الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغو وخال عن الفائدة اوله
بما ترى بجعل الضمير راجعا الى الشيئ باعتبار ادعاء ان الشيئ لكمال
ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيئ مسندا اليه من
خواص الاسم والشارح الهندى ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب
عما لا يخ من دقة حيث قال والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصفة المستفاد
من اليا المختص به عقلا فيفيد الحصر انتهى وطول المحشى مراد
الشارح عليه وحاصل المرادين ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم
لكن الحكم عليه باعتبار نوعه وكانه قال والاسناد الى نوع الاسم
ومطلقه من خواص افراده فقول الشارح والمراد به كون الشيئ
ليس ان الضمير راجع الى الشيئ المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار
انه شيئ فكانه قال ومن خواصه الاسناد الى شيئ وذلك الشيئ هو
الاسم وظنى ان هذا كله تكلف بل مقصد المص ان الاسناد اليه الذى
تراه فى الاسم هو من خواصه لا يوجد فى قسيميه لا ان مراده
ان الاسناد اليه المنحصر فى الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو
الحكم عن الفائدة وفائدة التعبير بمثلها التنبيه على المحل وهذا
كما يقال من خواص على عليه السلم شجاعته التى شوهدت عنه لا انه
قصد غيره لان الشجاعة المختصة به من خواصه **قوله** ان الفعل وضع اه يعنى
ان العرب لاحظت معنى الفعل ووضعه منسافا الى امر مرتبطا

به وهذا هو معنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند
والمسند اليه لانه اصطلاح جديد **قوله** لوازمها اه لوازم الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من
خواص الاسم كما عرفت فى لام التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف
وهو اما بحذف التنوين كضارب زيدا وما يقوم مقامه من نونى
التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل
الفعل كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف نوناه واما نحو
يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير لا للفعل والتخفيف
فى نحو الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب **قوله** وانما فسرنا واه فان
ملاحظة الظاهر تقتضى التفسير بامر عام شامل المضاف والمضاف
اليه وملاحظة ما ياتى من قول المص والجر علم الاضافة يقتضى
تفسيرها بالثانى للموافقة فالعدول عنهما للفائدة المذكورة
قوله لان الفعل او الجملة اه اشارة الى الخلاف الواقع فيه
فذهب المص وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب
اخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة حملا للمضاف اليه
هنا فى هذا الباب على المضاف اليه فى قولك اتيتك زمن
الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق **قوله** اى يوم نفع فا
المضاف اليه فى الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل
والدليل عليه تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك

يوم تقدم زيد الحار او البارد فان الحار صفة اليوم وهو
نكرة ظاهرا فاتاه التعريف من قبيل المصدر المعرّف باضافته الى العلم
هذا والحكم اعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث قال
والظ ان المضاف اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما
الاسمية في قوله تبيان زمن الحجاج امير هي المضاف اليها
واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين
قوله مطلقا يعني سواء اريد منها المضاف او المضاف اليه
او النسبة التي بينها ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون طرفاها
اسما قوله فان مررت مضاف اي الفعل لا الجملة لان الكلام
ليس فيها قوله اي الاسم قسمان قد قدمنا لك في تقدير منقسم
في قول المص وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظ
قسمان هنا فلا نعيد قوله معرب ومبني المعرب ماخوذ من
الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب الاسم
الذي صار مظهرا متميزا او دفع التباسه وفساده بالاعراب
والمبني ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير مشابه
للبناء المحكم الذي لا تغيره الرياح قوله فالمعرب الفاء للتفسير واللام
للعهد الخارجي الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء فلا
فلا يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التي يذكرها في
تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره الغرض من

هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي ومحصلها ان المركب م
يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق
الزوج على احد الخفين وعلى مجموعهما ومراد المص المعنى الاول
مع ان استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا تقع في الحد
فضلا على ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا
لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل انما كان مركبا مع عامل
وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة في الحد ومعيب
بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المص بصدد تعريف المعرب
الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى
الثاني فاندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع
عامل لانه الشايع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني
وهذا التقدير كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب
المتوسط حيث قال وللقايل ان يورد عليه النقض بنفس
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لامتناع مشابهة الشيء بنفسه وحاصل الدفع ان المركب
صفة الاسم ومبني الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله
تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني الاصل فذكره مع
ح للتحقيق وتحقيق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ
او محذوفا لفظيا او معنويا قوله عند المص وان كان عند

صاحب الكشاف معرب كما سيأتي في قوله اي لم يناسب
اه الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر
عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبني الاصل
اعني الفعل بالفرعيتين كما سيأتي واسم الفاعل فانه مشابه
للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة
وان اطلقت في التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة
التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن
مالك بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كالضماير وثانيها
كون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحروف كمن ومتى وثالثها
كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد ونحوهما ورابعها افتقار
الاسم الى متعلق بحرف وذلك كاسماء الموصولات قوله اي المبني
الذي هو الاصل اه المقصود من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل
الاسترابادي وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل
مبني في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها في
ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال المضارعة اذ الاصل
في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبنى ما شابه المضارع
من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني الذي
هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه فيخرج
المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي

اه قال

اه قال سيد المحققين جعل بعضهم الجملة قسما رابعا قوله في بابه من
ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحروف الى غيره
وذهب الاكثرون الى ان علة بناءها تضمنها معنى الحرف وهو
الاشارة لانه كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف
يدل عليها فعدم وضع حرف يدل عليها لا يخرجها عن معنى
الحرفية والاول اقرب لما سيأتي في محله انشاء الله تعالى قوله
الاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر قوله المعرب اللغوي المعرب
في اللغة الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء
زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم
انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اي صاحب
الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب
بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد
من قام زيد او لا كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي
تركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة قوله في كون الاسم
معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبر احد لان العلامة
اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمص اعتبر بالقوة القريبة من الفعل
قوله ولذلك اه اي لاجل ان جريان الاعراب بالفعل ليس شرطا

في المعرب اصطلاحا يسمون زيد من قولك جاء زيد ورايت
زيد يحذفون الاعراب معربا ويعترض السامع لهذا الكلام
على قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس
هنا علة باعثة على الحذف كالوقف واضرابه اذا عرفت هذا فا
علم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه
ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجتمعت النحاة على ان المبني
ما شابه مبني الاصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا ترى
الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف
مدني فالمعرب على هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشابهة
سواء ركب مع عامل اولا والمص نفسه لما اعتد المبنيات لم يعد
جملتها الاسماء المفردة مع ان مذهبه مخالف للاصل في الاسم
الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة
قسما ثالثا سماه بالموقوفة ومشى على هذا القاضي البيضاوي
قوله لان الغرض اه اى الغرض الاهم عن جميع مسايل النحو
ان يعرف احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية واما
كل من المعرب والمبني من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب
لان من سمع منهم التقييد مثلا في جاء زيد مرفوع وكان
من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم وح
فمعرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان

هذا الاسم يسمى فاعلا وذالك مفعولا ونحوهما وهذه فائدة
غير معتد بها وانما قلنا اى الغرض الاهم لان من جملة الاغراض
معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس
كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير
الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب
مثلا اه الفاء فصيحة اى اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة
مسائل المعرب فاعلم ان المقصود منه وقوله مثلا يحتمل ان
يتعلق بالمعرب اى ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من
معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف اخره الى غير ذالك من
مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان كون
المعرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله
ساير احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود
من البحث والتفتيش عن احوال المعرب معرفة انه من الاسماء
المختلفة الاواخر في كلام العرب ليجعل اخره في كلام غيرهم مختلفا
ليطابق الكلامان وح فمعرفة الاسم المعرب متقدمة على
معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد البحث
والفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شيء واحكامه الا
بعد معرفة ذالك الشيء فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة منه
للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب به لزم الدور

ان يعرف المعرب اولا وقبل البحث عن احكامه بانه مما يختلف
اخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه
مما يختلف اخره لما عرفت من انه المقصود من البحث عن احوال المعرب
فمعرفة المعرب حينئذ موقوفة على معرفة الاختلاف المذكور لانها
صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان المقصود
من البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال شيء الا بعد
معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف
المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون
معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله
المص هذا تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام المص
في الشرح اما المحشي فقد شرحه شرحا لا يناسب وان اختلج
في قلبك شك فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم الفاء فصيحة
اي اذا عرفت جعل اخره مختلفا طابق كلامهم قوله فمعرفة
الفاء هنا ايض فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب
الاختلاف فمعرفته متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب
ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله ليعرف على
صيغة المجهول ايض الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف
اي يعرف بذلك التعريف لتحصل هذه المعرفة قوله فيلزم
تقدم الشيء على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اي اذا عرفت

تينك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم الشيء على نفسه اي
تقدم معرفة الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة
المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور الصريح قوله فينبغي اي
اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي حمل الجمهور
على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده فتوهموا انه من
العرضية ذاتي ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة كما عرفت والشيخ
الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان معرفة
الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرجير
او بالجمع كحبلى ولا يخفى ما فيه قوله اي من جملة احكامه تمهيد
لما سيذكر من ان تركيب المعرب مع عامل ابتداء وحدوث
الاعراب في اخره من جملة احكام المعرب قوله من حيث هو
معرب انما قيد بهذه الحيثية لاخراج المبني فانه ايضا مما يختلف
اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب واجاب نجم الائمة عن
هذا الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا اي يقدر الا
عراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او
للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر
على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته
المبني لا في اخره نحو هؤلاء واما وقد يكون المانع ايضا في اخره
كما يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل

الرفع اى فى موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى جاءنى
الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر فى اخره **قوله** حقيقة او حكما
والمراد بالتبدل الحقيقى تبدل الذات الدال مثل جاءنى ابوك
ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل الحكمى تبدل دلالته
المقصودة من كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان
هذا التبدل فى حكم تبدل الذات كما سياتى فى قوله رايت
مسلمين ومررت بمسلمين **قوله** او صفة اه المراد بالصفة
اللغوية اعنى الحالة وتغيرها فى قولك جاء زيد ورايت زيدا
فان ذات الحرف لم تتغير بل المتغير صفتها وهو كونها مرفوعة و
منصوبة **قوله** اى بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت او للعلة
كما فعله الفاضل الهندى **قوله** لئلا ينتقض اه فان زيدا لم يختلف
مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف مع اختلاف
العوامل عليه فهو من قبيل ما سياتى **قوله** اى يختلف لفظ اخره فا
لتنوين عوض المضاف اليه المقدر وان كان هذا خلاف المشهور
وحاصله ان المعرب يختلف من جهة لفظ اخره اى صورة اخره
فهذا التميز يرفع الابهام الواقع فى النسبة الواقعة فى جملته
قوله اختلافا لفظا اى منسوبا الى اللفظ بحذف المضاف
واجرى اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا
كما قال الشيخ الهندى لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا

مجاز **قوله** فان قلت اه حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه
ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك
فان بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف
العوامل وهى الاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث
الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل
قوله هذا حكم اخر اى حدوث الاعراب بدخول العامل
فليكن هذا الحكم اى الاختلاف المذكور **قوله** الاعراب اه
الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور
فى ضمن المعرب **قوله** حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بهما
استعمل لفظة ما المشتركة بين المعانى فى التعريف واراد هما
لفظا او ليست للترديد فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرها
للاشارة الى انهما لا يجتمعان فى موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما
فى بعض المعربات والاخر فى بعض اخر **قوله** اى اخر المعرب واما
النون فى الزيدان والزيدون فهى بمنزلة التنوين ولذا
تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف والواو **قوله** فانا او صفة تميزا
عن النسبة فى اختلف اى اما اختلف ذات الاخر كما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفته كما اذا كان بالحركات لعامل **قوله** العامل
والمقتضى فان العامل مثل جاء ورايت والمقتضى للاعراب
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وان كان للاختلاف

آخره

سببي

انهما ليسا حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان
العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى
السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة
على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحروف الواقع تفسيرا للاعراب
ان يكون محله اخر الاسم المعرب ح فيخرج الباء الجارة قوله على
عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شئ قوله من الاسباب
البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب لفاعلية زيد
وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي
في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل
والمقتضي وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة
وقال العجم الائمة ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني
ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال بان الاستعانة دخولها
في الآلة اكثر منه في الموجبة انتهى وهو دفع الاعتراض يوجه اخر
قوله بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا قوله على
اختيار المص متعلق بمعرب واشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة
من انه مبني لاضافته الى المبني فيخرج ح بالضمير الراجع الى المعرب
قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بيخرج اي اما اخراج حركة نحو غلامي
مطلقا على اختيار المص لانه عند البعض اعراب في حالة الجر و
هو احتمال بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلامي

ودراية

ودراية غلامي وانه يختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما سبق
قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل
قوله تم حد الاعراب اه رد لما ذهب اليه الشارح الهندي في احد قوله
من ان قول المص ليدل اه من تتمة الحد وقد خرج بها حركة يا غلامي
لانها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة والشارح اخرج هذه الحركة
بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد قوله اختلاف
وضع الاعراب وليتنبه ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال
والحروف بان المعاني التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل كان لكل
معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد فان صيغته
ضرب والمثنى ضربا ومتبع عليهما وكذا الحروف فان الابتداء من والظرفية
لها في والحاصل ان المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو تخالف
صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة
لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما
احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار
زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد واي خلوق
من اخلاق زيد حسن قوله هذا المعنى اي ان قوله ليدل اه تنبيه
على غاية اختلاف وضع الاعراب بحيث قال في شرح على الكتاب
قوله الا انه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه خارج
عن الحد واللام فيه متعلقة بما هو خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم

من نحوى الكلام وهو وضع المجهول مفعو علة لذالك المقلد كما
توهم بعض الشراح بل اراد بان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف
المذكور فى الحد وقوله واللام بالنصب معطوف على اسم ان مفعو
داخل فى حيز النفى وقوله المفهوم اه صفة الفعل اعنى وضع قوله فانه
بعيد لعدم فهمه مفهو مبتدء من محوى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهما الا
الخواص وهذه الرسالة انما وضعت لتعليم الصبيان وبين
المحشى بقوله اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا وهو حسن قوله
فاللام فيه اى انا عرفنا ان ما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام فيه
ام قوله ليدل الاختلاف اه ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف
مع ان اعراب الدال على المعانى عند المص انما هو ما به الاختلاف
اعنى الحركة والحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الا
ختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الخارج حتى يسمى اعرابا قلنا لما
كانت الدلالة على المعانى مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف
فكان الاختلاف ايضا دالا على المعانى فناسب الاشارة الى هذا الا حتمال
ايضا قوله الفاعلية اه فيه رد على الشارح الرضى حيث فسر المعانى بكون
الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطة قوله والمعنى
على صيغة اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست
كردن چيزى را وفيه رد على الشارح الهندى حيث ذهب الى
ان المعتورة على صيغة اسم المفعول اى ان الاسماء تتعاور المعانى

بان يجئ اسم فيأخذ الفاعلية ويجئ غيرها ويأخذها وهكذا
وجه الرد ان هذه المعانى انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها
طارية على الاسم فاحتيج الى ما يميز كل من هذه العوارض عن العارض
الاخر لا بسبب كونها معروضة للاسماء هذا مع ان المروى عن المص
كسر الواو على تضمين اه التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى
دالا عليه بذكر شئ من لوازم الكلمة الثانية ههنا قد اشرب الا
عتوار معنى الاستيلاء دالا عليه بذكر الباء المعدية له ولولا انا
لاعتوار من الافعال المتعدية بنفسها لتضادها اى لتضاد
تلك المعانى فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة
فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اى
بسبب العلامات قوله فوضع اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض
نشأ من الكلام السابق تقديره انه قد ظهر من قولك فانا تدل
ولت المعانى الى اخر الكلام ان وضع الاعراب لاختلاف المعانى
مع ان عبارة المص ان وضع الاعراب الدالة على نفس المعانى
لا على اختلافها وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب
غير مأخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعانى
واما وضعه مختلفا فعلته اختلاف تلك المعانى وكلا
المعنيين مفهومان من عبارة المص فانه قال الاعراب حركة
او حرف اختلف اخره به ليدل على المعانى فان جعلنا الدال

هو الحركة والحروف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق
الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه
قال الحركة والحرف مقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني
المختلفة قوله انما جعل الاعراب اي مطلق الاعراب سواء كان
بالحركات او الحروف اما تاخر الاول فظ واما الثاني فلان
الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان اخر الحروف فكان
الاخر فيها لمجاز اولانه لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه وقع
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل قوله على صفته اي صفة المسمى
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب نجم الائمة الى ان
هذه صفات الالفاظ وعلل تاخير الاعراب بان الدال على الوصف
بعد الموصوف قوله او من عربت اه وقيل اذا كان في اخر الاسم
هذا التغيير كان كلامك محبوبا عند المخاطب ويسمى اعرابا ماخوذ
من قولهم امراة عروب اي محبوبة قوله اعراب الاسم لا مطلق
الاعراب فانه اربعة لدخول الجزم وا الدليل على القيد انه في بحث
الاسم قوله ثلاثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد فصح حمله على المبتدا لان الرفع وحده مثلا ليس
انواعا فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت
سقف وجدار هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة
الزمخشري وهي التي اخترناها من ان الخبر هو الذي تتم به

الفايدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير
وقد سبق الكلام في مثله فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر
سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او
لرفعه مرتبة بين اخويه وسمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين
على حالهما عند التلفظ به او [crossed out] لانه ينصب الفضلة في الكلام
من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمى الجر جرا لان عامل يجر
الفعل الى الاسم او لان شفة السفلى تجر الى سفل عند التلفظ
به قوله الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخفض على
الكوفيين والرابع الجزم قوله في الحركات البنائية واما الحركة
الرابعة فهي السكون قوله على قلة بالقرينة كقولك لم بالضم رفعا
اه قوله فالرفع الفاء للتفسير قوله اي علامة كون الشيء فاعلا
فالياء في الفاعلية للمصدرية ومعنى الياء المصدرية انها التي
اذا دخلت على كلمة اولها بالمصدر وانما احتيج اليها في هذا
المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات
المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفه اعني كونه فاعلا والا فالذات
لا تحتاج في معلوميتها الى الاعراب فتدبر قوله كالمبتدا و
الخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل
من جهة ان الفعل صدر منهما وكون المبتدا مسندا اليه وكون
الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشيخ الهندي الى جعل الياء

للنسبة وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان مختاره
اقرب الى الفهم مما اختاره الفاضل الهندي **قوله** وانما اختص
الرفع هذا الاختصاص اما في باب النسبة الى المفاعيل والمضاف
اليه وانما قلنا ذالك لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات و
وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما
جرى عليه المحشون والاظهر انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكروا
من الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة
او حكما فهو شيء واحد لا فردان بخلاف المفاعيل فان كلا منها
نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل الرفع وخفة النصب
يظهر مما سبق في وجه التسمية **قوله** فاعطي اه اقول ضمن الاعطى
معنى الجعل فعداه الى المفعول الثاني باللام **قوله** ولما لم يبق
اه اقول الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة
الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل
في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب فاعطيت اياه
قوله العامل الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى
العامل المذكور سابقا ضمنا في تعريف المعرب او معنويا
كعامل المبتدا **قوله** اي يحصل انما فسر به لان المتبادر التقوم هو
القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل
بل العامل موجود فيه **قوله** اي معنى اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد
الخارجي

الخارجي اي المعنى المذكور سابقا في ضمن المعاني او للعهد
الذهني حتى لا يتوهم ان المراد معنى معينا كما يفهم من التعريف
قوله وايضا عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في عامل الفضلات
فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ باسناد احدهما الى الاخر
صار فضلة منهما معا سبب كونه فضلة فيكونان ايضا سبب علامة
الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل واستقربه الرضي
محتجا عليه بان الفاعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمام
اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وهذا هو الذي
اعتمدت عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل
هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق الكلام الشارح
عليه وان كان ظاهره الاول **قوله** معنى الاضافة وهو كونه مضافا
اليه **قوله** ما المفرد الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذالك فنقول المفرد
اه **قوله** اي الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب
وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان ارادة كل واحد
من الثلاثة السابقة فاسدا فسره بالمعنى الرابع والقرينة عليه
مقابلة **قوله** اي الذي لم يكن اه هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله
ان ما تغيرت بنيته عن بنية مفرده وذالك التغير اما

ان يكون محققا او مقدرا والا ول اما ان يكون بتغيير التشكل
ونقصان في الجمع دون الحروف نحو اسد واسد وبتغير
التشكل وزيادة في الجمع نحو رجل ورجال وبتغير التشكل ونقصان
في الجمع نحو رسول ورسل او بزيادة ونقصان معا نحو غلام و
غلمان والثاني نحو فلك تقدير الضمة في المفرد كضمة قفل
وفي الجمع كضمة اسد **قوله** ان يكون بالحركة وانما كان هو
الاصل لوجوه اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى
كانت الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض
فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا
الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من
الحروف وجب ان يكون العلامات غير الحروف لان العلامة
غير المعلم وثالثها انه لا بد ان يكون الدال على صفة الشيء
كالصفة الدال عليه **قوله** والفتحة نصبا كتب قدس سره في الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن
المعمول المقدم مجرورا والمص اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبينا
ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا
نصبا معطوف على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل
فيه الفعل المقدر اعني يعرب **قوله** على الحالية او المصدرية كتب
في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال

كونهما

كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا وجرا انتهى اقول التقدير الاول اشارة الى النصب على الحالية
وبين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصح الحالية وان صاحب الحال
وعامله محذوفان تدل عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا اللفظ
ثم لغو فقول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقامه
متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا
على بيان الفعل المقدر وعلى بيان ان المصدر الحقيقي محذوف
اعني لفظ اعراب لكن حذف واجري اعرابه على المضاف اليه
ووسم باسمه ولو قدر بيرفع رفعا وينصب نصبا لسلم من هذه
التكلفات **قوله** وهو ما يكون بالالف هذا مفهومه اصطلاحا
وهو شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا نحو
حسامات ودريهمات ومعلومات في اشهر معلومات
وسلامة النظم كما ذكرنا او بغيرها كثمرات وغرفات وكسرات و
بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وتسمى جمع المؤنث السالم اعتبارا
الغالب **قوله** لان الجسم تعليل لكسر الكاف **قوله** منقوصات
واوية لان الواو تنقص منها حال افرادها وحال اضافتها
الى ياء المتكلم **قوله** اصلها نوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت
الهاء تخفيفا لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا و
تعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها فاضيف الى الكاف

وضمت الفاء لمناسبة الواو فصار فوك **قوله** اصله ذوو نقلت
ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمت الذال للاتباع
والنحاة اطبقوا على ان اصلها ذوى وهو الصواب لقولهم
ذويان **قوله** فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور
اعنى قوله بالواو **قوله** بالامثلة فان اخوك وباقى الامثلة مكبرة
موحدة كساير الاسماء من انها معربة بالحركات لتقدير بتو
وهو الاصح او مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشرح شاملة
للمذهبين **قوله** بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيف الى غير
الكاف كما لها مثلا اعربت بالحروف ايضا واعلم ان فى اعراب
هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب اليه المص وهو المشهور ثانيها
انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثالثها
وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات مقدرة على الحروف وكان
اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة على الواو فسكنت وضم ما
قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو ورابعها وهو مذهب
الفراء انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خامسها انها
معربة بالحركات اللفظية لحالة الافراد وعليه ورد قوله عليه السلام من
تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا تعزى
اى انتسب وهو الذى يقول بالفلان ليخرج الناس معه الى
القتال فى الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اى قولوا

له اعضض

له اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى قولوا له ذالك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى اراده اى تمسك بذكر ابيك
الذى انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك
ولا تكنوا اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له
صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف
بعدها نون سادسها كونها مقصورة كعصا وعليها ورد
قول مكره اخاك لا بطل واقل من قال عمرو بن العاص لما عزم عليه
معوية ليخرج الى مبارزة امير المؤمنين عليه السلام لما القيا وراى
منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهزيم الرجال وفلق
هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى لا تقتلنى لظنك
انى شجاع اقدم على حاية او على نقل رواية بل ان اخوك يا امير المؤمنين
جبرنى على ما قاتلك معوية اللعين وقيل اول من قاله ابو حنش
حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع فى غار يشربون
وهم قاتلون اخوته هل لك فى غار فيه ظباء لعلنا نصيبه منها وانطلق
به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه فى الغار فقال ضربا اباحنش
فقال بعضهم ان اباحنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك
لا بطل وكلاهما قالا هذا القول وانما الخلاف فى الاولية ونحن
قد ذكرنا دلايل المذاهب فى ما اخترناه والدليل عليه والجواب
عن ادلة الخصم فى كتابنا الموسوم بالفوايد النحوية تركناها

ظباء م

للاختصار قوله تامة اما الوحشة بينهما من حيث المعنى وظهو
ومن حيث الاعراب فلان اعراب المفردات بالحركات واعرابها
بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات
مرغوب اليها لانها اصل للمثنى والجمع فاعرب بعض المفردات
اعرابها طلبا لتلك المناسبة قوله كل اعرابا سما لان هذه الا
عراب للتناسب بينهما وبينها فالرعاية من كل وجه مطلوبة قوله
منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه
اثنان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد
من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور
فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه
فيقول الفاضل المحشى واعلم ان الظم انه جعل كلا من الانباء عن
التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب فى هذه
الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد
والوالد والام والقريب الى غير ذالك منبئة عن التعدد فالاولى
ووجود بل والاعادة اللام غلط صريح ووهم قبيح قوله ولوجود
حرف صالح فاستراحوا من جلب حروف اجنبية قوله سماعا
تمييز يرفع الابهام عن نسبة الوجود الى الحروف اى انه قد سمع و
جود ذالك الحروف عند الاضافة الى غير الياء وقت ارادة الاعراب
وان حذفت فى حالة الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة

الاولى كيد ودم فان اصلهما يدى ودمو فانه لم يسمع نحو ذالك
الحذوف مطلقا الا وقت الاضافة ولا غير قوله يلحق به الاعراب
قوله وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على اثنين
لانه لم يسمع مفرده اعنى كل ولجواز ارجاع ضمير المفرد
اليه قال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصرى
وعند الكوفيين الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونيها للزومها الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة
فى المثنى كما فى الجمع وقد عرفت فساده قوله كلتا وتاؤها لا يجوز
ان يكون زائدة لانه قد لم يوجد فى الكلام ولا يجوز ان يكون
للتانيث لانها لا يكون الا بعد ثلثة وهذه فى وسط الكلمة
بل هى عوض من الواو والالف بعدها للتانيث وقبلها ياء
مع ان الف التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل
قوله فرع كلا لان المؤنث طارئ على المذكر لانك تقول ضارب
ثم تقول ضاربة قوله واثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه
والالف والنون فيه ليس زائدتين بل هما من جوهر الكلمة
قوله ما سمى به اصطلاحا اه فيه رد على الشرح الهندى حيث
قال اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف
المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين
وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان

اى فى صح

وخففه بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة صح صح

احسن انتهى وبيان الريانه حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوى
وهو كون مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنون وارضون والبس
كذالك بل المراد بالجمع فى اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو و
نون قوله والواقالوالم يوجد فى كلام العرب كلمة آخرها واو
بعد ضمة واو لو كذالك واجاب بعضهم بان الواو فى معرض
التغيير فلم يعتد به واعترض بان الواو لما قام مقام الضمة
صارت كانها ضمة قوله لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما
لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى
الصاحب والواو بمعنى اصحاب قوله واخواتها اقول وقد حمل
ايضا على الجمع المذكر فى الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن
وارضون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة و
تشديد الواو جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود وما فى
نسخ شروح الالفية من غوحرة حرين تصحيف من النساخ قوله لانه
اى لان ثلثين بالنصب عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح
اطلاق عشرين على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد
وزيد زيد قوله ولا تعيين اه اى لا تدل الجموع اذا اطلقت
على اعداد معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين
معلوم منها عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالنسبة الى
الجمع وذالك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وشروط ثلثة وكما

وهو كون علما المذكر عاقل بخلاف التثنية فانها يتحقق بفردين
بدون شرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا قوله لوقوع كل
منهما اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقل
ومفيد بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه قوله الذى
اشير الى تقسيمه اليهما فى حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
وانما قال الذالك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى المعرف
بلام العهد بالاداه قوله ولما كان التقديرى اه والا كان
المناسب تاخره عن اللفظى لان الاصل لانه الاصل فى العلامة
ان يكون ظاهرا قوله اى تقدير الاعراب فالالف واللام
قائمة مقام المضاف اليه قوله اى فى الاسم فيما هو صوته لا مصة
كما قاله الفاضل الهندى لفوات الملائمة لما سبق من بيان
محال الاعراب لانها اسما كما عرفت قوله اى وبحذفه اه فان
المحذوف لعلة فى حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الصاد
قوله قبل دخول العامل متعلق باشتغل قوله غير مقتضى لان
كسرة الجر هى التى يحدثها عامله وقد عرفت انها سابقة على
العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلامى ليس بمعرب
ولا مبنى لتوسط آخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات
الاخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه آخرا
الا ترى الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج

ذهب كثير الى اعراب الجزء الاول منه قوله مطلقا حال
من مدخول الكاف والعامل فيها الفعل المفهوم من الكلام
وهو يقدر قوله في هذين النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا
قيد لعصا وغلامي وان كان فائدة التعميم مختصة بغلامي اذ
فائدته رد من قال ان غلامي معرب لفظا في حال الجر قوله
اي في حالتي الرفع والجر اشارة الى ان قول المص رفعا وجرا
ظرف للاستقرار لا حال كما جوزه الفاضل الهندي قوله
عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الفاضل الهندي
لانه يوجب زيادة واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم
الزيادة قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال اه المقصود بهذا الكلام
بيان ان مراد المص من تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف ولا
استيفاء جميع صور الاعراب التقديري حتى يرد على المص انه
ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديري في الاحوال الثلث
كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم المعرب
باللام نحو جاء ني اخو الحارث اه ونحو جاء ني صالحو القوم اه و
امثالهما مما اعرابه تقديري قوله فلم يبق علامة الرفع لان
علامته الواو ولا يستبدل منها فقول الفاضل الجاربردي في كتاب
المغني وفيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء ما ولي فيه عوضا

من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان
المعوض كالمعوض عنه ليس بصواب قوله وقد يكون الاعراب
بالحروف اه ضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا في ساكنا
قوله اي فيما عدا ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد
مرجعه بانه راجع الى المذكور قوله مما تعذر فيه الاعراب او
استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ذكر من منعوا الاعراب المتعذر
والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب
في بعض ما عداه من المذكورة تقديري ايضا كما تلونا عليك
قوله ولما ذكر في تفصيل اه يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف
بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف قوله وكان غير المنصرف
اقل اي اقل افرادا لان شرايطه ومعانداته اكثر وقد عرفت ان
كل ما كان للشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا قوله واكتفى بتعريفه
اي عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قوله اي
اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر
وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت الى المعرفة
لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها مبتدا
قوله مؤنثتان باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى وبحصا
اذا جعل علما من القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا انهما
ليستا مؤنثتين بل المؤنث احدهما لكنه داخل في القسم الثاني قوله

واستجماع شرايطها اشارة الى ان العلتين لا يوثران الا في
وهو منع الكسر والتنوين ما لم تنضم اليهما الشرايط والا كان
نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموع ما في
هذين البيتين الغرض من هذا الكلام رد على الفاضل الهندي
لانه قال وهي راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحدة علة لا علل
وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع لا ان العطف مقدم
على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على بعض ثم حكم على المجموع
بانه خبر المبتدأ فتقديره لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما
في البيتين لا لان الخبر مقدم كما توهم بعض الافاضل وانت قد عرفت
الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل عنه قدس سره اول البيتين
موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيه فما للصرف تصويب اي
اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل خطا ولو ذكرا في
الاول لا ستغنى عن التعريف الا انه لا يكون جامعا لخروج ما
فيه علة تقوم مقامهما قوله من قبلها الف المراد من القبلة
القبلة المكانية قوله ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل
معنى ليصح كونه صاحب حال والى ان عامل الحال فعل مقدر
مفهوم من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف قوله
لا يفهم من هذا التوجيه لان قوله من قبلها الف كلام
مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في القيد اعني الزيادة

وحاصل

وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زايدة
ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذي
يختلج بالبال ان زيادة الالف على هذا التقدير معلومة لان
الظرف اعني من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص
وهو هنا خاص من جنس قوله زايدة لدلالتها عليه قوله
وتقدم الالف اه اي ان مكان الالف متقدم على مكان
النون قوله جاء زيد راكبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا و
الظرف اعني من قبله متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه
راكبا اخوه من قبل ركوبه الا ان القبلية هنا زمانية وفيما نحن
فيه مكانية وان امكن ان يكون من قبيلها ايضا قوله قوله تقريبي فيكون
ياء النسبة محذوفة تخفيفا قوله وقال بعضهم اثنان وهي
الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو
اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع فيهما
بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين
قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد
النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة
او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو
فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب
العدل في عمر فانه مركب من علمين تقديرا لان الواضع قصد

التسمية بعامر بخلاف نحو خوف اللبس الى عمر قوله في نحو ثلث ثنا
بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب
الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو انما تكون ها في العجمي والعدل
او تركيبهما مع العلمية قوله احد عشر هذه العلل التسع مع علتين
اخريين احدهما مشابهة الف التانيث مثل ارطى فانه اسم لشجر
يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل
قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما للمذكر امتنع من
دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف
التانيث في عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية و
لشبه الف التانيث والثانية مراعاة الاصل في نحو احمر بعد
التنكير كما سيتلى عليك قوله من حيث اشتماله على علتين
انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الانحصار مع
ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث انه معرب
حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك
فنبه على ان المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين او
لان ليس له حكم الا حكم هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد
الحيثية حتى نسبا الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت
في شك مما نقول قوله فيشبه الفعل اه اعلم ان لمشابهته
للفعل

للفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البنا ومنع جميع انواع الا
عراب واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الا
عراب كما نحن فيه وادناها ما يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل
فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج اليه عن قريب بعيد هذا قوله
الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على
غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات
فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف
ان التنوين في عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه
لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث
سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل الرضي
بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة
للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول
هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي ان التنوين
للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط
السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلامة اذا الكسر
فيه متبوع لا تابع مضموفيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة و
الحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه
كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر فثبوت
التنوين فيه لثبوت الكسر لانه تنوين مقابلة قوله اي لا يمتنع

الغرض من هذا التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب
والمص ادخل فی القسم الجايز وحاصل الجواب ان الجايز قد يطلق
ويراد به ما يقابل الواجب فالجايز بمعنى الغير الممتنع سواء
كان واجبا كما فی حالة الضرورة او جايزا كما فی حالة التناسب قوله
عند المص واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين
فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالصرف
اه القايل هو الفاضل الهندی والصرف فی اللغة بمعنى التغيير
والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم آخر وح لا يحتاج الى ان يقال المراد
بصرفه جعله فی حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه
اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة
الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت على مصائب
هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلام فی مرثية النبی صلعم ما اذا ولها
ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
جمع غالية وهی الريح الطيب والمعنى ما الذی او ای شیء وقع على من شم
تربة احمد فی ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الطيب وله
الاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شیء لانه استغنى عن شم الغوالی
بشم ما هو احسن منها رايحة وقد ترجم بعض شعراء العجم هذا البيت
بقوله جانم ريخته چندان غم و درد ومصيبتها كه كر بر روزها
ريزند كردد تيره چون شبها قوله ازحافا اه الزحاف حذف

وهو الشاذ فی العرض ونقض ... يطلق ويراد به ما يتحمل الواجب

يقع فی الشعر فمنه ما يخرجه عن السلامة ومنه ما لا يخرجه قوله
لان حرف الروی اه وهو الحرف الاصلی من حروف قافية الذی
يكون فی اواخر الابيات والغرض من ذكر البيت اه ولحصول
العلم بان حرف الروی الدال المكسورة قوله حيث صرف اه تعليل
للتمثيل بها قوله مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر اعلالا ليس لبيان ابد
لان المص تمثيل للمجموع قوله كاكالب واساور واناعيم قال فی الحاشية
فاكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسورة وهو جمع
سوار واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففی هذه الامثلة
تكررت فيه الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان فيه علتين و
كل علة فرع لشیء لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم
كالجمع قوله كالجموع الموافقة لها اه فانها فی حكمها لموافقتها
فی الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم
ان فی قيام الجمع مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الشارح وهو
مختار المص ثانيها ان الجمعية فيه وصل الى حد التناهی بحيث
لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال وقوة فی الجمعية
ثالثها وهو الذی اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه
مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له فی الاحاد العربية قوله
وحمراء اعلم ان الف التانيث فی نحو حمراء هی الهمزة المقلوبة
عن الالف لاجتماع الفين لا الف التی قبلها كما يتوهم من

اسمه قوله فصار التانيث مكررا لان كونها الف تانيث علة
وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة التانيث اخر
فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم
فرع عدم اللزوم قوله فلو عرض اللزوم اه جواب سوال
تقريره ان يقال ان الف التانيث قامت مقام علتين لا
جل لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة
مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف فينبغي ان يقال ان
فاطمة ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل
الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارضي
بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن
هذا اللزوم العارض نازلا منزلة علة كاللزوم الوضعي قوله مثلا
لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة وغيرها الا ان هذا
اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل
الفاء للتفسير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره
المص قوله مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا التقييد دفع
الاعتراض الذي اورده الشارح الرضي على المص وهو ان العدل
عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم
وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر
مبني للمفعول وكذلك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير

بالمتعدي

بالمتعدي بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا
عن صيغته الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المص جعله
صفة للاسم الغير المنصرف قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا
هو الغرض من هذا التقييد بل يمكن ان يقال غرضه ان العدل
صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير
صفة شيء بصفة اخر فقيده بما يرجع الى انهما صفتا الاسم
فتدبر قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم وخرج به
خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا قوله اي عن صورته
فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي وهي ليست
بمرادة هاهنا قوله التي يقتضي الاصل اه هذا في جميع الامثلة المذكورة
لعله ظاهر الا في عمر فانه ليس له اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عليها
ويمكن ادخاله ايضا في جملة اخواته بالقياس لما اقتضى ضرورة منع
الصرف الى ان يحكم بانه معدول وحكم بانه سمي باسم الفاعل
من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج عن صيغته التي على
مقتضى القاعدة وهو عامر الى عمر كذا افاده الفاضل المحشي قوله
ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك خروج
المشتقات كاسم الفاعل واضرابه عن تعريف العدل فان ضاربا
المشتق من الضرب ليس اصله وقاعدته تقتضي ان يكون

على صيغة الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد ان يكون على وزن فاعل بل هناك اخذ خروج صيغة
من صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى
فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة قوله فبا ضافة
الصيغة اه نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر
مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة
الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانها وان كانت
خارجة عن صيغة الا انها خارجة من غير صيغتها كما عرفت والعدل
معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم يخرج عن صيغة نفسه وانما قال
كلها لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت من قيد الخروج فان
المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل
والمفعول ونحوهما فاخرج المجموع بقيد صيغة واسناد الاخراج
الى ما خرج سابقا اما مجاز او تاكيد قوله وان المتبادر لا يجوز
ان يكون في الكسر على الاستيناف والواو له والفتح على المفعولية
لا علم المقدر قوله المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوايل نحو
عدة ومحذوفة الاواسط كقول قوله ولا يبعد ان يعتبر
لان هذا التغاير هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة
للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها الى ما يغايرها تبادر من التغاير
هذا المعنى المذكور قوله المغيرات القياسية اي المنسوبة الى

موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم
غير جار على القياس لان القياس الواو المتحركة في الاصل قلبها
الفا فلما قلبت الفا وصارا الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية
موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام
من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا جعل علما للعدل و
العلمية ويمكن خروجها من الخروج بلا تكلف فان المتبادر من
الخروج اذا اطلق منه لا يستند الى علة مخرجة وفي مقام وامثاله
علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله من الجموع الشاذة
بيان لمثل افوس وانيب في كونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء
فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما فالقياس في الجمع افواس وانياب
قوله على افوس وانيب فلهذا ايضا فان اليهما فنقل جمعهما ولو
كانا مخرجين عن افواس وانياب لنسبا اليهما قوله قال بعض
الشارحين اه ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز
تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل
الحاجب يذهب الى هذا لان مقصوده تمييز العلل بعضها عن
بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكر ما قصده ولو
دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات
ونحوها من الامور التي تكلف لاخراجها الاضير فيه لان هذا
التعريف ليس لاخراجها وكان الشيخ الفاضل ارتضى هذا التوجيه

حيث لم يتعرض لرده ولكن الظ ان المقص في هذا المقام تميز
المنصرف من غير المنصرف لا مجرد تميز العلل بعضها عن بعض
وعلى هذا التوجيه لا يمكن التميز فانه اذا سمي المجموع الشاذ لم يعرف
انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف لتحقق العلمية
والعدل الظاهر قوله تلك التكلفات التي اخرج هذه المشتقات
والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم انه اراد المص
من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي والتقديري وانما
معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم
ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم
على منع الصرف كما قال الفاضل الرضى ونعني العدل المحقق ما
يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو
لو وجدناه ايضا منصرفا كان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان
الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا
لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدله وكونه عن عامر بل كان كادد
فظ عبارة المص مع الرضى حيث جعل تحقيقا تقديريا صفة
الخروج الا ان الشارح يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي وحاصل
تحقيق الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا
نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلاث واخواته وعمر وامثاله

غير

غير منصرف ولم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا فيه العدل
الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية لمنع الصرف مقدم
على خروج عن صيغته الاصلية ودليل عليه في ثلاث وعمر
فما الفرق بينهما من هذه الجهة بل من وجه اخر كما ستعرف قوله ولم
يصلح للاعتبار الا العدل اما تعدد الوصف فلانه علم واما
تعدد التانيث فلانه مذكر واما تعدد العجمة فلانه من اسماء العربية
واما تعدد الجمع والتركيب فظ واما تقدير الالف والنون و
ان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام تقديرهما واما تعدد وزن
الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله لا انهم تنبهوا اه اي ليس
الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا ووجدوا
العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل التحقيقي
حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدر
يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن
الصيغة الاصلية قوله ولكن لا بد لان اه هذا الكلام توطئة
وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل
التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
لا ان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس
والقاعدة ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل لهذا المعنى
وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان ثلث كان على ذلك

الوزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا كان
الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل
ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان
الاسم عليه ثم اخرج عنه او لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون
الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق
الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره **قوله** فانقسام العدل
اه اى الفرق بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار
تحقق الخروج عن ذلك فانه كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف
كما قال الفاضل الرضي في العبارة المنقولة عنه سابقا **قوله** فعلى
هذا اى فعلى ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا بد من تاويل
عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما ذكره النحاة وحاصل التاويل
ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه
الذي هو الاصل اى اصل ذلك الخروج محقق **قوله** خروجا كاينا
اه يعني ان تحقيقا صفة الخروج مقيد باعتبار متعلقه **قوله** اذا
كان المعنى مكررا اه يعني انه اذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ
ايضا مذكورا مرتين ليتوافق الدال والمدلول وبيان التكرار انهم
قالوا جاء القوم ثلث يعنون انهم جاءوا ثلثة ثلثة **قوله** والصواب
مجنبها يعني ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة
الى العشرة لورودها في كلام العرب قال الشاعر تظل الطير عاكفة عليه

موردة

موردة والحب عشارا وقال الاخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق
الرجال خصالا عشارا والجواب بضعف الرواية مما يلتفت اليه
لعدم ورود ما بينا فصح علم تجاوز في التنزيل لا ينهض
حجة لعدم انحصار الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضي
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس و
مخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن
فاعل من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي
والثماني والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب
قوله العدل والوصف هذا مذهب سيبويه قال ابن السراج
وانما لم ينصرف لكونه مثنى معدولا عن لفظ اثنين وعن
معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين
ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من
حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل
والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو
يقع حالا نحو جاء في القوم مثنى **قوله** لان الوصفية العرضية اه
جواب لسؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلثة ثلثة عارض
كعروضه في اربع لانها موضوعة للاعداد لا للمعدودات
حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في

منع الصرف كما سيتلى عليك فى محله وحاصل الجواب ان المعدول
عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع
المعدول لغير وضع المعدول عنه قوله لاعتبارها فيما وضعا
له اى لاعتبار الوصفية فى الذى وضع له ثلث ومثلث و
هو المعدود فان معنى ثلث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة
قوله اشد تاخرا الى اخره تقديره اشد لاظهار كون افعل
تفضيل فانا قلت زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد تاخرا منه قوله
الى معنى غير وصار المعنى الاول فاذا قلت جائنى نسوة اخر معناه
انه جائنى نسوة اخر جاءنى نسوة غير نسوة الاولى قوله وقياس
اسم التفضيل اه واعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس
افعل التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى
غير كما اعترف به فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد
منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى فى التعليل ان يقال
ان اخر مشابه لافضل من جهتين احديهما الوصف والثانية انه
لا يتم معناه الا بامرين متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا
بمفضل ومفضل عليه فلما اشبه استحق احكامه فى جميع تصاريفه
وعلى هذا فكان ينبغى ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع
ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا

عما استحقه بمقتضى المشابهة قوله توجب التنوين اى فى المضاف
لان التنوين الذى فى حينئذ انما حصل بسبب الاضافة وحذف
المضاف اليه قوله او البناء اى فى المضاف ايضا فان بناء قبل انما هو
بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه قوله او اضافة
اخرى اى فى المضاف اليه لا فى المضاف كاخواته فان اضافة يتيم
الثانى الى عدى المذكور اوجب كون عدى المحذوف مضافا
اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله
وليس فى اخر اى لا يوجد شئ من هذه الثلث لانه معرب غير منصرف
وكل واحد من هذه الامور مناف له على ما سيتلى عليك قوله
احدى الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها قوله وبصع قرئ با
الصاد المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجئ فى باب التاكيد
قوله فعلاء افعل اى فعلاء التى مذكره افعل قوله على فعل
بسكون العين قوله فاصلها اما جمع اه هذا الترديد اما ان
يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة
ان جمعا صفة ولكن وقع الخلاف بينهم فى انه من اى الصفات
هو من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى والحق ان
يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان
معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انه اتم جمعا فى قرأته
من كل شئ ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى افعل التفضيل و

ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب
الفارسي الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى
الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة في الاصل
لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصلي
واخرى باعتبار الغلبة والظاهر من الترديد هو المعنى الاول
قوله فاحد السببين اه هذا هو المشهود وعن الخليل ان فيه
مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قوات السود
جمع جميعهن قيل وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في
منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتبار ذلك
مع وجود المضاف اليه لان حكم الصرف لا يبين فيه واما مع
حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيها التعريف الوضع
كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف و
قال اخرون فيه التعريف باللام قوله في باب التاكيد اسما
بمعنى الكل كما سياتي تحققه قوله وفي اجمع واخواته اه انما
تعرض لدمع ان البحث ليس فيه اما لدفع توهم انه مثل جمع او انه
ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرناه اه اى على ما ذكرنا من تقييد
معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد الجموع
الشاذة اى لا ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار
الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشيخ الهندي حيث قال

بعد ان ذكر ان جمع معدل ولعماذكر ويرد على هذا جميع الجموع
الشاذة كانيب قوس اذ القياس انياب واقواس ويجاب
بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون
العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب بوجه اخر فكرر الكلام
وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم بقوله سابقا كيف ولو اعتبر اه
قوله كيف ولو اعتبر اه يعني ان اقوس وانيب لو كانا معدولين
عن اقواس وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة
اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع او لانهما معدولان
على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس
الا معنى الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة
يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله ومن هذا يتبين الفرق اه حاصله
ان الشاذ هو الذى له قاعدة تخالفها الصيغة والمعدول
بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
في ثلثة ثلثة ان يخرج صيغتها الى ثلاث قوله اى خروجا اه فا
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا للخروج كما فهمه
الفاضل الهندي وغيره قوله قلت بينهما اه وهذا التقدير
امتاز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية
الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزافر الا ان يقال
المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عامرا من

العمارة وناقو بمعنى السيد لا غير **قوله** قطام بكسر القاف حضا

قوله حضاد نقل عنه قدس سره انه علم لكوكب وفي القاموس انه

جبل بين اليمن والبصرة وطار مكان مرتفع وفي بعض النسخ

بعد حضاد و بار وفي القاموس انه ارض في اليمن **قوله** وليس منها

الا سببان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيها ما يوجب البناء لان

المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لبني كغلاب وسخاب بل فيها

ما يوجب الاعراب اعني العلتين وح فقول الفاضل المحشي انه لو

لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيها الموازنة

وان اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجب

بناء وفيها وان فقال وهو يوجب البناء فالصواب ان يقول ليس فيها

الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود **قوله**

لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقديري الاعراب والبناء

في جميع الامثلة مستقيمان لكن فلم يترجح احد التقديرين لغرض و

الغرض في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للا

مالة هنا كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا

اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني دائما واما كون العلل

الثلث موجبة للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل

فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا

واما على ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه بجعله مشابها

لنزال بمعنى انزل **قوله** معربا غير منصرف كقطام وحذام وقد ما

كان العدل تقديرا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما

قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر **قوله** انما

هو للحل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور

وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء

فليوجب في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي

قدر للبناء في ذوات الراء لقوة اثرهما في البناء لان تقدير

العدل للاصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس

فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء **قوله** ليس في محله قال

السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على

المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسالت قاريها عنها فقال

حذفها المص عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها

المقص **قوله** وهو كون الاسم اه على ان الوصف يطلق على معنيين

احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على

ذات معينة ماخوذ مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الشم

وهو علة منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا انه صفة

لغير الاسم الغير المنصرف لانها غير الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختار

الشم **قوله** موصوفة بالاربعة اه فاقتبسا ستادنا الحر موشى

وقال الصواب متصفة لانها في حد ذاتها متصفة بالاربعة

فهو لازم لما هيتهما سواء لوحظ ام لم يلاحظ والموصوفية
لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة حكمية لا يليق
بارباب هذا الفن قوله لا العرضية قال الفاضل الرضي لم يقم لي
دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف
واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف
لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فانه يقبلها لقولهم
اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقته
والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التا
التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت
بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد في شرط
وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر
وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبول التاء فانه
يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة
المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوضعي قوله او
زالت عنه ولكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد اختص
ببعض افراده ما كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال
لا يضر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية
فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على
اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى قوله فلا تضر الفاء للنتيجة او

التفريع

التانيث

التفريع قوله ولم يجر استعمالها الا لما عرفت من اختصاصها
ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد و
خالف سيبويه الاخفش وهي قوله ومذهب سيبويه اولى لما
ثبت متقدما من اعتبار الوصفية وان زال تحقيقها معنى بل
لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغا
لان معنى الوصف في احمر اذ زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير
لان معنى رب احمر اذن رب باحمر سواء كان فيه الحمرة ام لا حتى انه
يجوز في اسود ان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فانا
لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف من العفو ويقال لمنته
الرجل اذا ساء خلقه قوله ذي خيلان بكسر الخاء وسكون
الياء جمع خال والطاير هو الشقراق وهو طاير اخضر يخالطه
قليل حمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي قوله بفقد الامكان
اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم
التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت
غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة و
قلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس
فقالوا جبريل وجبرئيل وجبرئل وميكال وارسطو وارسطاليس و
نحو ذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها
المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا

اعجمی فالعب به ما شئت قوله والتأنيث المعنوی وهو ما كان
تاؤه مقدرة قوله ليخرج الكلمة تقلاه ثقل فاعل يخرج وحاصله
ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل فمنع منه
الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وهو
غير ثلاثی حصل فيه نوع خفة فينتفی منه ثقل احد العلتين
فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وازاله
وحركة الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام
الحرف الرابع وهو منزلة تاء التأنيث واما وجوب منع صرف
ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا عادل احد الاسباب خفة
الوسط بقی سببان ولا ريب انهما كافيان لا يقال لو عادلت العلمية
خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التأنيث غير مؤثر عند عدم
العلمية فيجوز صرفهما لانا نقول العلمية لا تزول لانهما يصيران
نكرتين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول لثقل
العلمية فهی باقية فاذا كان كذلك كان التأنيث مؤثرا ه
قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس قوله لان الحرف الرابع
اه قال الفاضل المحشی ای فی ما هو علی اربعة احرف وكذا الخامس
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير فی الزايد على الثلاثة
ساد مسد التاء لان موضعها فی كلامهم فوق الثلثة انتهی وقد
تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان

منزلة رحم

القوم

القوم مبنی على حروف ميزان التصغير وما هو بمنزلة الحرف
الاصلی فی ميزان التصغير اربعة لا يزيد قوله فشرط الزيادة اه
ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فی الاصل
بسبب علامته فيزيل التذكير الطارئ فی الوضع العلمی ذلك
الامر الضعيف الا انه اذا استمر مستدعا منه صرف قوله باعتبار
معناه الجنسی تفسير للتأنيث المعنوی ای انه سمع من العرب
تأنيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع
الضمير ونحو ذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير و
الكثير جماعة فتأنيثه كتأنيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على
سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب قوله والتأنيث
الحكمی وهو الحرف الرابع لانه فی حكم تاء التأنيث قوله المعرفة
ای التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذی عرض له التعريف
كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك
الاسم فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد
واضافة الصفة الى التعريف بيانية قوله الياء مصدرية
وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرط ان يكون تعريفا
بالعلمية كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشری قوله لان فرعية
التعريف اه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع لاصل حتى
انما كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف

المعرفة

من الصرف وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية
له لانهم يبينونه بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل
وذلك يفيد فرعيته مطلقا قوله التعريف للتنكير في ضمن
بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص تعريف العلمي
للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة
والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع
بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم
ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فرع
للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا
بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق
التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ دوح موضوع في تلك
اللغة لجنس الجيد جعل العرب لقبا لعيسى راوي نافع لجودة
قراءته قوله تصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كادخال
اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما ناسب ان لا
يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها من مقولة واحدة
في كونها لاتمام الكلمة قوله لو سمي بلجام لانه كان في العجمية با
لكاف وتصرفت فيه العرب بابدال الكاف جيما قوله فضعفت
عجميته فلو جعل علما في لغة العرب لم يمنع من الصرف لتصرف
العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله لعدم علميته

العجمة

لاحقيقة

لاحقيقة ولا حكما قوله اختيار المصنف مذهب الزمخشري الى
ان نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التانيث وحمله على ذلك
تحتم منع الصرف في ماه وجور قوله لانه اه تذكير الضمير الراجع الى
العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوي ان لا علامة
له في اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما
التانيث اه جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر
مع سكون الوسط في هند فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه
في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب
ان علامة التانيث في هند واشباهها وان كانت مقدرة
الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فله نوع
قوة قوله اسم حصن وهو في القاموس قلعة بين بردعة و
كنجة وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث
من حيث انه اسم بلدة قوله وانما خص التفريع اه جواب لاعتراض الشارح
الهندي حيث قال وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة
الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح ومنه منصرف
وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف
نوح خلاف وكان المختار عنده الصرف نص عليه بالذكر قوله
والاولى تقديم اه لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع
عليه قوله واعلم اه هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو

قوله

الجمع

شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص قوله قرنه
معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود فقرن
هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هود اعربيا لقدمه على نوح
وجعل مقارنا لشعيب قوله الجمع اى الجمعية لانها العلة المانعة
من الصرف وهى كون اللفظ دالا على احاد مقصودة بحروف مفردة
بتغير ما قوله وهى الصيغة التى اولها اه سواء كانت على وزن
مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجواهر المشهور فى
وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضى لا التصريفى
فيندفع ما اعترض عليه الفاضل الهندى قوله فى بعض الصور كاكا
واساور واناعيم على ما عرفت قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى فى
عبارة المص بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف فانه قام
مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير
فى الاحاد وما قاله منقوض بافلس واكلب اجمال قوله جمع ايمن
وهو جمع يمين قوله على صواحبات فى قوله عليه السلام انكن صواحبات
يوسف قوله وانما اشترط اى اشترط ان يكون على تلك
الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغير الحاصل
جمعه جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء اه الغرض من هذا
ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير عنها بالهاء
اما باعتبار الصفة المقدمة اى هاء كانت تاء التانيث و

انقلبت حالة الوقف هاء او اراد بالهاء التاء من قبيل مجاز
المشارفة قوله والمراد بها فيه لطافة لا تخفى قوله فلا يرد نحو فوارة
فان هاءه اصلية لانه جمع فاره فالهاء ليست للتانيث فهو غير
منصرف والفاره الحاذق قوله على زنة كراهية وتشابههما فى
المعنى ايضا من حيث جمعية المشبه ومصدرية المشبه به وكون
المصدر فى معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة
لكل افراد محتملا له قوله ولا حاجة الى اخراج اه دفع لاعتراض
السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغير هاء وياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فان صيغة منتهى
الجموع بغير هاء مع انه منصرف والجواب ظ قوله بخلاف فرازنة
اى انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله فرزين
او فرزان وهو معرب قال الفاضل الهندى هو علم قوله
واما فرازنة فمنصرف وههنا سوال استشكله بعض الافاضل
وهو ان الانسب ان ياتى بفاء التفريع ويقول ففرازنة
والمقام ليس مقام اما لانه ليس مقام تفصيل وحل الاشكال
ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل
بالصيغة لانها زائدة على البنية ووجودها كعدمها والمص
اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون بغير هاء واكده ثانيا بقوله و
اما فرازنة اى مهما يكن من شئ ففرازنة منصرف على ما افاده

سيبويه فى قوله اما زيد فمنطلق و قد تقدم الكلام فيه و
يمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عدل لان له معنى اما
مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف قوله وحضاجر
علما منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتدا جوزه ابن مالك
وكان الشارح اختاره ولا غبار عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا
من الضمير المستتر فى غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما
اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفى فانه ح فى قوة لا وفيه تكلف قوله
يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع
بل على واحد واحد فهو ايضا بنا فى جمعيته قوله كالجمعية الخا
اه نبه على هذا ما يوجب قوله عبارة المص من ان منع الصرف
الاصلية لكونه منقولا على الجمع وعلى هذا فقول المص لانه تعليل
المحذوف قوله انثى الضبعان فى الحاشية الضبع هى الانثى و
الضبعان هو الذكر ضباعين كسرحان وسراحين انثى قوله
والا كان لعدالتنكير منصرفا على ما ذهب اليه المص فى قوله وما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان يختلف قوله غير مسلم هذا
مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حقا فى
نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس قوله تفصيت اه
اى تخلصت فى هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم المص بحث
حضاجر على سراويل قوله لا على زيادة سبب اخر المقصود من هذا

الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب
يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة لان الحمل على الموازن
زايدة على التسعة المذكورة قوله فكانه سمى اه انما قال كانه لان
السروال لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة
فيكون مفردا مفروضا قوله والدواعى مثال للجمع المنقوص
الواوى فانه جمع داعية وهى فى الاصل داعوة من الدعوة
قوله فى حالتى الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله فذهب بعضهم و
هو الاخفش قوله لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه محسوس
وهو الاستثقال فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوى
فيكون اضعف قوله بناء على ان الاصل تعليل القول والتنوين
اى ينبغى ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية فى الا
صل الا انه بنى الاعلال على ما هو الاصل فى الاسم اعنى الصرف
قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على
تقديم منع الصرف على الاعلال كما قاله بعضهم والا لوجب الفتح فى
قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل
عنده جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع
الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت

فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في
غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا فعوض التنوين من
الياء **قوله** وفي لغة لبعض العرب استقبحها الفاضل الرضي ووجهه
ان الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف
ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر
مفتوحا عند امتناعه وهذه اللغة ورد قول الفرزدق ولو
كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمل
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان الظاهر هذا البيت
هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله
من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان
يكون الياء للضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه
لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال الحذف لضرورة الشعر
او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما **قوله**
ليامن من زوال الحاصل بسبب الاعلال **قوله** وان لا يكون
باضافة اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد **قوله** الى الصرف
او الحكم على اختلاف الرايين كما سياتي **قوله** لان الاضافة
اي التركيب الاضافي فلا يرد المناقشة في قوله فكيف
يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة **قوله**
ولا اسناد اي مركبا من مسند ومسند اليه كتابط شرا

التركيب

وهو لقب

وهو لقب جابر بن ثابت في التسمية والسبب في تسميته تابط
شرا قال التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج الى نادي
قومه فقالوا تابط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان
يجنون لاهلهم الكماة فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جرابا
ومضى فملاه افاعي واتى به متابطا به اي جاعلا تحت ابطه فالقاه
بين يديها فخرجت الافاعي تسعى فولت هاربة فقالت
لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متابطا فقالت تابط شرا و
قيل انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه
طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقل فرمى
به فاذا هو الغول فقال له قوم ما كنت متابطا يا ثابت فقال
الغول قال لقد تابطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني
قوله من قبيل المبنيات هذا عند المص وجماعة ومن المعربات
المحكية بحالها عند الاخرين فلا يصح ان يحكم لعدم انصرافه
ولم يظهر اثره لفظا لكن لا فايدة في منع صرفه **قوله** علمين قيد
لخمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران
بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات
وغيره في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر
ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل
بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل

الخامس حرف بني مع مثل نحو هلم السادس صوت بني
مع صوت نحو حيهلا السابع [illegible] حرف بني مع حرف نحو
هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعلا بني مع حرف نحو يضربن و
تضربن وهذا يستغني عنه بهلم قوله كانه اكتفى انما قال لان
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف
فلعل المص وافقهم في منع الصرف لا بد من ادخالها لا اخراجها
قوله علم لبلدة فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه
للعلمية والتانيث تكن فلم يكن قطعا في تاثير التركيب في منع
الصرف قوله المعدودتان اه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين
الالف والنون وساير الاسباب فلم خصصه بالوصف لهما
قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما فاحتاج هذا الى
التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير
المواضع قوله في منع دخول تاء التانيث عليهما ضمير التثنية
يحتمل الرجوع الى النفي للتانيث والالف والنون او كليهما وعلى
التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة هذا
واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت في
الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة
الى الصنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة
والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني و

الالف والنون

بهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون
من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما قوله والنحاة خلاف
اه اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على ان
تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث وانما
اختلفوا في انها هل يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها
مقام سببين كالف الاولى لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك
الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها كا
لالف غير محتاجة الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية
عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط للالف والنون اذ بها
يمتنع عن زيادة التاء والوصف في سكران لا سبب ولا شرط
والحق مع الشارح فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول
من المذهبين المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين
نبه عليه كثير من ائمة الفن قوله هو القول الثاني لان وجه
اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله يعني به ما
يقبل الصفة بقرينة ذكر الصفة سيما الروقوله فان الاسم اه
بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح
ذكرها قوله او شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق
الكلام قوله للزوم زيادتها او ليمتنع دخول التاء الاول
باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني ه

قوله او في صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين
مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لا ت
التقدير وان كان الالف والنون في صفة فشرط انتفاء فعلانة
وليس هذا مما جوزه المص كما يجي في باب العطف قوله لتبقى
مشابهتهما هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني و
هو ان مانعية الالف والنون انما هي باعتبار المشابهة
لا لنفي التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلان قبول
تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق الفرعية لما زيد
عليه وعدمها قوله عريان بضم العين قوله وقيل وجود فعلى
والاول اولى فان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه
انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا
عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه
فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فينصرفون اذن
فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الا
الف والنون انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن
لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى
تعالى فلم يطلق على غيره ولم يضعوا منه مونثا لا من
لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير
منصرف قوله لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا

لا نظر الى

لا نظرا الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة مبهم بل جانب
المبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمونث
بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل
المحشي فايدة تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه حيان
فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته
فلا ينصرف والا فينصرف ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه احياه
فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه
فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك فينصرف قوله
ومن ثم اختلف في رحمن والذي يترجح عنده صرفه وصرف
كل ما شك فيه هل صرفه العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل
عنه الا لدليل قطعي قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه
حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو
والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يكشف احدهم
عن المنقول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما
نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله
وهو كون الاسم الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة
المص وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى
والوزن المختص بالفعل شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل
وفيه تكرار لطائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة

وزن الفعل

دالربط بينهما الا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى يثبت للفعل
ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل
اى وزن منسوب الى الفعل فالاضافة بمعنى اللام تفيد الا
ختصاص الذى علم بفهم من المبتدأ ولو ابدل الشم لفظ يعد
بينسب ونحوه لكان اظهر قوله من التشمير وهو المرور حاذ احجل
علما لفرس الحجاج لحدادتها وسرعتها فى السير قوله بذبك
وفى القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعلى
جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل قيل هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلى
الاكل او الاكل باقصى الاضراس وبامل الفم قوله واما نحو بقم
وشلم الخ جواب سؤال هو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما
اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم استعمالها فعلا
وحاصل الجواب انهما اسماء عجمية نقلت الى العربية والاختصاص
المذكور مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح
وجود مثل هذه الامثلة فى اختصاص وزن الفعل بالفعل
منها غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل قوله غير مختص بالفعل
لوجوده فى الاسم كثيرا نحو حجر وتمر ونحوهما بخلاف بناء
المجهول فانه لم يجئ فى الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم
دهو الوعل لغة فى الوعل ودئم يجيء الاست ودئل علما القبيلة

انتهى قوله وعثر [illegible] فى القاموس [illegible] ومعناه الفعلى [illegible]

قوله الا بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف ما كان
منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى قال بدر الدين ولا حجة فيه
لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة
جلا من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف والذى يدل
على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول
من كعسب اذا اسرع انتهى وسياتى ضعف هذا الكلام ان شاء الله
تعالى فى باب النعت قوله او يكون غير مختص بقرينة المقابلة
فان من هذا القسم افعل ووجوده فى الاكثر منه فى الفعل لان كل
فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء نحو احمر حمراء واعور
عوراء وهما اسمان واما افعل الفعلى فلم يجئ الا ماضيا من بعض
الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو
اقتل وانصر والظاهر من ان او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان
النسبة بين الشقين عموم من وجه لافتراقهما فى شمر واحمر
واجتماعهما فى يزيد ويشكر قوله اى اول وزن الفعل
وهذا هو الظاهر لانه المذكور سابقا الا ان فيه ادنى تجاوز
فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب
الحروف والحركات والسكنات وقد عبر عنها الشم بالكون

والهيئة من حيث هي ليس لها اول واخر يقال ان الزيادة في اوله
فلهذا صرف الضمير عن الظاهر يشبه النسبة محفوظة على حقيقتها
وقال او اول ما كان . وهو الاسم فان له اولا حقيقة قوله اى زيادة
حرف او حرف زايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن
الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزايد فتنا سب وزن
الفعل الذى هو هيئة كما عرفت والثانى بالنسبة الى ما كان على
وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذى هو مركب من الحروف فينا سب
الحرف الزايد وغرض الش من هذا التقدير دفع الاعتراض الذى
اورده الفاضل الهندى بقوله فان قيل اول احمر مثلا هى الزيادة
فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما انا قدر زيادة
حرف فلان الزيادة صفة للاول فى قولك الحرف الاول من
احمر زايد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها نحو كما تقول
العلم فى زيد واما انا قدر حرف زايد فلان بين قوله اوله
وبين الحرف الزايد عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء
التى على وزن الفعل قد يكون زايدا كاحمد ونرجس وقد يكون
اصليا كنهشل فان وزن فعلل والاعراب اللذان بينهما عموم
من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الاخر نحو كما يقال البياض
فى المعشوق احسن من الياقوت فى صفائه فتامل فى هذا المقام
فانه من معاقد الكتاب قوله كزيادة اى مثل اه هذا التقدير ليوافق

ما سبق

ما سبق اى حال كون وزن الفعل اه فيه نشر على ترتيب اللف
كما عرفت والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا فى اول زيادة
جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا
قوله لاختصاصها اه اى اختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم
فان الداخلة على الفعل هى الساكنة نحو ضربت قوله اذا سمى به
رجلا فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء
لكنه يقبلها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء با
المؤنث دون المذكر وظنى انه لا حاجة الى هذا التقييد لانه
حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان اضرب
اربع لعدم اصالة الوصف ودفع كلام الفاضل الرضى الذى
تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه قوله واحترز بذلك اى بقوله
مؤثر قوله بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد
فلا يرد انه يوجب ان لا يكون المشترك بين اثنين وحقيقته
التنكير فى هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد متشخص فاذا اريد
المسمى بالتاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه
كل من سمى به فيخرج عن العلمية قوله الوصف المشتهر قيد الاشتهار
باعتبار الاغلب والا يجوز ان يؤول بوصف غير مشتهر بقرينة

قوله اى ظهر يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب
منع الصرف وشرايطها ولذا اختار بيين على بين قوله استثنا
مما بقى من الاستثناء الاول اى استثناء من مال الكلام لا
يؤل قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا انه لا تجامع غير
ما هى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من
هذا المفهوم الذى هو مآل الكلام فالمستثنى متعدد و
كذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل
اللارى تكلف قوله كما فى ثلث ولحمران فى ثلث العدل وفى
احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك
عنهما مجال قوله وهما متضادتان اشارة الى جواب سوال
وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل
فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن الفعل وعلمية فاذا
نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف
فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب
بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة
التتبع والاستقراء فانك تعلم ان اوزان العدل وليس شئ
منها على اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف وهو كونه مختصا
بالفعل او فى اوله زيادة كزيادة قوله اى لا يوجد شئ اه
هذا التقدير دفعا يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثنا

فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شئ ما او سبب ما او سبب
من هذين السببين والاول خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية
غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد المستثنى
مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل
اذا قيسا الى العلمية بالتحقق معهما فاما ان يتحققا معا معها
فيجتمع الاسباب الثلاثة او يتحقق معها احدهما فقط اما
العدل فقط او وزن الفعل فقط فالتحقق معها مع العلمية احتمالان
عند العقل الا ان الواقع فى نفس الامر الشق الاخير اعنى ما
يكون فى ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعنى ما
يكون فى ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلى لا وجود له فالمستثنى
منه المفهوم العام المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام
المشار اليه بقوله اى الامر الدائر بين مجموع اه هو وجود العلمية
مع هذين السببين لانه الذى كان دائرا بين هذين الاحتمالين
فى نظر العقل والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه
وهو ما فى ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه على
ان المراد احدهما المأخوذ بشرط انتفاء الاخر لا المأخوذ لا
بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن
تحقق احدهما فى ضمنها الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء
الاخر والمقصود هو الثانى لا الاول هكذا حقق الكلام فى

هذا المقام ولا يلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه
اشتبه عليه بالغواشي قوله من حيث هو سبب فان الاسم الذي
فيه العلمية والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات واما
التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف
يزول منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو
سبب واعلم ان ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة
والتركيب والالف والنون كما في اذربايجان ويزول تاثير الجميع
بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط قوله امر من
يصمت مثل نصر ينصر قوله امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة
قوله اصمت بكسرتين من صمت يصمت بكسر العين بان يكون
قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين
لكن جاء امره بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه الفاعدة قال
الفاضل المحشي اصمت علم المفازة سميت بغلط اصمت وبضمتين
مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت و
لا يمكن حفظ لسانه عن الغلط من غايط الاضطراب فاصمت غلط
لا معدول انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله وخالف
سيبويه الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح
ومنه سيبويه اي رايحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي
ونقل انه كان صاحب رغبة بالتفاح بحيث لو راه صدر منه بلا

اختيار

اختيار صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذالك ما ذكر من
انه مركب من سيب وصوت قوله ولما كان قول التلميذ اه رد لما نقل
الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال الاولى رفع الاخفش
لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة الى الاستاذ غير ملايمة لو تنبه
قوله لما ذكر من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
لكونه بمعنى الكل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم معناه جاء القوم كلهم
سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفية ضعيفة بسبب غلبة الاسمية
عليها والوصفية الضعيفة الزايلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش
قوله افعل اسما اي كالخالي عن الصفة كارنب وافكل فانك اذا
قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل و
هو بعد التنكير منصرف بالاتفاق قوله وان كانت صفة من حيث
من نص في الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال غير الوصفية مجال
فاذا سمي رجل باافضل منه فهو بعد التنكير غير منصرف بالا
تفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون
مثل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل
في المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند
سيبويه وليس كذالك بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان
يفسر بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وما يكون الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصا في

كذا

وصفية بعد العلمية قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان
مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سياتي مثلا الت
وصفيته الا ان سيبويه يعتبر في الثاني الزايل بخلاف افضل من
فان وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فاين احدهما من
الاخر قوله قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم للذات و
يجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا نكر فالمراد او به المسمى
باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر
علما للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم تزل الوصفية عنه بالـ
كلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم قوله واما الاخفش
اه وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان صرفه في نحو احمر
انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله
وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله في
حكم واحد قيد به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
نحو اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا
حاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على
احاوص واعتبر الصفة لجمعه على حوص وذلك لان حال
احوص العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق
في مؤخر العين يقال رجل احوص وامراة حوصاء ثم جعل احوص
علما فالشاعر جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص باعتبار

الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة
بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل
وافعل الاسم على افاعل كارانب قوله اي باب غير المنصرف يعني ان
اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسر
مع التا فجعلوا الكسر بلا تا من القاب البناء وسموا بالكسر مع التا
في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسر فلعله
التزم بقوله اي بصورة الكسر قوله منصرف مطلقا هذا الاطلاق و
كذا الذي بعده في مقابلة المذهب الثالث قوله غير منصرف
مطلقا هذا المذهب يخفف الحكم بعد الاضافة مع زوال
السببين واحدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول ومنافٍ
للضابطة المتفق عليها في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
فليتامل قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر
تبعا له لانهما تبعا قيا ن في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم
جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تحقيقا لحذف التنوين
والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فدفعا دالكسر قوله المرفوعات
جمع وانما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع انه الملايم لارجاع
الضمير ولمقام التعريف لان تعريف الرفع سابق بقوله الرفع
علم الفاعلية وتعريف المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال
ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع

قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف صيغة الاسم المفعول
الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المضروبات جمع مضروبة
ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان موصوفه اه لما
كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل
عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة
قوله ويجمع هذا الجمع اه يعنى يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة
المذكر الذى لا يعقل من غير اشتراط شيئ اخر كما جاز ان يجمع
المؤنث هذا الجمع قوله كالصافنات نقل عنه قدس سره الصافنات
من الخيل الذى يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابع على طرف الحافر
قوله وكالايام الخاليات اى الماضيات يقال وقع الامر فى
ايام خلون اى مضين الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد
قوله لان التعريف اه رد لما ذكر الفاضل الرضى حيث قال ذكر
الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر
الضمير اعنى ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له
كمطابقة للمعهود اليه انتهى حاصل الدفع ان الضمير يرجع الى
المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما يكون للحقيقة
لا للافراد قوله اى اسم اشتمل لان الكلام فى مرفوعات الاسما
قوله اى علامة كون الشئ فاعلا اشار الى ان الياء فى الفاعلية
مصدرية قوله ان يكون موصوفا اى كالموصوف بها فان

الحركات

الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة
بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك ه
ان الاسم موصوف بها اه لما كان فى معنى الرفع المحلى خفاء وكذا
فى اشتمال الاسم عليه بين معنى الرفع المحلى واشتمال الاسم عليه
ورد ايضا فى هذا الكلام على الشارح الهندى حيث خصص المرفوع
بما اشتمل على الرفع لفظا وتقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلى بناء
على انه لا يكون الا فى المبنى والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث
عن الفاعل اذا كان ضميرا ونظائره على التطفل والشارح نظر الى ان
الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات
ايضا بلا تفاوت والبحث ايضا كما يكون ~~عن الفاعل المعرب~~ عن
الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبنى ايضا وكذا فى اخواته ولما
كان المبنى يقع فاعلا مرفوعا فلا بد ان يكون المبنى مرفوعا فاعتبر
تعريفه على وجه يصدق على المبنى المرفوع ايضا وجعله مشتملا
على الرفع المحلى ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعل قسيما
للاسم لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذى هو
باعث لتخصيص الفاضل الهندى قوله فمنه الفاء جواب شرط
محذوف اى اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل قوله ومما اشتمل
يرجحه قرب المرجع كما يرجح الاول موافقته لضمير هو قوله التى هى
اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار

والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان فيها اشد
ولاحتياج احد الجزئين وهو الفعل بالاكثر ولانها تشمل الخبر والا
نشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى وسيلة خارجية بخلاف
الاسمية فان انشائها بالادوات الخارجة عنها كقولك ان زيد
قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة قوله ولان
عامله اقوى وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه
لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي غير
محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدا اذا دخل على المبتدا و
ينسخ ابتدائيته واعلم ان رافع الفاعل ما ذكرناه هو المشهور و
ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرفع باحداثه الفعل و
ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب
هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك بان
العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه
اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب ابعدها اقواها المذهب المشهور
قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه
واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه
التقدم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو كذلك
في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر وثانيهما
ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر

وهذا

وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة
كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء
الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقا فاذا كان كذلك
كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام وفي
دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء قوله اي اسم
حقيقة او حكما فان قلت ما تفسير فائدة ما العامة بالاسم
وتخصيصها به ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت
لما فسر كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بناء على ما سبق لابد
ان تفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم
ايضا وايضا لو لم تفسر بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذي
الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا
الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى
قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل
اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت
الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض
لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا
ينافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة
لان تلك المقصودية من جهة المعنى وهذا المقصود به من جهة
اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع

الفاعل غير محقق **قوله** وكذا المراد يعني لابد من اعتبار قيد
الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها **قوله** ليتناول اي
ليتناول الفاعل المعرف فاعل هذه الامور **قوله** واحترز به
اما علم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب
زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيد في المثالين فاعلا
فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند
البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى
ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل ليس
مسندا الى الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن
التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما
توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسنادا
الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح به الشم اعتبر قيد التقديم
لاخراجه **قوله** تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل واللفظ اذا
اطلق ينصرف اليه **قوله** ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل فانه
يصدق على هذا الموصول الواقع مبتدأ انه اسند اليه
شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه للمبالغة والاختصاص
فليس واجبا بل جايز **قوله** نحو في الدار رجل يصدق على رجل
انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما عليه وجوبا
فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل **قوله** تقديم نوعه

اي

اي تقديم الكلي الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم
باب
في الخبر كذلك فان هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع
وهو كون المبتدأ نكرة كما سيتلى عليك **قوله** اي اسنادا واقعا
حمل النظر على انه منصوب على المصدرية لا مسندا الا انه يلزم
منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه
وانما قال المص على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل
الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم
يقم زيد فان القرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا في الخارج
والموت امر عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسندا اليه
على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان
الى الفاعل على جهة القيام اي على طوره وطريقته **قوله** كاسم الفاعل
اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي **قوله**
كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين
قال الفاضل الرضي وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال في
اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس خلافا معنويا **قوله** اي ما
ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل في اللغة ما ينبني عليه الشيء وفي العرف
بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا
اي القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق في العرف ايضا على الاولى
وما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما يقال الاصل في اللام المضمومة

ان تقلب تاء او ثانيا سببا كما فى ترّات والافتقد لا تقلب
كما فى وجوه والشيخ حمل على هذا المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم
من مخالفة مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جايزة مع انه يجوز
هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يقينا و الواجب فيكون
صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان
يراد منه الاولى المنفصل عن الوجوب فصورة وجوب تقديم
الفاعل على خلاف الاصل **قوله** ان لم يمنع مانع كقصد الحصر
ونحوه مما يذكر فى باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو
ترك قوله ان لم يمنع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود
المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان الاصل التقديم مطلقا
ولهذا يقال فى قولنا ما ضرب غلامه الا زيدا الفاعل مقدم
على المفعول رتبة **قوله** الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه
مسندا الى الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند
لا معناه الاصطلاحى ليتناول الحكم لفاعل شبه الفعل لكونه
مسندا الى الفاعل ولو قال الاصل ان يلى المسند لكان اوضح
واشمل **قوله** من غير ان يتقدم عليه فقط شىء من معموله لانه
فان تقدم معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح
فى اصالة كون الفاعل على فعله مثل زيدا ضربت **قوله** لشدة
احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه

احتياج

واحدة

اخشياج المعلول الى علته **قوله** فيما هو بمنزلة كلمة فلو لم يكن الفاعل
كالجزء لم يسكن كما لم يسكن فى ضربك مع توالى الحركات الاربع
لان المفعول فضلة والفاعل جزء **قوله** وفاقا للغير جايز
والاولى الجواز لوروده فى كلام الفصحاء قال الحسان ولو
ان مجلها مجد لا اخلد الدهر مطعما وقال الغير كسا حلمه ذا الحلم
اثواب سودد ورقى نداه ذى الندا فى ذرى المجد وقال
غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال
الغير هم لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد
المقدور ينتصر الغير ذالك يغنى خلتها عنه من حليبى وترى
المبذاذة احسن الزى وكقوله الا ليت شعرى هل يلومن
قومه زهيرا على ما جر من كل جانب الغير فالى من الا
بيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر فى كتابنا
الموسوم بمنتهى النحو فى مواضع احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم
وبئس وبابهما ولا يفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد ثانيها ان
يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما ثالثها ان يكون
مخبرا عنه ومفسرا خبر نحو ان هى الا حيوتنا الدنيا ثم وضع
هى موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير
الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد فاذا هى شاخصة
ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسر التمييز

كقوله

هى

نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر
كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل مقدم وفسر
مفعول مؤخر كضرب غلامه زيد واما نحن فنجوزه مطلقا لما
عرفت قوله جزى ربه البيت دعاء عليه والكلاب العاويات
كلب غير الصيد والماشية دعوله وقد فعل اى وقد فعل الله
به هذا الفعل وهذا الكلام تفاول منه قوله بالوضع اعترض بعضهم
بانه اذا كان دلالة الاعراب على المعانى بالوضع ولا شك ان الحركات
الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون
كل كلمة معربة مركبة والجواب ولا يمنع كون الاعراب اللفظى كلمة
وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء مترتبة فى السمع و
والاعراب يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركة وبنفس الاخر
كان بالحروف قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب اه رد لما اعترض
الشيخ الهندى حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا
انتفى القرينة ان الاعراب من القراين وهذا الايراد مبنى على
انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل القرينة هى
الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف فلم
يكن الاعراب مستغنى عنه فان معنى العبارة ح واذا انتفى الاعراب
وانتفت القرينة الدالة على الاعراب الساقط ايضا قوله متصلا
بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتنا ول المتصل بشبه الفعل

واسماء

واسماء الافعال فانه ايضا يلزم انفصاله قوله مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا بالشخص اخر قال الفاضل الرضى هذا
ظاهر فى المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا واما
اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وما لك الا نه
لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا
كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد والكاذب لا يعترض
بها على القواعد الادبية ولا يصح الا اذا خصص الاحد بجماعة
معينة وح يجرى فيه ما يجرى فى المثال المذكور فى الشرح
واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه
لا يصح فى مثل ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف ان
يقال المقصود حصر خالقيته تعالى فى يوسف مع جواز ان
يكون يوسف مخلوقا للغير وكذا فى نظاير هذا المثال ودفع
الشبهة ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز
بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة الحصر فى مثال الشرح
تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول
مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتى فيما يأتى كمثال يوسف
من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز قوله قصر الصفة
قبل تمامها قوله فيفيد انحصاره اه لان الاحتمال المذكور

فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضربني الا زيد اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او
ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا
كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد
في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيدا في المفعول
وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عاملين نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمروا بقي المستثنيان غير محتملين اذ ليس هناك
غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا
ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما
كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمروا زيد
لمضروبية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو
بزيد وذلك غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء شيئين
باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا عند الاكثر لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهو حرف فلا يستثنى بها
شيئان لا على الوجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل
ما سخي احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل
ما سخي احد بشيء الا عمرو الدنيا ويجوز مطلقا عند جماعة
وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد

عمروا وذلك لان الاسمين يكونهما بدليين مما قبل الا كانهما واقعان
موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنى فكانك
قلت ضرب زيد عمروا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل
مضمر من جنس الاول لا البدل لان والتقدير ما ضرب احد احدا
الا زيد ضرب عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب القوم
الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنين لم يبدلا منهما
نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والا زيد السوط لم يجز لان
المستثنين اذ ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء
شيئين لا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا
بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك اتبعك
احدا في حالة الا اراذلنا وبادي الراي اي بلا روية فتوية
فلغيرهم ان يعتقدوا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا
في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه
ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب
الا عمروا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمروا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم
استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل

ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في مواضع خاصة ليس هذا
منها كذا افاده العلامة الرضي قوله الرافع للفاعل في هذا التوصيف
اشارة الى ان المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس
رفع الفاعل من خواصه فيدخل في الفاعل شبه الفعل العامل
في رفع الفاعل اي حدثه فلجائز اشارة الى ان جواز مصدر بمعنى اسم
الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفها الذي هو الحدث
قوله وانما قدر الفعل دون الخبر الغرض من هذا دفع اعتراض
الفاضل الرضي حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدا لا فاعل لان مطابقة
الجواب للسوال اولى وما اجاب به الشارح فهو جواب ظاهري وان
شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما نملي عليك فنقول ان من قام جملة
اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام بكر
الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان
المتجدد والمتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا بخلاف الذات
الثابتة كزيد ونحوه فلما تضمن من معنى الاستفهام قطعا للمسافة
التطويل وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل
صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر ففي الجواب
روعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة قوله متعلق
بضارع فان تعلقه بيبكي المقدر لا يلايم بمرثية يزيد
على غير القياس اذ القياس مطيحات قوله جاءني رجل

اى

اى زيد فانك لو قلت جاءني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر
مفسر اعني زيد بخلاف قوله وان احد من المشركين استجارك
فاجره قوله بل لا بد من الفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسم
بعدها بشرط كون الخبر فعلا فالمثال الاذن على مذهبه ليس من قبيل
ما نحن فيه قوله اي الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم
يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع قوله لعدم قيام ما
يؤدي مؤداه لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة
لفظ الجملة تدل على معناها فلا شيء يؤدي مؤدى الجملة والحذف
الواجب له من شيئين القرينة وما يؤدي مؤداه فان المفسر
في الاية هو الثاني وحرف الشرط هو الاول قوله ليكون الجواب
مطابقا للسوال وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة
الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى قوله واقتصر على الفعل يجوز
ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل
والاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ
في نحو اعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن
فيه الاضمار لانه مصدر قوله في اكثر من فعلين مثل ما ورد
في الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت و
وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم فانه اعملت
الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الافعال

السابقة وكذا العكس قوله اذا المتقدم عليهما او المتوسط اه هذا
رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع فى صور التقديم
عليهما اذا كان النزاع فى المفعولية وفى صورة التوسط بينهما اذا
كان النزاع ايضا فى المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثانى
المفعول والش الرضى جوز الصورة الاولى من هاتين الصورتين
ونحن قد صححنا كلامه فى بعض تعاليقنا على الشرح بما حصل ان
طلبا لفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول
لقربه اذا لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان فى صورة وقوعه
بعد هنا معمول للفعل الثانى فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفعلين
وهذا الكلام بعينه جار فى صورة التوسط فلا قوله نحو ما ضرب
واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه نوعا منفصلا اما اذا كان منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذف
المفعول من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول
اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب
المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر
المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم فالك الضمير على العامل
نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول الحاكم لغير وارد
مورده قوله لا يمكن قطعه اى رفع النزاع باعمال الاول والثانى
قوله لانه هذا التعليل انما يجرى فى الضمير المنفصل المقترن

تعقل

بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضمير منفصل بدون الا نحو زيد ضرب
عمرو ضاربه ومكرمه هو او قائم او قاعد انت فقير جاء فيه فالدليل
خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع فى مثل هذا قوله فقد
يكون الفاء جزاء الشرط او الجملة جزائية وقد يجوز ان يكون الفاء
للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فنختار ان كان الفاء
على ما فى بعض النسخ قوله فى الفاعلية اه واعلم ان التنازع فى
مفعول ما لم يسم فاعله داخل فى التنازع فى الفاعل او بتعميم الفاعل
من ان يكون حقيقيا او حكميا قوله فى المفعولية ينبغى ان يعم
المفعول ايض ليشمل التنازع الواقع فى الحال نحو جاء زيد وضربت
عمروا راكبا قوله وليس هذا قسما ثالثا لان قاعدة المقسم فى كل
قسمة ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث
انه قسم واحد يكون فى الفاعلية اه وهذا المتنازع فيه ليس قسما
واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم
قوله يعنى فقد يكون اه اشار بهذا التقدير الى حالية مختلفين و
الى ذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير
المستتر فى قوله فقد يكون رجوعه الى تنازع الفعلين الدال
عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا لنفس الضمير كما يتبادر منه
لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله المتنازع فيه
واحدا اى اسما واحدا قوله على وجوه كثيرة وهى ستة عشر

نعم يعلم ذلك من كان فى محل ... بالعمل على ما ... من قوله

وجها صحح الشارح باربعة منها فی الامثلة الاربعة واشار
الی اربعة اخری بقوله وغیر ذلك مما یكون الاسم الظاهر فیه
مرفوعا وترك ثمانیة اخری مجموعة تحت اقتضاء العین الا
ول المفعول والثانی الفاعل قوله النحاة البصریین لیس المراد
من البصریین ان یكون جمیعهم من البصرة بل لو كان بعضهم فقهم وا
لاخرون یسمی كلهم بصریین فلا یرد ان الكسائی كوفی فكیف عد من
البصریین قوله مع تجویز اعمال الاول اشارة الی ان المراد بالاختیار
هو الاختیار بطریق الترجیح لا بطریق القطع والجزم قوله وبدله
اه ینبغی ذكر هذا عقیب قوله ویختار البصریون لان قوله فان
اعملت نشر علی ترتیب اللف فلیس فیه ابتداء بمذهب البصریین
ونحن اخترنا هذا المذهب فی تعلیقاتنا علی شرح اللباب و
استدللنا علیه باثنی عشر دلیلا قوله وللزوم التكرار اه یعنی
ان فی معمول الفعل الاول عند اعمال الثانی ثلث احتمالات
الاضمار والحذف والذكر فاختاروا الاضمار للجواز فی العمدة
ولم یختاروا الحذف لانه یلزم حذف الفاعل من غیر ان یسد
شیء مسده ولم یختاروا ذكر الفاعل لانه یوجب تكرارا فی اللفظ
قوله دون الحذف صرح به لیترتب علیه خلافا للكسائی قوله
ویظهر ثمرة الخلاف اه ای یظهر الفرق بین الحذف والاضمار فی التثنیة
والجمع والتانیث واما فی المفرد فلا فرق نحو ضربنی واكرمت

زیدا والشارح اكتفی بمثال التثنیة لحصول المقصود به قوله وجاز الجملة
اعتراضیة ذكرت لبیان قول الفراء قوله تشریك الرافعین وتشریك
الناصبین ایضا وقد نقله عنه بعض شراح الرضیة واشار
الیه شیخنا المحقق الشیخ حسن فی المعالم الا انه غیر مشهورة عنه كا
شتهار تشریك الرافعین فلذا انكره استادنا العلامة و
اعترض علی شیخنا المحقق فی حواشی المعالم قوله او اضماره بعد
الظاهر یعنی روی عنه ایضا عند اقتضاء ثانیهما الفاعل اعمال الثانی
واضمار الفاعل فی الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما فی صورة
تاخیر الناصب یعنی اذا اقتضی الفعل الثانی المفعول والاول الفاعل
روی عنه ایضا اعمال الثانی واضمار الفاعل فی الاول بعد
الاسم فشبه الصورة الاولی المرویة عنه بالصورة الثانیة المرویة
عنه ایضا ومثل الشارح صورة اعمال الثانی واضمار الفاعل الاول
بعد الاسم الظاهر بالمثالین المذكورین قوله روایة المتن اه ای
الروایة التی حمل الشارح علیها عبارة المتن فلا یرد ما اورد فی
بعض الحواشی من ان عبارة المتن مجملة یمكن تطبیقها علی جمیع
الروایات عنه قوله ان استغنی عنه مثل ضربت واكرمنی زید
لا تقول ضربته واكرمنی زید وقال المالكی یجوز ذلك علی قلة
قوله حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا فان حسبنی و
حسبت تنازعا منطلقا الاخیر واعمل فیه حسبت فوجب اظهار

مفعول حسبنى وهو منطلقا الاول **قوله** لا يجوز حذف احد
مفعولى باب حسب اى اذا كان المفعول الاخر مذكورا على ما
هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى
لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى
مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد
مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما فى الظ
منصوب برأسه ظاهر فى المفعولية كباب اعطيت وقد جاء
ذلك فى القران والشعر قال الله تعالى ولا تحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا
فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طال ما
قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما **قوله**
ولا يخفى انه جواب سؤال تقريره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل
واحد فى الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا
لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثانى لكونه مفردا وكون
المفعول فى الثانى مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا
ثانيا لحسبنى للاختلاف بينهما والجواب ظ **قوله** خالفا المفعول
الاول وهو غير جائز لانهما مبتدا وخبر فى الاصل وتطابقهما فى
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب **قوله**
وذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت

فخبر نفيا

فى سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا اذ امتناع
النفى اثبات وامتناع الاثبات نفى فيكون السعى لادنى معيشة
منفيا اذ هو مثبت فى سياق لو وجوابه ولم اطلب الى
قليل كان طلب القليل ثبتا اذ هو منفى فى سياق جوابها وهما اى
السعى لادنى معيشة وطلب القليل واحد فى المعنى فيؤدى الى اثبات
شيء ونفيه فى كلام واحد وعن الفارسى ان واو ولم اطلب للحال
وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة
دنيه كفانى قليل مع انى غير طالب له فيصير من باب التنازع
فاقتضى اولويته اعمال الفعل الاول لا عدله عن اعمال الفعل الثانى
مع امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من ولم
اطلب ولولا ان اعمال الاول اولى لما اغتفر حذف الضمير لكنه
محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه **قوله**
اى مفعول فعل او شبه فعل فى هذا التعميم رد على الشارح الرضى
حيث قال اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وكانه حمل
الفعل على العامل وانه ذكرا لاقوى **قوله** وانما اضيف الى
المفعول اى وانما اضيف هنا بعض النحاة هو علامة الزمخشرى
قوله كل مفعول ايراد لفظ كل فى التعريفات مع دلالتها على
الافراد والمقصود فى مقام التعريف هو الحقيقة والماهية
غير ملائم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك

قوله وانما اضيف الى المفعول اى وانما اضيف الفاعل الى المفعول
فى قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال فاعل
الفعل قوله لملابسة كونه اه اى لملابسة كون الفاعل فاعلا
لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة
اضيف الفاعل الى المفعول قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله
ان يغير صيغة الفعل فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة
فشرطه اذا كان شبه الفعل ان يغير صيغة الفعل الى اسم المفعول
قوله اى الماضى المجهول قال الفاضل الهندى وهذا من باب
ذكر العلم وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى
لكل جابر عادل قاهر وفيه نظر فان الصفة المشتهر بها فعل هو الماضى
المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور
بطريق التمثيل فى معنى فعل ونحوه قوله فيشمل مثل افتعل اى
لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل ويفعل بما نرى فيتناول ما
كان خارجا قبل التاويل قوله من باب علمت المراد به الفعل او
شبهه المتعدى الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى
مسند ويدل عليه تعليله فلا يختص فى افعال القلوب بل يتناول
مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمروا شاعرا ونحو
ذلك قوله بخلاف نحو اعجبنى جواب سؤال تقريره ان كون
الشئ مسندا ومسندا اليه جائز وواقع فى مثل اعجبنى ضرب زيد فان

المصدر

المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعل وبالنسبة الى
المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو من باب
اسناد المصدر الى فاعل وحاصل الجواب ان الممتنع انما كان
تامين وههنا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام
لا يتركب من المصدر وفاعله فزد الفاضل الرضى تعليل القدماء
امتناع قيام المفعول الثانى مقام الفاعل وهو تعليل الذى
ذكره الشارح بهذا المثال مردود واما المتاخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول المفعولين
معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل
قال الفاضل الرضى والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان
مبتدا فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اياك مع اللبس تقديم الثانى
على الاول فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل
ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيدا ابواك والممنوع ثانى المفعولين انتهى والذى
اختاره هذا الفاضل ومنعهم اياه كون الشئ مسندا ومسندا اليه
ممنوع ومعارض بجواز كون الشئ مضافا ومضافا اليه كلام

كغلام فی قولك فرس غلام زید قوله فات النصب والاشعار
ای فات النصب بسبب جعله مسندا الیه مرفوعا وفات الا
شعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلیة فلا یرد ما قیل
اما ذکر النصب مستدرك قوله بخلاف ما اذا کان مع اللام
فان المشعر به بعلیته وکونه مفعولا له هو اللام وهو لم یتغیر
قوله یتعین ای المفعول به له واجازه الاخفش والکوفیین و
اقامتهم مع وجوده ومنه قراءة ابو جعفر لیجزی قوما بما کانوا یکسبون
ومثلها قول الشاعر ولو ولدت فقیرة جرو کلب لسب بذلك الجرو
الکلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول
به اعنی الکلام وقول الاخر اتیح لی من العدی نذیرا به وقیت
الشر مستطیرا قوله والاول من باب اعطیت وکذا المفعول
الاول من باب علمت والحق من الثانی لان الاول فاعل والثانی
معلوم قوله علی ما هو الاصل فیهما وهو کون المبتدا مسندا الیه
وکون الخبر مسندا الی المبتدا وهذا انما یتم فی القسم الاول
منه قوله فی العامل المعنوی وهو الابتداء فان اقتضاهما
وفسر الابتداء بتجرید الاسم عن العوامل لاسناده الی شیء
والاعتراض بان التجرید امر عدمی فلا یؤثر مردود بان العوامل
فی کلام العرب علامات لا مؤثرات وفسر الخبر ولی
الابتداء بجعل الاسم فی صدر الکلام تحقیقا او تقدیرا للاسناد

الاسناد ویکون معنی الابتدا فی المبتدا
التانی هو الصفة تجرید الاسم عن العوامل

الیه او لاسناده فتم ما سلم من الاعتراض بان التجرید عدمی وهذا
المذهب وهو کون الابتداء عاملا فیهما مذهب الزمخشری
والجزولی وهو الذی رجحناه فی کتابنا الموسوم بمفتاح ...
وذهب سیبویه الی ان الابتداء عامل فی المبتدا والمبتدا
عامل فی الخبر وقال الکسائی والفراء هما یترافعان واختاره
الفاضل الاسترابادی وقال بعضهم المبتدا اذا کان اسما
یرتفع باسناد الخبر الیه وقال بعض الکوفیین المبتدا اذا کان
اسما یرتفع بالضمیر العاید من الخبر لاشتراطهم الضمیر فی الخبر
الجامد ایضا وذهب العلامة الشیرازی الی ان الابتداء عامل
فی المبتدا وهما عاملان فی الخبر وجمیع هذه المذاهب ابطلناها
فی کتابنا المزبور بدلایل ذکرها یوجب التطویل قوله ای
الذی لم یوجد فیه عامل لفظی اشار بهذا الکلام الی تحقیقه
التجرید بعبارة هنا بان وجد فیها العامل اللفظی ثم وجود
العامل اللفظی عبر عن عدم وجوده بالتجرید قوله اصلا اشار
به الی ان المراد عدم وجود العامل اللفظی فیه بطریق السلب
الکلی لا رفع الایجاب الکلی کما یتوهم من ظاهر الجمع ای العوامل
والمراد بقوله اصلا ان لا یوجد فیه العامل لا لفظا ولا
تقدیرا قوله ما یکون مؤثرا فی المعنی وذلك لان الظاهر المؤثر
لفظا مؤثر معنی فلا یخرج عن تعریف المبتداء مثل بحسبك

زيد فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت
المعنى باقيا على حاله بخلاف ما حذفت ان مثلا من قولك ان
زيدا قائم لفوات التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله
وكانه الى بعده قوله كفى شيء فانك اذا قلت اي شيء عندكم
كان معناه المنسوب الى شيء عندكم ام لا قوله كما ولا وكذلك
ان النافية في ذلك ان ضارب الا زيد قوله وما ومن
نحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما و
من الاستفهاميتين مفعولين لضارب ولو قال الواقعة بعد
النفي لكان افيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول
الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه
وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدأ لا
خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى
النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالا
بتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي صاحبا للهم و
الحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنايب عن الفاعل
الظرف وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم
والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذفت
زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى
على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر

المحذوف

لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد
به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب
خلاف الظاهر والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول ان
يقال ان ماسوف من القسم الثاني للمبتدأ وانتقل اعرابه الى غير بسبب
كونه مضافا اليه قوله فخير نحن اخره انا الداعي المثوب قال
يالا قوله لم يجز تثنيته لما سياتي ان شاء الله تعالى من ان الفعل
وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع قوله واقائم
الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي
او الف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته في كتاب الفوايد و
هو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه
واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان
فالزيدان الاول مبتدأ والثاني تكريره وقائمان خبره فحذف
المبتدأ اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف
المضمر الذي في قائمان وعلامتاه الالف والنون واقيم المظهر اي الزيدان
الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد عن الصواب
لان غاية ما فيه حذف المبتدأ مع القرينة واقامة المظهر مقام
المضمر وهما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان النكرة
مبتدأ مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود
الذات والقول بان المسند مبتدأ مع وجود المسند اليه و

كلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهور
ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدا بدون الخبر وانما
الجاهم اليه الاضطرار **قوله** المغايرة للصفة المذكورة وجه
المغايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلافها هنا فانها
رافعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النفي والاستفهام
قوله المسند الى المبتدا فتخرج الصفة لا انها مبتدا لكنها مسندة
الى فاعلها السادّ مسد خبرها **قوله** او يجعل التابع يعني الى قال في
الحاشية فكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه
المذكور في تعريف المبتدا وح يظهر لقوله به فايدة والا لا حاجة اليه
قوله لسيند الى شيء كما في القسم الاول **قوله** اي ما ينبغي ان يكون المبتدا
عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية فعلى
هذا يجوز ان يراد بالمبتدا ما يطلق عليه المبتدا شاملا لقسميه فان
القسم الذي من المبتدا يجب تقديمه على ما هو ساد مسد الخبر
اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت
الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب **قوله** لان
المبتدا ذات اه فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان
يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة
الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول **قوله** فكانه قال اي الامرين اه فالرجل والمرأة مبتدأ ان

فقد تخصصا

قد تخصصا بانهما فردان للاحد المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله
في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب
ايضا لان المخبر لرجل معلوم له انه في الدار فهو مستفهم عن تعيينها
فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل
الرضي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند
المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الش امتناع ارجل في الدار او هل رجل
في الدار لعدم لفظة ام التي تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند
المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الا
ستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ
المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا
بعينه ولا بعينه **قوله** فتعينت وتخصصت اه الغرض من هذا
التحقيق دفع لاعتراض المحقق الرضي وحاصله ان لا تخصيص
هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص
مع العموم وكيف يوصف الواحد بالعموم والعموم والخصوص
وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد
بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول و
ليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات
وهنا كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون
خبرا من الخاطب لم يبق للسامع الا اشتباه لان الاشتباه انما

يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا يحصل بالعموم
بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين **قوله** تمرة خير من
جرادة نقلته اهل السنة عن عمرو بن عباس ونقلته الشيعة
عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام في تعيين فدية
الجرادة اذا قتله محرم والمراد ان فديته اي تمرة كانت والحكم
ليس مقتصرا بتمرة دون تمرة **قوله** اذ يستعمل في مواضعه
ولانه كان في الاصل فاعلا لاهر قدم لافادة التخصيص من
الحصر **قوله** فهو في قوة رجل موصوف وهذا هو الفارق
بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني
فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت
قد حكمت على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني
اوردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص بعد ذكر الحكم
قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة اي
ادركه العجز في حادثة وبسبب حادثة حتى انه صار يصوت
ويستغيث بالناس ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي
ينبح من طارق الشر وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا
سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله الا لسوء فكان موضعه
هريرا يتشاءم ويخشى منه السوء **قوله** هذا هو المشهود اي

كون المبتداء معرفة ونكرة مخصصة **قوله** وقال بعض المحققين
هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله
لا لما واحتجنا الى الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا
فالظرفية جملة **قوله** لانتقال الاسناد الفعل الى الظرف **قوله**
كاللام في نعم الرجل فانها اما لاستغراق الجنس كما ذهب
اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره مجرى
الذكر اللفظ واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود
هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان
الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل
فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشاء
خبرا لا يحتاج الى تاويله كما ستسمع ان شاء الله تعالى **قوله** ووضع
المظهر موضع هذا انما يكون للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير
الذي وضع الظاهر موضعه **قوله** انما كان ضميرا انما خص
الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتداء لا يقبل الحذف وقع
الظاهر المضمر لكنه تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع
الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير **قوله** نحو الكر الكر
اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور حال
من الضمير يستبين والظرف في قوله وقوله السمن منوان منه

صفة منوان ولذا صح الابتداء به قوله او جارا او مجرورا اعلم
ان الظرف حقيقة فى ظرف الزمان والمكان وقد يطلق
بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا قوله اى ما أول
الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندى
وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذى هو ظرف وظاهر
العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى
التاويل والغرض بمعناه ان الظرف ماول ومفروض حاله كونه
ملصقا بجملة وقال بعض الافاضل التقدير بالتاويل لان التقدير
يوهم ان يقدر بالجملة فى نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة
وليس كذالك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف بتاويل الجملة
انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا فى الخبر فقال بعضهم هو
الفعل مع الظرف وجزاء الامور وسطها والدليل عليه ان
الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذالك الفعل المقدر وما
اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فظنى انه رعاية لاثر لفظه
حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو مفعول فلا
بد له من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقدير كما فهم الا كثر
فان العربى القح يقول زيد فى الدار ويفهم نسبة الظرف الى
المظروف او محذوف مع الفعل قال ابو على ومن تابعه انه
منتقل واليه يشير كلام المص قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال

الفرقة فقال بعضهم هو

بلا هنا احتياج الى تقدير كذا افهم
وقال بعضهم انه الظرف وحده ...

العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة
الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة
على تعيينه وسدّ الظرف مسده قوله والاصل فى الخبر الافراد
ليتوافق الركنان اعنى المبتدأ والخبر لكونه معرفة وكون من
نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوّزه
فى المبتدأ اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من
وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها من حيث المعنى كما اشار
اليه بقوله فان معناه هذا ابوك او والمص مال الى هذا قوله
متساويين فى التعريف وغير متساويين اشار بهذا التعميم
الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين
فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين
لتوهم المساواة فى التعريف قوله زيدا المنطلق مثال لكونهما
معرفتين سواء كانا متساويين ام لا فان العلم اعرف فى الاعلام
من المعرف باللام او متساويان ثم خلاف سياتى انشاء الله
وان المحقق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس
هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم متعين
الابتداء به لكونه ذاتا جامدة والصفة تتعين للخبر لكونها
صفة ومشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر يصح
اشتقاقه وجموده فى الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى

بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فلا
توبيخ اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
لانه تلميذه فيشبه بالاستاد كما هو المتعارف ومثل قول
الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
قوله في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدأ فان تخصيص
غلام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم التفضيل
وهو شابه المعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة
ان اللام لا تدخل عليه كالمعارف قوله افضل منك افضل
مني فان الاول مبتدأ والثاني خبر وهما متساويان في رتبة
التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا التخصيص
بالمعمول كما ذكره بعضهم في قوله عليه السلام امر بمعروف صدقة ونهي
عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعني الظرف لكونها
اي هذه النكرة في معنى المضاف فكانه قال امر معروف ونهي
منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اي فعلا مسندا الى
المبتدأ فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون
فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعله الضمير
الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلا
له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي

الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا
يرد قام زيد فان الخبر فعل للمبتدأ ولم يجب فيه التقديم قوله
كالتاء في ضربت هند فانها حرف ولكن تدل على تانيث الفاعل
قوله الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر في
اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة
فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما
ليس بجملة صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن امر
اعتباري قوله كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر معنى
التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قام زيد فانه يجب تقديمه
لتضمنه النفي قوله من حيث انه مبتدأ انما قيد بالحيثية لان
تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ اعني كونه اسما مجردا
عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق عليه
هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص مفقود
فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر قوله التابع له اه
وانما امتنع تقديمه لانه جزؤه ولو تقدم عليه للزم تقدم
الشيء على نفسه قوله على الله عبدك متوكل فان عبدك مبتدأ
ومتوكل خبره وعلى الله متعلق الخبر وفي المبتدأ ضمير راجع اليه
مع كون المبتدأ مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا
له تبعية يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزءا للخبر

قوله لان الخبر هو قوله على التمة هذا هو الذي اخترناه كما سلف
قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد بالخبر في المثل المقدر لان الجار و
المجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس
بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل وما
اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين المثالين فتامل قوله الواقعة
مع اسمها وخبرها اه انما لم يكن خبر المبتدا خبران اصطلاحا
اشار الى المسامحة في عبارة المص والمراد انه خبر عما يتركب من ان
من غير تعلق الخبر عنه قيل به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات احدهما
قوله ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله فالاقتصار عليه
المص على الاتيان بمثال التعدد من غير عطف لذلك اى لان
التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول اه اى معنى
الشرط هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق
الثاني او للحكم بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس
طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان النعمة
ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي
حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى

قوله

لذلك اى لوجهنا التعدد في عبارة المص عن ان يكون بالعطف ام لا
فالاقتصار [illegible]

بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لايصالها
والتصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه اى وما
حصل بكم من نعمة نحكم او نخبر انها صادرة من الله تعالى و
لا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها
صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم
الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المص
في كلم المجازاة فلذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدا دخيلا في هذا
المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد
اه اى اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثاني في العبارات
اللفظية كان يقال في الذي ياتيني فله درهم الذي ياتيني
ان تاتني فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في
اللفظ قوله واما اذا لم يقصد اه اى اذا لم يقصد الدلالة على ذلك
المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الامران
وان كان موافقا في اللفظ للمبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك
المعنى فيجب عدم دخول الفاء قوله وفي حكم الاسم الموصول
اه لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون
الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء قوله باب

تعليل لعدم [illegible] الى [illegible] اى [illegible] الامرين [illegible] بل [illegible] التشبيه [illegible]

كان وباب علمت اه وان لم يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية
الا ان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انها يدلان على تحقق
وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق ينافيه
قوله ووجه ذلك التخصيص اى وجه تخصيص ليت ولعل بيان
الاتفاق لم نفهم ان في بقية الحروف المشبهة خلافا قوله في المنع عن
دخول الفاء محتجان بان صدارة الشرط قد بطلت بدخولها
فكان تضمن المبتدا ضعيفا قوله لانها لا تخرج الكلام اه اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى
ان علمت وكان يمنعان من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام
كما قال بل العلة في المنع ما سمعت سابقا قوله فلن يقبل توبتهم
اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست بجزائية بل
هو زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في
بعض الايات قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره
محمول على حذف الخبر وهو كلام واه فان حذف الفاعل والجزء
مسلم الثبوت قوله ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اهل الحمد
مثلا كان مجرورا صفة لما قبله فغير اعرابه قصدا للمبالغة في
المدح وذلك لان في تغيرا لما لوف زيادة ايقاظ للسامع
للاصغاء اليه ولان الكلام الذي به المدح صار جملتان

بعد ما كان

بعد ما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما ازداد مدحا
ولو ذكر هذا المبتدا لتوهم ان الكلام جملتان في الحال والاصل
وقس عليه قطعه للذم والترحم ونحوهما قوله تقديره هو زيد
انما حذف للعلم به وستعرف مسئلة وسياتي الكلام فيه قوله
لان مقصد المستهل اه اى مقصد المستهل تعيين ذلك الشيء المرئي
بالاشارة وان لم يحكم عليه بانه هلال ليبطل الناظرون وليس المقصد
ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق هذا مبني على قاعدة
ذكرها ارباب العربية هو ان المعلوم المعروف هو هلال وتحقيق
هذا عند المخاطب هو الذي يقع مبتدا والمجهول عنده
يقع خبرا مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه
اخوه ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك
زيد اذا تحققت هذه القاعدة فتقول في المثال لان المعروف
عند المخاطب انما هو شيء مشار اليه بلفظ هذا غير معروف بانه
هلال فتقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال لا غيره
قوله ليتوجه اه علة للتعيين والحكم اى تعيين ذلك
المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون
انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال
المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون
لانهم معروف عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم

ذكر القسم فی امثال هذا لیصله‌تهم الناظرون قوله لئلا یتوهم
ان اخر الهلال ساکن لاجل الوقف وح لا یتعین ان یکون مرفوعا
بل یحتمل ان یکون منصوبا علی تقدیر ابصر قوله مذهب
انما قید به لان فیه مذاهب احدها ان اذا ظرف مکان خبر
عن السبع وثانیها ان یکون ظرف زمان خبرا عما بعد بتقدیر
المضاف ای فی وقت خروج حصول السبع وانما قدر المضاف
لان المصطلح الزمان لا یقع خبرا عن الجثة وثالثها انها ظرف زمان
مضاف الی ما بعده وعامله محذوف ای فجاءت وقت
خروج السبع وفی کل منها تکلف فلذا قال علی الاصح قوله فاذا
السبع واقف قلد اکثر الشارحین الجمهور وهو موجود و
حاصل المستدلین بان اذا المفاجاة ظرف وهو یدل علی الفعل
العام کالوجود والحصول وسغوا تقدیم الخبر الخاص کقائم وواقف
لانه لا یجوز الا بقرینة ولا قرینة ههنا اذ الظرف لا دلالة علی
الفعل الخاص وظنی ان ما قدر فی محله والقرینة علی تقدیره
لفظ خرجت فاذا مفاجاة السبع بعد الخروج یناسبه الخبر
الخاص قوله غیر سادة مسده لکان الحذف واجبا لا جائزا فان
الحذف الواجب ما کان معه قرینة مع شیء یسد مسده کما
سیاتی قوله یؤدی الی ازدیاد التهاون بالشیء والاحتقار له ای
ولو لم یکن الشعر یجعل مرتبة العلماء لکنت اشعر لبید وهو شاعر

مشهور

مشهور قوله ای لولا وجد زید وذلک لمشابهة لولا بحرف
الشرط والاختصاص لولا التحضیضیة بالفعل فیحمل لولا الامتناعیة
علیها قوله لولا هی الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فیعمل فیه
کسایر الحروف قوله او کلیهما لم یذکر له الشارح مثالا ومثاله قولهم
تضاربنا قائمین علی صیغة المصدر قوله اذا کان زید مفعولا
لئلا یلزم تکرار المثال قوله ضربی زیدا قائما یحتمل ان یکون الحال
هنا من الفاعل او المفعول قوله والمصدر منسوب الی صاحب
الحال وقوله او قائمین مثال لکون الحال عنهما قوله وفیه تکلفات
کثیرة احدها حذف اذا مع الجملة المضاف الیها ولم یثبت فی غیر
هذا المکان وثانیها العدول عن ظاهر معنی کان الناقصة الی معنی
کان التامة لان معنی قولهم حاصل اذا کان قائما ظاهر فی معنی
الناقصة وثالثها قیام الحال مقام الظرف والذی حملهم علی
تقدیر اذا کان المترتب علیه هذه التکلفات اشتراط اتحاد العامل
فی الحال وصاحبه لانه لا یجوز ان یکون ضربی قائما لما سیجیء ولا
یجوز ان یکون حاصل المقدر لاختلاف العامل ح لان العامل
فی الحاصل حاصل وفی صاحبها ضربی وهو الیاء او زیدا والحق
انه یجوز لاختلاف العاملین علی ما ذهب الیه المالکی قوله ملابسة
قائما ای ان ضربی لزید ملابس زیدا بوقوعه علیه قوله ملابسا
قائما ومعنی ملابسة فی کونه صادرا منی قوله اولی خبران فی قوله

ان تقدير قوله مستريحين من تلك التكلفات لانها مبنية
على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضى خالٍ عنه قوله من غير
سدّ مسدّه فلا يكون الحذف واجبا بل جايز للقرينة الدالة
عليه مع انه داخل فيما وجب حذفه عندهم قوله و تقييد المبتدأ
المقصود عمومه بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام ان المصادر
اذا اضيفت يكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا
قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه
لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان
مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على
تقدير الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا به
ضربي كان معناه كل ضرب منسوب وقع على زيد حال قيامه فانه
حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام ليكون مناقضا
لقوله ضربي زيدا فانّ هذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان قوله
اي ضربي زيدا ضرب قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد
وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه
في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض
صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا
قرينة قوله وذهب بعضهم وهو ابن درستويه ولو كان ما
ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال

قوله

قوله وعطف عليه شيء بالواو والضمير اما راجع الى المبتدأ و
هو الذي فهم الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه
راجع الى الخبر لما ستعرف بعد هذا قوله اي كل رجل مقرون
مع ضيعته اعلم ان البصريين قدروا الخبر بعد المعطوف اي
مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ
فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول
فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذا المبتدأ
لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا
كما اعترف به البعض والشارح الفاضل قدر الخبر مقرونا وعطف
وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج الى الخبر و
زعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر زعما
منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع لا يخرجها
عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان
الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع
ضيعته فانه مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن
فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي
هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا
عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثله اغلبي لا واجب بدليل
اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث

[illegible]

قال وانتم والساعة فى قرن قوله وافيم المعطوف اى على الخبر و
والمحشى اى على المبتدا واجاب عن الاعتراض السابق بان
المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف
قوله يكون مقسما به يعنى معينا لذلك بحيث ينتقل
من سماعه الى كونه مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره
كقولنا امانة الله لافعلن كذا قوله اى لعمرك وبقاؤك اشار
بالعطف الى اتحاد المعنى قوله اى ما اقسم به اشارة الى ان
الحمل مجاز فان العمر ليس بمقسم بل مقسم به فان القسم معنى مصدرى
فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان
استعماله فى القسم على وجهين بغير اللام فان لم تات باللام
نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك
احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعته بالابتداء
واللام فيه للابتداء وليست هى الموطئة للقسم كما ذهب اليه
بعضهم قوله اى من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان
واخواتها مبتداء محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو
المبتدا ابتداء كلام وقول الفاضل المحشى بناء على ان ذكره
ان ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات بعيد
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان

الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه
قوله بعد دخول احد ذا بلفظ احد ليصدق التعريف
على كل من افراد المعرف قوله لفظا ومعنى اما لفظا فبالعمل
واما معنى فلانجرار معانيها الى معانيها فان مثلا تفيد التاكيد
وهو حاصل فى المبتدا والخبر على كل تقدير لا ينتقض التعريف
بمثل يقوم ابوه بان يقال لانه مسند الى شئ اخر وهو ابوه بعد دخول
ان فينبغى ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول
ان كلا من معنى الدخول وهو التاثير لفظا ومعنى مفقود فى
يقوم وحده وحاصل فى المجموع فان الرفع المحلى للجملة وكذا التاكيد
فيكون هى الخبر لا الفعل وحده قوله ولا يحتاج الى ان يجاب اه
تعريض بالفاضل الهندى قوله ويلزم منه عطف على قوله فيحتاج
وحاصله انه يلزم على هذا التحصيل ان يكون قول المص بعد دخول
هذه الحروف مستدركا فانه انما يحمل الاسناد على الاسناد الى اسمها
ولا يكون الا مع اسمائها الا بعد دخولها يلزم الحذف قوله فيحتاج
الى تاويل الجملة اه والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من ذلك
اه هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضى حيث قال وقد يخالف
خبرها خبر المبتدا فى جواز ما ذكره المص ايضا وفى ان خبرها
لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا
الفاضل اعتراض على المص بانه ينبغى ان يقول الا فى تقديمه والا فى تضمنه

استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكمه حكم خبر المبتدا اذا صح
كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام
واما لانه يفوت صدارته قوله اي ليس مراده الغرض من هذا القصر بل
تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام قوله ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان من مفردات كلام الرسول
صم واله ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض
الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر فرب كلمة حسنة يبين معناها
الزاهدين ابلغ في التاثير من الكتب السماوية التي بينها بعض الفاسقين
ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون
الشرع كالديوان المنسوب الى امير المؤمنين عليه السلام قوله وذلك
لتوسعهم في الظروف اه وذلك لان كل حادث لا بد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب الحميم للشخص بل اخل
حيث لا يدخل غيرا من الاجنبي والجار والمجرور اجري مجراه للمناسبة
اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير قوله اي لنفي صفته وان كان
صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية
مطردة فتامل وتسمى ايضا لا التبرئة لانها تبري الجنس من الصفة قوله
ما عرفت من الورود لا يراد اثرا اما لفظا او معنى قوله فلا يرد
وجه الورود ان يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون مقدر ربط
اي الفعل وحده خبر لا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبر لها والجوا

بعد

بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون
ظاهرا فيما يمثل له قوله على ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع
صفته حملا على المحل لمشابهتها لان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة
النفي وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه في عملها فكما ان صفة
اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذا ما شابهها الا انه خالف فيه
بل منعه قوم قوله لا تقييد بالظرف لان الظرف فيه عبارة عن كلام
خارج للعادة تحمل السامع على التخيل ونحوه وهذا لا تقييد
يكون في الدار قوله ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف قوله لا اله الا
النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل
على امر شامل قوله اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل
ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى
من الالهة لا نفي امكان وجوده وان قدر ممكنا لم يلزم منه الا اثبات
وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد ولانه انما يتم بنفي امكان
الوجود مما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى
وعلى الاول يلزم نفي امكان من غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات
الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري
وهو ان المرفوع بعد الا خبر لا لا لفظا والاصل في كلمة الشهادة
الله اله ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني
لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح

باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم حرف النفي
ووسط حرف الاستثناء. ثانيها انه يجوز تقدير موجود وبه
تنحسم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان اذ لو كان
الالهة الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا
واجب الوجود فلا يدخل شريكه في حيز الامكان رابعها تقدير
ممكن والتقريب قريب مما مر خامسها ما قدره بعضهم وهو قول
لا اله موجود ازلا وابدا وظني انه داخل للشبهة وهو كما ترى سادسها
جعل الا بمعنى غير فيكون هي الخبر فيفيد نفي كل اله غيره سوى فرض
معبود الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على
معنى استعمالها فيه نادر سابعها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت
للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة معبودة من دون الله
تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم ثامنها ما قال بعض المحققين
وهو ان كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان
التقدير لا يخ عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يستقيم وانما تعد كلمة
الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا
والوجه الثاني عندي هو الارجح قوله فيكون معنى قولهم اه فيكون
ح لا من الاسماء الافعال وزيفها المص بان اسم الفعل لم يكن على
مثل هذه الصيغة قوله على الصيغة على الحل لان ليس لنفي الحال
فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر ما مثله فيهم ولا كان قبله

قوله

وليس يكون الدهر ما دام يذبل على مورد السماع وهو النكرة قوله
من صدره كتب في الحاشية الصحيحة لاعراض والبراح الزوال
والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا ذو
لا عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد على الفاضل
الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرارها المرفوع بعد
لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها قوله اعلم
ان المراد انه ذكر هذه الغاية في مبحث الفاعل فلا وجه لاعادتها
قوله فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثل كان اخوك في الدار زيد
فانما يصدق عليه انه مسند اليه بالتبعية قوله لكثرتها اذ
كثرة الشيء المفصل بالبيان يستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي
التقديم قوله علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة
كون الاسم مفعولا فلا ينتقض بحد المنصوب في قولك مررت
مسلمات قوله او حكما كما في الملحقات بالمفاعيل من الحال
والتمييز وغيرهما قوله اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات
موافقا للضمير هو في قوله ما اشتمل قوله او مما اشتمل ويرجح بقرب
المرجع قوله لصحة اطلاق هذه الصيغة هذه الصحة انما هي بالنظر
الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل من الخمسة
فان مفهومها اصطلاحا ما قرن بفعل الفاعل ولم يسند اليه
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما فعل كلمة ما

عبارة عن الحدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا
قوله بحيث يصح اسناده اه المراد بصحة اسناده صحة انتسابه
الى فاعله كما تقول ضرب زيد وصوت زيد ونحوها قوله لا ان
يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر
اللفظ فتخرج الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم لما كان
تعريفات ساير المفاعيل بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان
الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن ذكره بقوله زيد لفظ الا
سم وحاصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث و
هو معنى المفعول المطلق من اقسام اللفظ وهو اسم ذلك المعنى
ويدخل فيه المصادر اي في قوله اسم ما فعل قوله وانما سمي المصدر
مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه
منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية
قوله او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل
الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو
الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل ضارب
ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اه ان قيل يلزم خروج
المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه لانهما يدلان على
امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال
الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحدث

التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود كذا
من عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله وكذا خرج به مثل كرهت
كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب
ان لقولهم كراهتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل
واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحدث
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت
قيامي فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن
التعريف بقوله بمعناه قوله انبته الله نباتا فان مصدر انبت انباتا
وقيل نباتا نبت قوله ومصدريته اه جواب عما يقال ان خبر ليس
بمصدر وقد جعله المصنف مثالا له فاجاب بان مصدريته مجاز
اكتسبها من حيث اما من الموصوف المقدر اعني قدوما او من المضاف
اليه اعني مقدم قوله اي سماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوب
الذي هو بمعنى الواجب فيه بالنسبة محذوفة قوله يعلم له ضابط اه
اشار الى تعريف الحذف القياسي قوله اريد اثباته قال الفاضل المحشي
لا حاجة الى الحمل المثبت على ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه فلما
ستعرفه من علة وجوب الحذف قوله لا يكون مثناه اي من المفعول
المطلق قوله او وقع اه او هنا لمنع الخلو دون الجمع بدليل
قوله ما انت الا سيل سيرا قوله دكا دكا فانه وان كان مكررا
الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدا قوله وانما

جمع اه يعنى لم لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها
لاشتراكهما فى بعض القيود **قوله** والى ما يشبه به فعل فان سير البريد
ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل يشبه به اى مما اسنادا
سير مثل سير البريد والبريد البغله المرتبطة فى الرباط معرب
دم بريده ثم سمى الرسول المحمول عليها ثم استعمل فى اثنى عشر ميلا
وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال فيها
ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات
والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل فى
الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف واما القرينة فى
الضابط الاولى فهى ما المشابهة بليس فانها يقتضى خبرا ولا يصلح خبرا
الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف فهو المصدر
الاول والذى اعتمد فى تعليل وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل
الفاضل الاسترابادى وهو ان وجوب الحذف من حيث ان
المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف شئ بدوام حصول الفعل
منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد به
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما
فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كا
الفعل المشابهته فصار العامل لازم الحذف فاذا تحققت علة وجوب
الحذف ظهر لك عدم وجوبه فى تلك الامثلة التى احترز عنها

قوله اى اما تمنون منا اه وانما وجب الحذف فى هذه الصورة
لان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب منه
فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك
الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذى تضمنه الجملة المتقدمة
فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما تتضمن تلك الاغراض اى الافعال
الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر
افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة
اخصر وهو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف
لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمونها **قوله** صوت حسن
مرفوع اما على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه و
ظنى ان هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى
الاحتراز منها فى هذا المقام **قوله** لان الزهد ليس من افعا ل
الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضى حيث قال ينبغى ان يضم الى
التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله زهد زهد
العلماء فان الثانى يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا
خارج بقوله علاجا على تفسيره فان الزهد والعلم وامثالهما ليست
من افعال الجوارح كالصوت بل هى من الكيفيات النفسانية
قوله بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل فى هذه الصورة لقيام

الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب
هو الفعل المقدر هو المشهور وظم كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله صوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل
فهى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام ذلك
المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث ذلك
اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى صارت بمنزلة المجموع كالفعل
والفاعل وقال النجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل
فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى
فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا فهى كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب
الامير وفيه نظر **قوله** مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون المعرف
سابقا بقوله مصدرها المنسوب الى الفاعل اه هو مضمون الجملة
الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية فلا تعارض وانما
وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه من حيث انهما
متحدان المضمون **قوله** لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام
فى قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما ستسمع **قوله** لا امر يغايرها
ولو بالاعتبار اى ان اعترانا يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره
ولو كان ذلك المغايرة مغايرا له بالاعتبار اى ليس يوجد هنا
امر يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الا

عتباري

اعتباري كما يظهر لك فى المسئلة الاتية فان فيها امرا يغاير المفعول
المطلق بالاعتبار سمى مؤكدا لغيره **قوله** نحو حقا مصدر وقع مضمون
جملة اه اعلم ان كلام المص وتقرير الشم اشارة الى تحقيق المقدمة
المشهورة وهو ان الخبر يحتمل الصدق والكذب متكافيا الاحتمال
من زيد قائم وبعض المحققين كالمص ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص
فى الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما من حيث مدلول
اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان
الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من
حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا و
جعل المص حقا مضمون الجملة لانها تحتمل غيره صريح فى اختيار
هذا التحقيق **قوله** لانها لا تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل
ووجه ذكره ان احتمال الجملة لها كغيرها انما هو فى مقام التاكيد
والرد على السامع لانك انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب ثبوت
نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها
فصار مدلولها ونقيضه محتملين عنده من غير ترجيح **قوله** تاكيدا
لغيره هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه
التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام **قوله** لانه من حيث
هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان
المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه فى الحقيقة والا فليس مؤكدا لان

الاولى ان النفى والصدق لا يحتملهما مدلول الخبر لان الكلام لا يحتمل الا الكذب
والباطل

التوكيد تقرير الامر الثابت بان يكون واذا لم يكن الشي ثابتا فكيف
يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المص
وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره الش انما يؤكد نفسه حقيقة
ويؤكد ما يغايره اعتبارا وقال الش لانه اى من هذا النوع من المفعول
من حيث انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبّر بها عنه يؤكد نفسه
لانه يؤكد الحقيقة التى هى مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد
قائم من حيث ان الحقيقة احتمالها عند السامع فالمؤكد اسم
مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال الغير والمؤكد بالكسر هو الحقيقة
المنصوصة الغير المحتملة الشى قوله ويحتمل ان يكون المراد هذا الاحتمال
ذكره المص حاصله ان اللام ليست صلة التاكيد حتى يحتاج الى التكلفات
المذكورة بل للتعليل فالمعنى ان حقا تاكيد لاجل يندفع الغير وهو
الاحتمال الاخر الباطل ورده الفاضل الرضى بفوت المقابلة
بينه وبين ما سبق فاجاب الش بحمل ما سبق عليه وعلة وجوب
حذف الفعل ما سبق فى نظيره قوله حتى يحسن تعليل لقوله ينبغى ان
يكون المراد والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على هذا الاحتمال فتامل
فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وفى جعل المثال اه لانه مثل
لبيك وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكن
تكلف اذ الشايع تتميم التعريف بدون المثال قوله بحذف الفعل
وانما حذف اما تثنية المصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب
لان

بالشرع

بالشرع من التلبية فيفرغ لاستماع المامور به حتى تمثيل قوله تعلقه
به امّا نفيا او اثباتا قوله ولا يقولون فى مررت بزيد وانما
صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق فى
اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام فى المطلق
قوله والمفعول المطلق اه اى يخرج المفعول المطلق اقول اخرجه
من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظ لانه عين فعل الفاعل فلا
يحتاج الى التكلف المذكور قوله ولا يشكل على تقدير تعميم الفاعل
قوله كوقوعه فى حيزان اى كوقوع المفعول فى حيزان بان يكون
بعد الفعل المصدر بان لانّ امّا فى حيزان لا يتقدم عليها قوله
العامل فى المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل
فيه شبه الفعل قوله فى باب الاغراء نحو اخاك اخاك اى الزمه
قوله على المدح نحو الحمد لله الحميد قوله والذم نحو مررت بزيد
الفاسق قوله او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اى
انتهوا عن التثليث وهم الكفار عن القول ثلثة الهة عيسى عليه السلم
ومريم والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد قوله ووطيت سهلا
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض بوجبة اوقلبه
كلمة او لمنع الخلو قوله كما اذا ناديت مثال التوجه بالقلب قوله
مثل ياسماء وصفه لانه تعالى لتنزهه تعالى عن الاقبال اذ لا وجه
ولا قلب قوله وقال ابو على الظاهر ان مراده انها اسماء افعال

ای امدح الحمید

اعنی

هذا باب النعت

بمعنى ادعو فعل مضارع المتكلم قوله التي يرفع بها المنادى اه المفهم
من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير
يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان
الرفع من اعراب المعربات واجاب عنه باحد ثلثة وجوه اما بجعل
الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء او تسميته منادى
قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى
الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يقع
به الرفع عن حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير
ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشم بانه غير ملايم
لسوق الكلام لان الضمير في قوله ويبنى راجع الى المنادى
فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله او الفعل
عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في
قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قال الفعل
اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى ضمير الجار والمجرور قوله
لفظا ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلان معناهما الخطاب
قوله افرادا وتعريفا وانما اعتبرهما ليقوى جهة الاتحاد
لا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله
وانما قلنا ان النداء جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية
بواسطة ولم نجعل لمشابهة الكاف الاسمية قوله بعد النداء

وتعريفه

وتعريفه بالقصد قوله اى يلايم بيخلاه اشارة به الى ان اضافة
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست الاستغاثة معنى اللام
بل معناه هو الاختصاص قوله وانما تختص مع انها لام الجر وهي
مكسورة قوله كاف الضمير اى كاف ادعوك قوله لعدم وقوعه موقع
الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث قوله من فتح اللام المعطوف
لانه صار مثله منادى مستقلا بلا قرينة فارقة قوله فيشكل ان
الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الضمير وان لم يكن المنادى
هو الماء مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذي
قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون
وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب بصورة قوله او تقديرا
مثل يا غلامي قوله ان كان معربا قبل دخوله اه اخرج بهذا القيد
يوم ينفع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبنى
على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل
محلا قوله يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشي من المزالق النحوية
فانه لا معنى لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانا ان قدر
موصوف يكون موصوفا منادى مفردا معرفة ويجب تعريف
طالعا فلا يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو جيد فيه
كون الموصوف معرفة تعريف صفته تقول يا طالعا جبلا الظريف
ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل التعريف

صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف
اللام لئلا يجتمع اداتا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله توقيت لنصب رجلا
لا تقييد له اه اى نصب الرجل وقت يقال لغير معين لا انه قيد له
يذكر معه فى قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون
قوله لغير المعين معين مستدركا قوله يا حسنا وجهه ظريفا نقل
عنه فى الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا
فى كونه نكرة لم يقصد به معين لقال يا حسنا وجه الظريف قوله
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال
للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع قوله
لان توابع المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان رفعه
قبل النداء بالضمة وبناؤه حال النداء على الفتحة قوله فانهما لما
انتفت اه جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة
اللفظية وشبه المضاف واما تناوله الثانى فظ لعدم مطلق
الاضافة واما الاول فلانهما فى حكم الانفصال فرجع الى المفرد بعده
وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا قوله الحسن الوجه وكذا
عطف البيان والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثانى
ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى صفة

كانت

كانت او ما فى حكمه ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه
وكذا عطف البيان قوله ترفع على لفظه قال الفاضل المحشى هذا
من غوامض النحو لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع
والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام فى
رده محوج الى التطويل قوله الظ والمقدر مثال المقدر يا موسى العاقل
قوله الممتنع دخول يا عليه ذكرنا على سبيل التمثيل والا فجميع حروف
النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد اه اعلم ان كلام المبرد يدل
على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كان الكلام فى اسم بعينه
اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل تلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه
بالعلمية وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام
اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب
المبرد فى النجم والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف
وهذا هو الاليق بمذهبه قوله النجم والصعق كان فى الاصل اسم لكل
كوكب ثم جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمى بالصاعقة
حين هبت الريح وشتمها فقال لبعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك
خويلد فابكى عليه قتيل الريح فى البلد التهامى قوله لانها اذا
وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه جار فى المضاف بالاضافة اللفظية
والمشبه بالمضاف قوله المبنى عن جواز ضمه فان الفتح لما كان

من القاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح فهو مبنى قوله بلا تخلل
واسطة كما هو المتبادر قوله لكثرة وقوع المنادى اه ولان هذا
المنادى فى الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف
قوله اى اذا اريد نداؤه لما كان نداء المعرف غير جائز صرف
الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة قوله مثلا ذكر مثلا لافادة ان
الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها فيها ولا الرجل
معتبرة ههنا بخصوصها بل ساير حروف النداء مثل يا فى عدم
اجتماعه مع لام التعريف واحتياجه الى الواسطة وايضا ساير
الاسماء المبهمة مثل اى فى هذا الاعتبار وايضا ساير الاسماء
المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة قوله
بتوسيط اى وانما وسطت هذه الامور المبهمة دون امور معينة
قلت لان الاصل فى المنادى ان يكون معلوما فاذا كانت تلك
الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف
باللام فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الوضعية احتيجت الى ما
يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومن
هنا تبعهم يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له
قوله رفع الرجل والمبرد والزجاج جوزا النصب فيما يضم كغيره و
يدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون قوله المقصود بالنداء اى بحسب
نفس الامر قوله ليكون حركته الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة

اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف قوله وهذا بمنزلة
اه اى التزام الرفع فى صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة
المستثنى من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى فكانه قال
وصفة المنادى المبنى المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت اى
تلك الصفة مقصودة بالنداء ولا اختصاص له بصفة المنادى
المبهم فانه لو كان مختصا به لاخرجه من قاعدة جواز الوجهين فى
صفة المنادى المبنى بان يقول من التاكيد والصفة الا صفة الا
سم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات
يلتزم رفعها اى قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود
حالة النداء غير الصفة جاز جرى فى الصفة جواز الوجهين
ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم
الاشارة قوله منادى معرب بتقدير لفظ المنادى اندفع ما اورد
صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز ان
يكون تابعا للمحل اذا غاير اعرابه محل اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم
وقاعدا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز فى المعرب
لا فى المنادى المعرب قوله وجواز الوجهين اه وما احسن
ما قال بعض الشارحين ان الرجل فى يا ايها الرجل كالنعامة
اذا قيل له احمل قيل هو المنادى المعرفة الذى شيء
حرف النداء حالكونه مقصودا فاذا قيل يجب على هذا ان يجوز

فى تابعه ما جاز فى توابع مثله قيل هو ليس هو نفس المنادى
المضموم بل مثله قوله وفيه اجتماع اه اى القاعدة التى جوزوا فيها اجتماع
حرف النداء مع الالف واللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين
لان الالف واللام بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان
حرف التعريف زائدة على حروف الكلمة فليست عوضا عن احد هنا
وايضا من شانها ان يكون جايزة الانفكاك فاذا الزمت صارت
كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلل بعض الافاضل جواز
نداءه عز وجل بلا توسط ايهم بان اى مستلزم التعدد و
هاء التنبيه وهو نفسه منزه عنها وذا للاشارة الحسية وهو
غير محسوس وظنى ان هذه كلها تكلفات فان تعريف الله بالعلمية
لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتى تعريف الا ان يقال
استكرهوا الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا قوله عوضا عن حذف
ومن ثم قطعت الهمزة فى النداء قوله من اجلك يا اه اخره وانت
بخيلة بالوصل عنى ومعنى تيمت اى ذللت واحرقت وقال
شارح الابيات من اجلك متعلق بمحذوف اى تحمل المشاق
من اجلك قوله فيا الغلامان اه اخره ايا كما ان تبغيا الى شرا
تاكيد لفظى وانما لم ينون اما لان التاكيد اللفظى فى الاغلب ان
يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير واما لانه غير منصرف لكونه علما لقبيلة
قوله فكان النصب كالنصب الذى سبق جوازه من سيبويه والمبرد

قوله اتباعا للنصب الثانى لان تيم على عطف بيان للاول
فهو كالصفة فى يا زيد عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهرى معنى
لا ابا لكم انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك كالاب وقال
الازهرى هو شتم لا شتم فوقه ومعناه انك لست بابن رشيدة
وليس اب لك معين وضاع نسبك والحق ما فى القاموس من انه
دعا بفقد الاب يريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر اى لا يوقعنكم
عمر فى مكروه لاجل تعرضه لمهاجاتى اى امنعوه عن مهاجاتى
حتى تمنعوا شره عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما هو
ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظى قوله او تابع مضاف بالوصف
كما هو مذهب المبرد والسيرافى قوله يا فتا فانه لو حذف منه الياء لا
التبس بالمنادى المفرد المعرفة قوله وهذان الوجهان اه اعترض على
نظم العبارة وحاصله بان قوله العلم والمضاف يستدعى جواز هذه الوجوه
الاربعة فى كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان فى يا عدى
قوله بابدال الياء بالتاء لمناسبتهما فى انهما يزادان فى اخر الاسم على
حركة الياء فانها هى الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله
مجرى المفرد المعرفة لانه اسم فى اخره تاء التانيث قوله ويا امتا با
لالف عطف بحسب المعنى على مقدر اى قالوا بلا الف وبالالف
قوله اى واقع حمل الحيوان على الموضوع لانه مشترك بينه وبين العقلى
والمراد هنا الاول والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد مقابله

كما في قوله وهو في غير ضرورة **قوله** اي لضرورة حمل بعض ضرورة على انه
مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله
فعل الترخيم ثم من فحوى الكلام والتقدير وهو في غير ترخيم ضرورة
ولا جايز ان يكون حايز لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر
والجواز صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعلا
وفاعل عامله واحد ومثال الضرورة قول ذي الرمة ديار مية
اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي لله ما
فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغنام **قوله** لا علة اخرى
مخرج مثل قاض لان حذفه للاعلال لعفو علة لا للتخفيف **قوله** فعلى
هذا اي على تقدير كون الضمير راجعا الى المنادى **قوله** فدخل فيه
المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك يا طالعا
جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم
واذكروا اواخرنا والرحم بالغيب تذكر اي يا ال عكرمة **قوله**
نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمرو الغلام لكنه لا يظهر فيه بعض
بدون ذكر زيد **قوله** نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول
قوله وجب اشتراطه اي اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون
مندوبا **قوله** محكية بحالها نحو تابط شرا فتحكى بحالها لتبقى دلالتها
على القضية التي هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة ٥

بحذف عجزها نحو يا تابط شرا **قوله** على ما الفي اي حذف تاء ان
المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما **قوله** لم يلزم نقص الاسم
وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف
غير جايز بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج المبني نحو من
كم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصى بالتنوين فانه معرب تقديرا
الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين والفراء
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة
الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز
ترخيم الثلاثي علما ساكنا وسطه او متحركه **قوله** اذا وقع موقعا
او وذلك الموقع هو اخر المنادى **قوله** من نحو يا صباحاه وانما
كان شاذا لفقدان العلمية وتاء التانيث **قوله** فان الياء والنون
اي الياء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك لانه يقال ثماني ومرجان
بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت **قوله** من الوسامة فاسما اصله
وسماء قلبت الواو همزة كاناة والالف والهمزة زيدتا معا لانهما اسم
زيدتا عليها فصارا اسما **قوله** من باب عمارا اي مما حذف منه
حرفان الا انه داخل في الضابطة الاتية **قوله** فيخرج منه نحو سعلاة
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال لكان على المصنف ان يقول حرف
صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زايدة لاخراج نحو سعلاة والسلام
اخرجها من غير تكلف السعلاة الغول او ساحرة الجن **قوله**

وهو اعم من ان يكون اى الحروف الضعيف فى حكم قوله فى حكم الصحيح
اى الياء والواو المدغم فيها فى حكم الحرف الصحيح فى كونهما
اصليين مثله فان الاغلب فى حروف العلة ان يكون زايدة فاذا
وقع منها حرف اصلى كما فى هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف
منهما الحرفان كالصحيح قوله ثبون جمع ثبة وصحفه الفاضل اللاري
وقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لا يستعمل الا مكبر
فينبغى اخراجه والثبة وسط الحوض قوله وقلون جمع قلة وهى راس
الخيل وعمود البيت قوله طلت على الاسد وبلت على النقداى
صغار الغنم شبه الحروف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد
وحروف العلة الذى يكون فى غالب الامر زايدا بصغار الغنم اى
كيف تصولون وتجترؤن على حذف الحرف الصحيح القوى الذى
هو كالاسد وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذى هو
مشابه بصغار الغنم قوله تعلبك وخمسة عشر علمين انما قيد بهما لانهما
لولم يكن علمين كانا داخلين فى القسم الاضافى وقد عرفت انه لا يرخم
قوله اى فيحذف وانما قدر صيغة المضارع مع ان ما كان ما سبق
بصيغة الماضى قلت الذى حداه على هذا دخول الفاء فانها لا يجوز
دخولها فى الجزاء اذا كان ماضيا خاليا من قد قوله فيقال الفا
فصيحة اى اذا عرفت ذالك فيقال قوله وفى يا كروان فى الحاشية
هو طاير ضعيف طويل العنق قوله قد للتقليل فان قيل القياس

حاصله انكم غلبتم الاسد وطلتم وبلتم اى حصل لكم البول خوفا من النقداى

ان يكون

ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه لان المحذوف
لعلة موجبة كما فى عصى ونحوه فى حكم الثابت والمحذوف لا لعلة
بل لمجرد التخفيف كما فى باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى
لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما
يجى بعده من كلام المنادى له صار حذف الترخيم مطرحا كالنوى
نحو صل المرخم فى الاغلب معاملة نحو عصى قوله كادل جمع دلو فان
اصل ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلى الضمة على الياء
ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل قوله
ارتفع مانع الاعلال اه توضيحه ان الواو فى كروان لم تقلب الفا
مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها
فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا
الفا ثابتة فمانع الاعلال اى قلب الواو الفا باق بحاله وان
قلنا ان ذالك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو متطرفة فى
ليس بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالحد شامل لقسمى المندوب
اى ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدمه وفى هذا الكلام
تعريض بعض الشارحين حيث قال وتداخل المص باحد انواع
المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وواويلاه قوله مميزا
به عن المنادى هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت

بلام بالعكس فانّ وا لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب
ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وامتياز المندوب عن
غيره من المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب
بالندبة بسبب لفظة وا وفيه تكلف **قوله** اذ الميم اصله الضم
جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة اخر الميم مع انه ساكن
فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضموا الميم
في انتم وكم لكن حذفت حركتها في ضربتم تخفيفا **قوله** لبيانها اي
لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلفظ انها
فتحة **قوله** الشاميتيناه اي اللذين هما صنعة اهل الشام **قوله**
ويعني به اه رد على من قال المبرد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه
قوله لم يسبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول اذا قلت رجلا **قوله** لانه
كالجنس اه وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه باعتبار ان يكون
معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ورده
الرضي باحتمال كونه خبر ثم وهو بعيد **قوله** سواء كان مع بدل
تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المص لم يذكر لفظة الله فيما
لا يحذف منه حرف النداء وهو منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال
الميم **قوله** نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف
لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف
حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورده الفاضل الرضي كلام

الفراء بان يقال اللهم لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا
البهائي في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم
امنا بالخير لا تؤمهم بالخير نعم يتجه كلام الفاضل الرضي لو سمع منهم
اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض حينئذ فكانه قال امنا بالخير
لا تؤمنا بالخير والظاهر انه لا يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه
المثال رد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات
التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على تبعيد الخير عن المتكلم
بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذا قالها يعني عنها كالالفاظ التي
يعبر بها عن نفسه **قوله** ولفظ اي اه لان المقصود بالنداء وصفه وهو
معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان اي اسم جنس معرفا
بالنداء **قوله** من غير ان يتصف اه لانه اذا لم يتصف به يكون مبهما
فيشابه اسم الجنس **قوله** والمضاف اه عطف على قوله لفظة اي **قوله**
امرأة امرئ القيس اسمها جندب وكانت باغضة له فسألها عن
السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة
بطيء الافاقة **قوله** وقع في الليل على نائم النائم سليك بن سلكة
فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اي باربع اصابع بحلقومه
ولم يقتله فقال له افتد مخنوق اي اعط فدية نفسك لتسلم عليها
فقال له سليك الليل طويل وانت امن من غنا لك فقيم استعجالك
ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرط وانت الاعلى فذهبت

كلها امثلة **قوله** بحذف تقديره الا يسجدوا كما هو في قوله تعالى وزين
لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا
يسجدوا اي ان لا يسجدوا ولا زائدة اي فهم لا يهتدون السجود
قوله اي قدر عامله مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع
الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون اتفقوا على ان
العامل فيه مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتأخر
عنه اما بلفظه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته والا فمناسبه
نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما اذ انا
لان الضمير عبارة عما رجع اليه ويكون فائدة تسلطه على الضمير
بعد تسلطه على الظاهر تاكيدا لايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال
اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين **قوله**
اي في متعلق ذلك الاسم والحال واحد فان غلامه في قولك زيدا
ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد
مضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قرب المرجع
يرجح الاحتمال الثاني كما هو ظاهر الظاهر انه متعلق بقوله النصب با
لمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكر في التعريف **قوله** و
ههنا امور اربع اي داخلة في تعريف ما اضمر عامله **قوله** كما لا يخفى
وجهه هو خواص اقسام المشتغل عنه بالضمير من الفصل بينها بما
ليس منها **قوله** الا بتاويل اي بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل

الصدق

الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع من وقوع الانشائي خبرا
لان خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ لا ما احتمل الصدق
والكذب بل هذا الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابل الجملة
الانشائية لا الخبر الذي هو قسيم المبتدأ فالغلط انما نشأ
من اشتراك لفظ الخبر بين الخبرية وما هو قسيم المبتدأ كيف لا
وهو واقع في افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد
ومتى القتال واخي في ذلك هذا ونحوه وتقدير مقول في جميع هذا
تعسف **قوله** ولا يقدر معمولها فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لكن بكرا
تقتل **قوله** فانه يجوز وان استقبحه النحاة اي يجوز تقدير الفعل
بعدها فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا
ووجه القبح ان هل في الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم فاصله
اهل زيد قائم فهل بمعنى قد وآلة الاستفهام هي الهمزة فحذفت الهمزة
لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها في الاستفهام فصارت
اداته فاذا لم تر فعلا في حيزها نحو زيد قائم غفلت عن طلبه
جاز بلا قبح واذا وجدته في حيزها كما في باب الاضمار حنت
الى الفها الاقران معه لان اصلها اعني قد واجبة الدخول
عليه فكان تقديره قبيحا **قوله** اي التباس ما هو مفسر هذا الكلام
رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث قال مراده
من التباس المفسر بالصفة اما الالتباس في حال النصب

وطلبت

والالتباس في حال الرفع والاول بطلان المفسر لا محل له من
الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني اذ في حال الرفع
ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر في
حال النصب وبين الصفة قوله وهو خلاف المفهوم فيه تعريض
للفاضل الرضي حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد
غير متفاوت المعنى قوله كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال
الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر هذا
الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب في مثل هذه الاية وليس
كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله
والسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا والاولى
في التعليل ان يقال كون جملة خلقناه مفسرة لا صفة او غيره هو الظاهر
المتبادر قوله اى عنده او في داره توضيح الكلام انه على تقدير
النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعني قام
وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه حكم المعطوف
عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح
العطف فاشار الى تقديره بقوله عنده او في داره اى عند زيد
او في دار زيد قوله ولا بفتح الهمزة وتشديد اللام قوله اعني
اذهب على صيغة المجهول قوله زيدا بدلا بسبب الذهاب اي
بلا سبب زيد الذهوبية به فالمصدر بمعنى اسم المفعول قوله ولا

فيما

فيما ذكره مفقود لان المفعول الاول مسند الى الذهاب والى
الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب مسند الى الجار
والمجرور القايم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الفرق بينه
وبين زيدا حسبت عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القايم مقام
الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا
بخلاف حسبت فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار
والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان حسبت عليه
يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب
فانه يقتضي ملابسة او ذهابا لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم
فعلا معلوما ينصب زيدا اذا تسلط عليه والثاني يستلزم فعلا
مجهولا يرفعه اذا قوله بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون
اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا قوله وكل صغير وكبير مستطر اى كل عمل
صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال قوله لا يغادر اى لا يترك شيئا
صغيرة وكبيرة قوله شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النحوي
ذهب الى ان الفاء للعطف قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة
ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتدا المتضمن لمعنى الشرط
كالجزاء قوله ومثل هذه الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت
زائدة ام غير واقعة موقعها الغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر
جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اى اسم عمل فيه بدل ذلك

على ان المعمول بتاويل المعمول فيه من قبيل الحذف والايصال قوله
على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد لما قال الفاضل الرضي وحاصله
ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول
وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير ليس بنفس الذكر بل المذكور
وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان او ههنا متصلة
من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمرو
وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر
لا ملفوظ كما توهم قوله لابد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض
انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكره فلابد ان يكون فيه ضمير يرجع الى المعمول
كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضميرا اقيم الظاهر مقامه
اشعارا بان المعمول في هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر
قوله والاسد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى لازم
للمعنى السابق قوله وهو ضربها بالعصا نقل بعض الشارحين هذا التفسير
من عمر ثم قال وانما نهي عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها
فلا يحل قوله فلا يقال اتقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لكان
الخطاب لصح نصب فعله الماضي لاسم الغايب كما تقول علم نفسك
وعلمت زيدا قوله فان المعنى على بعد نفسك فيه بحث مشهور وهو
انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس
محذرا منه بل محذر وحاصل الجواب ان المراد بتحذير النفس تبعيدها

من الرذائل التي تؤذيك فانك لم تبعدها عنك يصيبك منها
الاهوال والشدايد فالنفس على هذا محذر منه لا محذر قوله
قبيل لفظ الاسد اه هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء
من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج
من تعريفي المصنف اما خروجه عن القسم الثاني فظ لان الاسد مكررا
واما خروجه عن القسم الاول فكذا للناقض لانه ليس معمولا بتقدير
اتق تحذيرا انما بعد بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على
ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه
وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد
فهو من التوابع وان توقفت استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت
الا نادرا اجازه ابو علي مستدلا بقوله تعالى اذا ما اتوك لتحملهم
قلت لتقدير وقلت قوله تضمنا في ضمن الفعل اي يكون ذلك
الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في
المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة اعني الضرب مذكور ضمنا
في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء قوله اذا كان
العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب
فعل يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة قوله
لاحاجة الى قوله مذكور بلفظه لان مثل يوم الجمعة يوم طيب
وان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث

الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد اخراجه بقيد مذكور يخرج
بقيد الحيثية **قوله** اشارة الى قسمي المفعول فيه ~~اشارة الى خفي المفعول~~
فيه اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كما توهم بل هو للبيان
والتحقيق **قوله** مبهما كان الزمان او محدودا المشهور بين النحاة بل
المجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء
كان معرفة او نكرة كحين والحين ووقت والوقت والمحدود ما له نهاية تحده
معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة وهم بذا الذي المتاكي
فجعل اليوم واضرابه من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيف
كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه وهم من الموقت المعين وهو غلط
قوله وتسر بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب
الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاسير احدها ان المبهم من المكان
ما نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية
بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس بمحدود وهو باطل ايضا لخروج
الفرسخ فانه محدود مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه الذي له اسم
باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق
على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات
ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق ويندرج في هذا التفسير
عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار
المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه فلا حاجة له الى الحمل

والمص

والمصنف فسر بالجهات الست احتاج الى التفصي عنها فاجاب
بانها محمولة على ما يقبله **قوله** ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت
وسكنت **قوله** لا يتم بدون الدار فقول الفرق بين ضربت ودخلت
في غاية الاشكال فتامل **قوله** لا يصح ان يقول دخلت البلد الظاهر
انه لا فرق في بين المثالين في الصحة وعدمها بل الفتحة جارية فيهما
فالاصح ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه
قوله والتفصيل فيه بعينه كما تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه
والنصب ايوم الجمعة سرت فيه وتساويهما يوم الجمعة سار فيه عبد الله
ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب ان يوم الجمعة ~~ان~~ يوم
الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه **قوله** احتراز عن نحو
اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله الا انه
غير مذكور **قوله** كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا
تاديبا فيقول اعجبني التاديب اي الذي حصل بسبب ضربك **قوله**
مذكور معه في ضربته تاديبا اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا
فيقول اعجبني التاديب فيصدق على التاديب انه فعل لاجله
فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب اخر وظني
ان هذه مغالطة فان التاديب الذي هو محل النزاع ليس مذكورا
مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له **قوله** ايراده معه
للعمل فيه اي يكون ذلك الفعل عاملا فيما في المفعول له **قوله** يخالف

خلافا اشارة الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق **قوله**
ادبته بالضرب بيان لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب **قوله**
اوضربته ضرب تاديباه بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر امثلة
كونه للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذى للتاديب
قوله وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور بفى كما عرفت
يسميه المجرور مفعولا به بواسطة **قوله** ولم يكتف اه اى لم يقتصر على انما
يجوز بدون ذكر الحذف ليكون الضمير راجعا الى تقدير اللام
لانه اراد التنبيه على ان الحذف او التقدير متحدى المعنى فاقام المظهر
مقام المضمر ردا على من فرق بان التقدير هو الترك فى اللفظ
والنية والحذف هو الترك فى اللفظ فقط **قوله** اى اتحد فاعله وفاعل
عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى
فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك
قول امير المؤمنين عليه السلام فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخط واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطى للنظرة هو الله
تعالى **قوله** الا بالاعتبار بان يعتبر فان الضرب اولا ثم اعتبر ثانيا
التاديب لان سبب فى الخارج للتاديب **قوله** يشبه المصدر
فان المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله فى الوجود و
فيتعلق بالفعل بلا واسطة **قوله** واعتذر عن نصبه اى عن نصب
معه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع **قوله** من ان اسناد الفعل

وكذا ما هو بمعناه الى لازم النصب كما فى بعض الظروف كمع **قوله**
فى الاكثر فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا تستحق فيه
الرفع جرت على غالب حالها **قوله** لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل
تقطع مع انه منصوب استصحابا باكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر
راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل
قوله وقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا المثال ان صخراء
اخو الخنساء طعنه ابو الاعور الاسدى طعنة فى جنبه حولا حتى
ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق واورا
فقال لها اتبيع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك بسمعه
صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك قبلى ثم قال لها ناولينى السيف
هل تقله يدى فناولته فاذا هو لا يقله من الضعف فقال على
ابيات منها اهم بفعل الحزم لا استطيعه وقد حيل بين العير والنزوا
اى بين المرء وما طلب **قوله** استوى الماء والخشبة اى تساوى
وذلك انه اذا اغرز خشبة فى نهر فان نزل الماء بحيث ساوى
راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة **قوله** لو ترك الناقة اى
لو ترك مع ولدها فى مكان بلا مانع لرضعها **قوله** اعلم ان مذهب
جمهور النحاة اختلف فى عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها
ما ذكره المص وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه
منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها

معلى تعريف هذا الكلام من اضطف
تعريف هذا الفعل بنفسه حتى الاصيل
اعنا غير

مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته **قوله** تناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع **قوله** اي جعل كان تامة وح ننصب مفعوله لفظا على التمييز او الحال **قوله** وجاز اي لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فلا ينتقض بالمثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى **قوله** حيث لا يحمل تعليل لوجوب العطف فان النصب يحتاج الى عمل العامل **قوله** بدون اعادة الجار غير جائز جوزه الكوفيون في السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا في السعة كما ستطلع عليه **قوله** لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العالم في قولك جاء زيد العالم مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ او نحو

قوله لوجوب العطف نحو ... فنا وجب العطف لان الاصل في هذا الواو العطف وانما يعدل عنه اضطرارا الى الاول الى المصاحبة وفي المثال المذكور

المعنوي

البيان

البيان مجالة **قوله** لكونه في معنى الفاعل اذ كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيدا راكبا **قوله** او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم تامين **قوله** وان هؤلاء الاية والمعنى ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع ومستاصل عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر ان المراد بهم قوم لوط **قوله** مثال اللفظي الملفوظ حكما اه فيرد على ما في الشرح المنسوب الى المص من ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسانه ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما عرفت في اول الكتاب في بعبده زيد معمولا لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر **قوله** فيها يفرق كل امر حكيم اه في هذا المثال يجوز ان فلا تغفل ان جعلت امرا حالا ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلناه وح مليس مما نحن فيه **قوله** في حيز الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي لان جملة الاستفهام غير مثبتة فهي كالنفي **قوله** او بعد الا الظاهر ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال بعيد وانما اشترط النفي لان الحال لا يكون بعد الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي هذا المثال المصحح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف **قوله** او مقدما عليه الحال على قياس ما عرفت في الخبر المقدم

على المبتداء النكرة قوله اى لم يمنعها عن العراك خوفا من النغاص
بخلاف الرعاة فانهم اذا اوردوها الماء جعلوها قطعا قطعا حتى
تروى قوله على نغص قال فى الحاشية النغص بالصاد المهملة
والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل اى لم يتم مراده نقصانا قوله
من العطن وهو ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل قوله ولعل
المراد به اى بالدخال قوله نغلته جهدك قال الفراء هو بفتح
الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله وهى فى المعنى نكرة لان الاضافة
فيها لفظية وهى فى تقدير الانفصال فهى فى التقدير حسن وجهه
قوله ولم يكن الحال مشتركة اه فاما اذا كان صاحبها مشتركا بان ليس
معرفة ولا نكرة بنقول نكرة يجيء صاحب الحال المشتركة هذا والحق
عندى جواز كون صاحبها نكرة بلا تخصيص لوروده كقولهم عليه
مائة بيضا بلفظ الجمع وفى الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وآله قاعدا
وصلى وراءه رجال قياما وما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل
زيد قائما كعمرو قاعدا اى فيما اذا كان العامل المعنوى دالا على
حدثين فح يلزم ان يلى كل واحد منهما بمتعلقه فان العامل فى
الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه و
حدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعى طرفين والقيام
تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد فصح كونه عاملا فى
الحالين قوله اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي

يفيد

ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه تاب
عنه اى المبتدا قوله الا ان الظرف يتقدم اه نحو قولهم اكل عام
لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل
فيه لك ونحو قوله تعالى كل يوم هو فى شان قوله هذا اذا لم يكن المثال
جواز الوجهين قوله هو الاحتمال الثانى لان الاحتمال الاول
يوجب المنافاة لان الظرف داخل فى العامل المعنوى وظنى انه
جائز ويكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء قوله ولا على
المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز
والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا
عن العامل قوله الا كافة للناس فان كافة حال من الناس اذ المعنى
وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اى جميعا اى لم نرسلك
الى طائفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب قوله
حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما
يضرهم قوله بجعلها مصدرا وكافة بمعنى كفا قوله كاذبة
بمعنى كذبا اى وما ارسلناك الا تكف كفا قوله والكل تكلف وتعسف
اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور على السماع واما الثانى
فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت
مصدرية وايضا فان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا
قوله بشئ واحد اه توضيح الكلام ان المراد بالشئ الواحد هنا هو الطيب

والشيئان هنا البسرية والرطبية والاعتبار انما كونه مفضلا و
مفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما و قد تعلق كل واحد من
الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا اى بالتمر الذى
اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اى المشار اليه من حيث انه مفضل
وحيثية كونه مفضلا وان لم يكن معتبرة الا ان يضمر في اطيب
ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الا
شارة الا انه لما كان الضمير بالنسبة الى الظ كالعدم اقيم المظهر
اعنى هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا
لانه قائم مقامه فى الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه
اعنى البسرية والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل
عليه والمفضل عليه هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعنى
الرطبية **قوله** الا بعد اضمار فى اطيب لانه يجب ان يكون فى
افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو
قوله قال الرضى اه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر اه وتمهيد ما سيأتى من قول
الرضى ومع هذا فلا ارى باسا اه ونظيره هنا لقول امير المؤمنين
على عليه السلام فى الجاد والله لابن ابى طالب انس بالموت من الطفل بثدى
امه ان وقعت ان مصدرية اى فصح وقوعها اه **قوله** لقوة الاسمية

اه لان الاسمية ثانى عن وقوعها حالا لا لانها للدلالة لانها على الثبوت
والدوام خرجت عما هو الاصل فى الحال وهو الانتقال وعدم التقرر
فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط **قوله** فى الحال
المنتقلة وهى التى لا يثبت صاحبها عليها دائما كراكبا فى نحو
جاء زيد راكبا **قوله** قوة الى فى اى متشابها لى **قوله** لفظا و
معنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلو قوعه مشتركا ومختصا
كاسم الفاعل **قوله** الى الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف الحال
النحوى الذى هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا ولفظة
قد انما تقرب الماضى الى حال التكلم حقيقة **قوله** الواقع حالا اى
حالا نحويا **قوله** صدور الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول **قوله** تجوزا
للدلالة اى ليدل الماضى الواقع حالا تجوزا اى مجازا فان
قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضى الى حال التكلم لا الحال
النحوى **قوله** انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت
جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها و
اذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ لكنه قارنه دواما
وهذا التحقيق للفاضل الشريف وبه تنحل الشبهة المشهورة **قوله** جملة

[illegible]

دعائية اى جاءوكم ضيق الله صدورهم فالجملة الثانية دعائية
فلا يكون خبر الماء قوله لاستمرار النفى فان النفى عدم وهو لا يحتاج
الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته فى كل وقت يحتاج الى
موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى قيد المقربة قوله
مطلقا اى سواء كان مفردا او جملة قوله احققت الامر اذا كان
مفتوح الهمزة قوله احققت الامر اذا كان مضموم الهمزة او بمعنى اثبته
معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق معينان التحقق والاثبات
ولاحق مجردا معنى وهو التحقق قوله اى تحقق ابوته دفع لما ذكره
الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت لا ب فى حال كونه عطوفا نعم
يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال
وبيان دفعه ان احقه فى تقدير احق ابوته بحذف المضاف
لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما
وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها
فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت
عليه الجملة السابقة قوله للناس رسولا فرسولا تاكيد للكاف
لا للجملة قوله التمييز اى المميز باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل
قوله اى الاسم احترز به عن نحو فعلت اى قتلت قوله لكن المطلق
اه تعريض بالرضى حيث قال ان لفظ المستقر يدل على الثابت
مطلقا قوله غير مستقر بحسب الوضع فان العين وضعت لعين

واحدة معينة ثم وضعت بوضع اخر لمعنى اخر فالموضوع معين
باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له قوله
اما موضوع اه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق فى اول
الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله من تعدد الموضوع له
اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى من حيث انه موضوع له فان الابهام
وان وقع فى الموضوع له اى تلك الجزئيات مثلا فلا يعلم ايها
المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها
فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام
عرض له بحسب الاستعمال قوله ولا من حيث وضعه هذا فى الحقيقة
راجع الى الاول قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام فى طاب ولا
فى ذات زيد وانما ابهم هو الامر المقدر فان معناه طاب
امر من اموره ثم تفسير ذلك الامر بقوله نفسا قوله اى فى غالب المواد
يعنى كون ذلك المفرد مقدارا فى غالب المواد والا فقد يكون
غير مقدار نحو خاتم فضة قوله اى رفع الابهام مطلقا اى كناية
عن مفرد سواء كان مقدارا ام غيره والغرض بيان حاصل معنى
قوله فى ضمن علة جعل ظرفية العدد المقدار من قبيل الظرفية
الخاص للعام قوله قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيل
والمكوك كالتنور مكيال تسع صاعا ونصفا قوله على الامثلة الثلثة
اى ان اقسام غير العدد اربعة وقد مثل الثلثة منها وترك

كالاول الاولى فى الحقيقة راجع الى [illegible] قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعا له

مثال الذراع قوله لم يستوفِ المقادير فان من جملتها الذراع
ولم يذكره وذكر بعضها هو الوزن حيث ذكر له مثالين لان الا
سم قد تم في احدهما بالتنوين وفي الاخر بالنون قوله مع التنوين
وانما استحال الاضافة مع هذه الامور لان الاسم انما تلبس باحدها
صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج في تمم معناه الى
المضاف اليه قوله عندي الراقود قال في القاموس الراقود الدن الكبير
او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار قوله وهو ما تشابه اجزاؤه
اي في اطلاق اسم الكل عليها قوله رجل وفرس فانه وان كان اسم
جنس افراد الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط
قوله بالخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني
دخلت الاعداد قوله مجاز يعني ان اطلاق الجمع على الافراد على ما فوق
الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان يراد
الجمع اللغوي قوله او المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني تامة
وهو الفارق بينهما قوله عشرك اي العشرين التي لك قوله وعشري رمضان
اي عشرينه يعني يوم العشرين منه اذا دعشرين اه فيه بيان ان التمييز نكرة
ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله و
المقصود تعيين المقدار اه فاذا قصد عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه الذي يكون
نصا فيه قوله كان الظاهر ان يقول اه لان الابهام الذي ينشأ عنه التمييز ليس
الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة قوله حسبك زيد رجلا

اي يكفيك زيد جهة كونه رجلا قوله خاص بالمنتصب عنه وتمييزها انتصب
التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم
مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد
والمتعلقة فلا يكون هو الا بـ قوله بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وفود يده
وارد عليه واما بحسب اللفظ فهو معطوف على ابا الاعتبار قوله فالنفس عين
لان المراد بها هنا ذات الشيء قوله على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار
الرجوع الى شخص معلوم قوله اي خيره فارسا وهذا القول انما يستعمل
للتعجب اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله
اي لله ما صدر عن الممدوح من خيره قوله بعدما لم يكن نصا الغرض من هذا
دفع ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح
جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض
يصح جعله لما انتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار انه
سبب لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة هو
الفعل او شبهه قوله يرفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع التمييز
عن تلك الذات المقدرة المنسوب اليه قوله اي فيما جاوزه لكان
الظاهر ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين فيتبع حكم ما كان نصا في المنتصب
عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يشمله قوله وابن المصنف اه في هذا تعريض بنجم الائمة
حيث قال وانا لا ارى بين التمييز والحال هنا فرقا لان معنى التمييز ما احسن
فروسيته فلا مدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا

قوله لما ضعف القرينة الدالة على ان الظاهر غير مراد قوله متعلقات الاناء من خل
او عسل او ماء او لبن قوله غير قادح فى التمسك اذ مبناؤه على الظاهر
الذى يقبله العقل السليم قوله الغير المحتاج الى التعريف اى تعريف
مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالف للتى
قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك
لفظى بين قسميه منها حقيقتان مختلفتان وجمعهما فى تعريف
واحد غير ممكن فلذا لم يعرفها المص فاسد فان الحقايق المختلفة
يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك قوله هو المخرج اه وههنا شبهة
مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك
اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفى
لحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا
غير داخل فى القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد
بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا قرينة للسامع
على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثنا
بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحد بمعنى له على تسعة فلا
دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق فى الجواب ان المراد با
القوم مثلا معناه الجمعى ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن
الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم المخرج منهم
زيد حقيقة وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه

لفظا

لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التى يدل عليها
الفعل وهذا يقتضى حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا
تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ وخارج
عنه فى التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير وكل كلام التحق
التغيير توقف حكم صدره على اخره كما فى ضربت زيدا راسه فلا
تناقض لاختلاف الجهة قوله فى كلام موجب وانما وجب النصب
لان جعله بدلا يفضى الى الكذب عند سقوط المبدل منه
يظهر من قولك جاءنى الا زيدا اى جاءنى كل احد قوله لان
الكلام تعليل لقوله ولا حاجة بدليل قوله او كان بعد عدا و
خلا لان النصب بعدهما على المفعولية قوله لانه شئ الضمير راجع
الى المستثنى قوله اذ له نسبة اه اى المستثنى نسبة الى ما نسب اليه
الفعل وشبهه لان الفعل وشبهه نسبا الى المستثنى منه وجزؤه
والمستثنى فالمستثنى جزء مما اسند اليه فالنسبة هى الجزئية ويجوز
ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهها اسند الى المستثنى منه
والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هى الفردية ولا ولما صح ان لا عمل
فى الكل ناسب ان يعمل فى الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام
شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكره المص
هو احد المذاهب بقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه
الكسائى وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا وحذف الخبر

فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وثانيها
ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت
النون الثانية من ان وادغمت الاولى فى لام لا فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها فى الاعراب فبلا
العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المص فى الايضاح وهو ان العامل
فيه المستثنى بواسطة الا فال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معنا
نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذى اليه ذهب ان عامل
النصب الا من غير حاجة الى شىء معها لانها حرف وتختص بالاسماء
وغير منزلة منها منزلة الجزء فهو كحروف الجر ورد المذاهب
السابقة يفضى الى التطويل فالمنقطع مطلقا سواء كان فى كلام
موجب او غيره وسواء كان قبل اسم يصح حذفه ام لا **قوله** فمن رحم
هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافى الا
بمن رحم الراحم اى الله تعالى الا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر
اما رحمة من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان
الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع
هذا التقادير فالاستثناء متصل **قوله** ام الباب لانها موضوعة
للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة و
الظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت فى الاستثناء لنوع من
المناسبة **قوله** او الى اسم الفاعل لدلالة الفعل على صاحبه **قوله**

او الى اسم الفاعل بعض مطلق لان الكل مشتمل على ابعاضه فقد
كونت
فى ضمن الكل **قوله** عد اجنبيهم اى تجاوز المجىء زيدا وحاصله انه لم
يجىء ولا يتصرف فيها اى بان تثنى وتجمع كما فى غير حالة الا استثناء
وههنا فائدة تناسب المقام وهى ان سبب قراءة سيبويه النحو
انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلم
ليس من اصحابى احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء
فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما
هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحن معه احد ثم مضى
لزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت
بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام الخضراوى ان سبب قراءة سيبويه
النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول فى رجل رعف بالصلوة
بضم العين فقال له اخطأت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين
فمضى ولزم الخليل **قوله** على البدلية اى بدل البعض من الكل و
صح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذى هو شرط
بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغنى غناء الضمير لانه يفيد
ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** الا اذا كان المستثنى منه
غير مذكور واعلم باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنفى
اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والا والمستثنى ولعراب المستثنى
بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى

رجل

حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء
الجزء الاول كذا افاده بعض الائمة قوله ليفيد فايدة صحيحة اى ليفيد
الكلام قوله نحو قولك كل حيوان اه قال الفاضل المحشى هذا مثال
لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه اذ فى ذلك لا يصح
حذف المستثنى منه وتسليط عامل على ما بعد الا والتمساح
حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله لان نفى النفى اثبات هذا
بحسب العرف قوله على جميع الصفات وهو محال لان منها الصفات
المتناقضة كالقيام والقعود قوله عملا بالحذف اعنى حذف المستثنى
منه لا كما عرفت سابقا قوله صفة غير الثبوتية كالعلم والكرم
والشجاعة ونحوها قوله لا تزاد اتفاقا اى حتى من الاخفش الذى
جوز زيادتها فى الايجاب فانه جوزه فى غير من الاستغراقية
نحو قد كان من مطر وذلك ان فايدة من هذا التنصيص على
كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا
ان يكون معنى ما جاءنى رجل ما جاءنى رجل واحد بل
جاءنى اثنان واكثر فمن لتاكيد ما استفيد من النكرة
من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق
لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه الفائدة ظهر لك
وجه عدم جواز زيادة من هذه فى الاثبات قوله لتاكيد النفى
اى نفى مجرورها وان لم تباشر نحو ما جاءنى من رجل وامرأة

كما عرفت

كما عرفت قوله لان فتحة اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال
انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله
لا مضموما قوله لا حقيقة اذ لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى
ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفى سائر
التوابع العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على التابع و
بعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الى الله
فائدة تناسب هذا المبحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال
بين ارباب هذا الفن حتى صار من المصالح وهو ما تابع لم
يتبع متبوعه قوله فى لفظه ومحله اذ الثبت قوله ما اذا نعلم
غير علم ثابت حاولت فى اثباته حتى ثبت برفع غير وحل
اشكاله ان غير تابع لعلم ولم يتبع لفظه وهو ظ ولا محله اعنى
النصب على انه خبر لما بل يتبع محل البعيد اعنى الرفع على انه خبر
المبتدا فى الاصل فالمراد بالمحل الواقع فى النظم هو المحل القريب
حملا للالفاظ على المتبادر منها قوله اى برأه الله يعنى ان
فاعل حاشا ضمير الله تعالى من غير سبق ذكر لتعينه
على التفصيل المذكور من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب
والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل فى غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص قوله انتقل
اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه لدلالتها على ذات مبهمة

لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل غير زيد اى مغاير
قوله فوجب اى واقعة بعد متعدد ان يكونها موصوفها اه
هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المصنف تابع فان وقوع شئ بعد
شئ يستلزم وجود الشئ الثانى لفظا وانما اشترط ان يكون
مذكورا ليكون اظهر فى كونها صفة بخلاف غيرها فانها لما كانت
مستغرقة فى الوصف جاز تقدير موصوفها وفائدة تقييد
الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط فى المستثنى قوله
كل رجل الا زيد جاءنى اه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين
عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كما مشى به الفاضل الموافق على ظاهره فحجابه قوله لتعذر الاستثنا
عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم
دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور يتبينا وله جماعة غير معينة
ولا يجزم فيها الا يقينا وله المستثنى ولا بعده فيتعذر فيه
كلا النوعين من الاستثناء قوله ما جاءنى مائة رجل الا زيد
ووجه التعذر عدم تيقن دخوله فى المائة وعدم تيقن عدم
دخوله فيها قوله الا واحد والا رجلا والا حمارا فالاولان
المستثنى المتصل والثالث المنقطع قوله تيقن هو قيد للدخول
اى الدخول المتيقن الذى هو شرط صحة الاستثناء معدوم
قوله الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب لا يتفارقان
ومثل هذا الشعر قوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون

والعالمون

والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قوله والا
وجب ان يقال الا انه مستثنى مامن كلام موجب قوله مكان
زيد هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهى بيان معنى هذ
التركيب اى ان معناه القوم جاؤنى بدل زيد اى هو لم يجئ
والى فائدة لفظية نبه عليها بعض الائمة وهو ان سوى فى الاصل
صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى
مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر
عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط قوله ولم يبق
سوى العدوان اه سوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود
الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما صرح الشر فامسى
وهو عريان صرح اى انكشف عريان اى ظاهر دناهم اى جزيناهم
عدونا كما اخزانا وهما تدين تدان قوله وزعم الاخفش
ان سوى هذه بالمدحة بيانى النصب فى اخرها قوله اى لان
كنت منطلقا فان هنا مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك
انطلقت قوله قياسا على ما قرر من ان حذف حرف
الجر من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسى
ومن غيرهما سماعى قوله ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية
فانه يستدعى الفعل ولا دليل على الخاص فقدر العام

اى جزيناهم

خير كان ولجوابها

قوله وابدل الضمير لحدم ما يتصل به وهو كان قوله واجمت
اه وذالك لقرب المخرج قوله فالتقدير ان كنت منطلقا على تقدير
الكسر يكون للشرط قوله اذ لا ام نيه لما عرفت من انها لا تحذف
قياسا الا من ان وان قوله صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ
الحكم لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان يقال وقلما سبق
من ان عين سنها اقل قوله في حد اسمها مطلقا اى سواء كان
مبنيا او منصوبا قوله احوال مترادفة سميت بهذا الاسم لتحاد
صاحبها فكانها ترادفت عليه وركبته قوله اى يليها نكرة
اه تفصيل للاجمال الواقع في قول المص فان كان مفردا اه فانه
شامل للمفردة المعرفة والمفصول بينه وبينها مع ان حكمها في كاسيا
الرفع والتكرير وقوله ليترتب عليه لتفسير العبارة المجملة بقوله اى يليها
قوله اه الا ان الاضافة الى المفرد على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز
ان يكون معرفة ومفصولا قوله فلا امتناع اه لان الجنس يقتضي
لتعدد داخلا يتصور في مثل هذه المعارف قوله لا بعينه اى
لا يلزم اعادة ذالك الاسم السابق بل لو اتيت بغيره ايضا جاز
كما في لا زيد في الدار ولا عمرو فان عمرو غير زيد قوله لاشتهاره
ولقوله عليه السلم اقضاكم على قوله لا حول ولا قوة الا بالله
عن امير المؤمنين على عليه السلم ان معناه لا حول عن المعاصي
ولا قوة على الطاعات الا بالله قوله تزيد عليها الا انك اذا

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

فيه ان ... عن الطاعات ... لا حول عن المعاصي الا بعصمة الله ولا قوة على الطاعات الا بتوفيق الله ... منه

نحتهما

نحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان تكون
في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زايدة واذا رفعتهما يحتمل ان تكون
لا في الموضعين بمعنى ليس وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية
زايدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع
محمولا على موضع اسم لا للتبرئة ولا زايدة وان يكون بمعنى ليس
ورفعه على اسمه الى غير ذالك من الوجوه التي ستطلع عليها في
اثناء تفصيل الوجوه ويجوز الامران وهما كونه من قبيل عطف
المفرد على المفرد او الجملة على الجملة قوله وضعف المضعف هو نجم الائمة
الرضي قوله اى تاثيرها لما كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا
في المعرب وعلم التعميم جاز ايضا في معمولها المبني حمل العمل
على معناه اللغوي اى التاثير قوله واما الغرض وعرفوه بانه
طلب الشيء ولم يكن ذالك الشيء مطلوبا للطالب قوله من حروف
الافعال اى الحروف التي مدخولها افعال قوله حيث لا يرجى
ولو كان نرجو لكان المقام مقام لعل قوله الا رجلا اه لخره
يدل على تحصيله تثبيت الحصلة بالكسر التي يحصل تراب المعدن
والتقدير تثبيت تفعل كذا قوله يغني عن الاول فانه اذا ولا
لا يكون الا اولا وفيه لطافة قوله لكان الاتحاد اه اى الاتحاد
ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه فان المنفي في قولك لا
رجل ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخلت عليه قوله

انه المذكور اى فان المبنى لك بالاضافة هو اسم لا المذكور سابقا

قوله ويبنى على الفتح اى الثانى نظرا الى كونه نكرة وافظيا ويجوز

فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع موصوفه

كانه وصف للاول قوله على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب

فى العروض والاطراد قوله او محل القريب لانها تعمل عمل ان فمحل

اسمها المبنى نصب قوله وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا و

جب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فى قولك

لا رجل ولا امرأة انما كان لاجراء الحركة البنائية مجرى حركة الاعراب

فجعل المعطوف كان حرف النفى باشره وهو انما باشره حرف

النفى وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو انما كان تابعا اولى قوله

لمظنة الفصل لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته انه هو على حرف

واحد قوله فى قول الشاعر وهو الفرزدق فى مدح عبد الملك

بن مروان وقوله ارتدى وتازرا اى جعل المجد رداءه وازاره

وهو كناية عن شدة اهتمامه قوله فى نحو اب اراد به الاسماء

الستة فان اللام المحذوفة منها لا تعاد الا حالة الاضافة

قوله من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع قوله حين يضاف

كذا فى اكثر النسخ المصححة وفى بعضها حين لا يضاف بزيادة

لفظة لا على لا ولا الفرق بين التوجيهين ما سيتلى عليك قوله

باظهار اللام الباء للسببية وهو علة عدم الاضافة قوله من حيث

هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه

الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا

قوله وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف الذى هو

ابوك اصل لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف

اللام واضيف صار المضاف معرفة فغى ابوك تخصيص اصلى و

تعريف حادث بالاضافة واب لك لتشارك ابوك فى التخصيص

هو اصل معناه قوله او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول

اعتبر فيها ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال

اعتبار الاضافة باللام بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر

فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيها انه فى صورة المضاف وانه بهذا

الاعتبار مشارك له قوله لمرجع صلة الثبوت قوله فى النفى قال

بعض الائمة ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق

النفى وهو الحق قوله بل هما مبتدأ وخبر لانه لا اختصاص بقبيل

واحد وهو الاسم اعم منه بمجاز تحقق علامة الشيء بدون ذا

قوله بحسبك درهم فان حسب غير داخل فى تعريف المضاف

اليه المذكور مع انه مجرور وذلك لمشابهته بالمضاف اليه

قوله وكذا معطوف على قوله مثل قوله اى ملفوظا كان يريد

ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوفة ردا على الرضى

حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا

سماعي لا قياسي قوله منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ فلا
يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه قوله في المتن في المثنى
في قوله هي معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير اه قوله علامتها
ان يكون انما قدر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يوافق المعنوية كون المضاف
لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا
مع ايرادها معنى فلا يحمل عليه الكون قوله على التقديرين ممتنعة لعدم
افادة التعريف والتخصيص فيهما قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة
فيهما لامية لافادة الاختصاص اي اختصاص العموم والشمول
المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير
اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا للاحاطة جزئي
كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع
اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا والا
لزم فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة و
الجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق
فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى
الجزء والى الافراد قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام
زيد يراد به وصفا غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك
بحسب الخارج او الذهن فحينئذ لا يكون علما لغير معين على خلاف

وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا
يستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله ولقد امر اه فان المراد
لئيم غير معين والا لما في مقام المدح ولا استغراق غير ممكن و
القرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة اجزاء فمضيت
ثمة قلت لا يعنيني وثمة حرف عطف والتاء لتانيث اللفظ كربة قوله
هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه قوله في نحو غير مثل
شبه ونظير وسواء قوله لتوغلهما في الابهام فان مماثلة زيد في صفة
لا يختص بذات وكذا مغايرته فانه يشمل كلها في الوجود قوله تحصيلا
للحاصل قال نجم الائمة وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله بل فيهما وال تعريف
والحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة فانالت ما اقتضاه الوضع الاول
فعلما لم يكن لاضافته وضعا ثانيا لم يترك مقتضى الوضع الاول فلو
اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قوله قال ذو الرمة
كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمل عن حال سلمى والاثا
في جمع اثفية وهو واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر
عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال
اي ما مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حواج بيت

فانه لما كان غير منصرف لم يكن فيه تنوينا حقيقة تسقط الاضافة
الا انه في حكم اسم المنون حيث انه قابل له لو لم يمنعه منه مانع
قوله لا دخل في ذالك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال
الثاني مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة الاتية مبنية
على افادة التخفيف قوله كان الانسب لان ما هو متفرع عليه اعني
التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه
مذكور ضمنا قوله لكثرة لو لحقه من مخالفة الفراء فيه والاستدلال
عليه قوله شوب مصادرة لان اثبات المطلوب قوله بادخال
رب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم استنادا الى
ان الضمير الراجع الى النكرة في حكمها قوله وفيه وجهان اخران
اما وجه قبح الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب
ففيه تكلف حيث جعل الفاضل مشبها بالمفعول فنصب قوله فاتحد
اه يعني ان اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله
وفاعل المفعول وههنا قد اختلف فان الحامل هو النحوي في
الجايز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمحمولية ليكون راجعا
الى المسئلة قوله على تقدير الاول من التقديرين الحاصلين على
تقدير كونه ردا لاستدلال الفراء قوله معنى اخر فان معنى الاول
هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه قوله متاول بمسجد الوقت
الجامع وذالك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع

في ابطال دليل الخصم وابطال ما يتوقف على اثبات المطلوب

للناس

١٣٧

للناس في مسجده للصلوة فاضافته مثلها في قولهم سيف شجاع
قوله وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من
قبيل اضافة العام الى الخاص قوله الساعة الاولى وهي اول
ساعة بعد زوال الشمس قوله الحبة الحمقاء لانها تنبت في مجاري
السيول ومواطي الاقدام فيلحطها الزوال قوله هو جانب الضمير
راجع الى الجانب اي الجانب جانبه لانه يكون في الجانب جزء
من المكان والمكان واقع في جانب الغربي والمقصود ان الجانب
جزء وجانب من نفس الغربي الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان
المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء من الغربي الذي
هو الكل فيستقيم قوله قطيفة جرد القطيفة كساء له خمل كثير
ومعنى قطيفة جرد قطيفة متعرية عن الخمل اي ذهب خملها
من كثرة اخلاقها قوله لعوجون الفراء اضافة احد المترادفين
الى الاخر وتبعه نجم الائمة وهو الحق عندي لوروده في كلام
امير المؤمنين علي عليه السلم كثيرا لكن ان يكون لفظ المضاف
اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان قوله سواء افاده
اشارة الى ان لفظ تخصيص الواقع في عبارة المصنف ليس بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف حتى يخرج منها التعريف بل هو من الخصوص
فيشمل المثالين كليهما قوله ففيه خفاء لان الشيء عند جماعة
يشمل الموجود الخارجي والذهني والعيني كذالك فلا عموم ح

بنزلم ٣

ويزول الخفاء بما ذهب اليه اخرون من ان الشئ بمعنى الموجود
فى الخارج والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيه كا
لطبايع الكلية قوله وسعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب شبه
بالذم اى ان بطنه مفتوحة مثله قوله وهو فى عرف النحاة
لان بحثهم عن اواخر الكلم وعند الصرفيين ما سلم اوله ووسطه
واخره من حروف العلة قوله بعد السكوت نحو وصول وبيس
قوله حقيقة او حكما حقيقة ككاف التشبيه وواوه وفائه
او حكما كالضمير فى اكرمتك والياء فى غلامى فانها لاتصالها
فى حكم ابتدائها قوله بغيره اى المنصوب والمجرور قوله واني اه اوله
قد باحلك انا الحجاز ولا ارى ذو الحجاز اسم سوق بمنى وارى
على صيغة المفعول بمعنى اظن ومعناه ان قضاء الله وقدره
امر لك هذا الموضع الشريف واقسم بالله ان هذا الموضع ليس
اريك قوله وتقول اى اعلم انه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة
الحكم والحس الى نفسه قوله الاسماء الاربعة اى اخي وابي وحمى وهني
قوله بالحركات الثلث فمى وفم فانه مثل يد فى حذف اللام و
جعل الاعراب على العين قوله وضع وصله بيانه انهم اذا ارادوا
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاءنى
رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه قوله لكان اشمل لشمل
الاعلام حكم خاص كرد المحذوف والقلب ونفى اضافته الى المضمر

لتنتفي

لتنتفي تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء اليه قوله
كالكاهل وهو ما بين الكتفين قوله يا زيدا العاقلاه فان ضمة
زيد وفتحة جبل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب
فى العروض كما عرفت قوله فلو جردتا اه بان يقوم مقامهما غيرها
قوله الرجيم اى المرجوم بلعن الصالحين او المبعد عن رحمة الله قوله
يدل دائما اى فى جميع استعمالاته قوله لا تقع صفة لانه انما تجئ
بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب يعرفه قبل
ذكر الموصوف فلا يجوز ان يكون صفة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان الانشائية
لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا
معرفا له ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم
ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها فى
حكم النكرة حيث يصح تاويلها بها كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه
قام رجل ذاهب الاب قوله يعنى بصفة اعتبارية اشارة الى دفع
اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس حال
معنى فى المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة
حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به قوله
والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش
وصف النكرة المخصوصة بها قوله بمنزلة فيعل وفى اه لكن ضعف يفعل

اشد من قاعدون لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاكثر
بخلافهما فى الصفة فانهما علامتان قطعا قوله ضمير الغايب
اجاز الكسائى وصفه استنادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله المادح والذام اى
كما انها لا توصف بوصف يفيد ايضاحها فكذلك لا توصف وصفا
يفيد المدح او الذم قوله اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم
الالتباس فيهما واما الغايب فلان احتياجه الى المرجع الحقه بهما
فى عدم الالتباس وانما كان العلم اعرف من الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة فى الموضوع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة
فان تعيينه فى الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع
الاشتباه فى مثله فلهذا احتيج الى الصفة الرافعة له وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة با
القلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه فى المرتبة واما
المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد
انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم
ان سيبويه استثنى من اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله
فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه راى فى المنام كان
الله تعالى نجاه من اهوال الحساب فسال عنه فقال انه جزيل الثواب لهذا
السبب قوله مع صلة قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب اكثر

الى ان تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب
قوله انسان بدليل الاشارة والمرود قوله بل رجل فهم من تذكير
الاشارة والصفة قوله يعنى المعطوف لان العطف معنى مصدرى
فلا يكون من التوابع قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحشى
دون توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة او
نسبة شئ اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والتم
تدارك صحة بقوله نعم وتابع اه قوله نسبة الى شئ نحو زيد وعمرو فى
الدار او نسبة شئ اليه نحو جاء زيد وعمرو قوله والنسيان اى الكاتب
قوله وقيل قد يجوز عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا
من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا
بوجه قوله لا يضاف الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى
متعددا فيجب ان يقال ان بين الثانية حتى يكون مدخولها ايضا
مدخولا للاولى فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار
وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه فى القران
وفى نسخ الادعية الماثورة المكتوبة فى زمن اهل البيت بل
تدعرضت عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وحمل الاشعار

على الضرورة ليست لضرورة **قوله** لقصد عدم التعيين وحاصله
ان الضمير وان كان عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا ان اضافة
السخلة اليها في حكم الانفصال لكان الاضافة مفقودة **قوله** او مجهول
اه حاصله ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع الى شاة لا الى
الشاة المذكورة بعينها اى سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة و
اعلم ان هذا شاذ لان الاذان يقصد ما قصد بالاسم الظاهر السابق
بعينه فجعله عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا
الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذى جعل جوابا ثالثا لنا مغوحا شذوذ عطف المضاف
الى الضمير على معمول لدب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل
اللارى من انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا اخر لان ذلك الشذوذ الذى جعل جوابا ثالثا غير
هذا الشذوذ الذى ذكره الشارح في الجواب الثانى واندفع ايضا
ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه
ان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج فى الجواب
الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضمائر الراجعة الى النكرات
المخصوصة نكرات **قوله** لا بها فاء السببية جعل الشارح لهذا
الجواب ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء للعطف والثانى
تخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم تكن

بينهما

١٤٠

بينهما سببية لانها يصير ان ح بمنزلة شئ واحد فيكفى رابط المعطوف
عليه للمعطوف وهذا مما ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر
ما معناه ان الجمل التى يلزم فيها الضمير كالصلة والصفة اذا
عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او لغير ذلك جاز تجرد
احديهما عن الضمير اكتفاء باحتها لان ذلك الربط يجعل المجموع
امرا واحدا تقول الذى جاء فتغرب الشمس زيد لان معناه الذى
يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد
لمعنى فى الجملة الثانية وابطالها بما ربط به المعطوف عليه وهو
ان ليس بسبيل تاما قوله ويمكن الجواب اخر بتقدير الرابطة
قوله بسببه الضمير راجع الى طيرة **قوله** اى وقع العطف بالعرض
من هذا اصلاح عبارة المتن لان العطف ليس على معمولين بل على
معمول لهما فاصلحت العبارة بثلثة وجوه احدها اصلاح النحو
حاصله ان عطف المسند الى مصدره من قبيل وقد حيل بين
العير والنزوان وذلك المصدر هو نائب الفاعل والتقدير
اذا عطف عطفا اى وقع بناء على وجود عاملين مختلفين
لم يجز اى امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها
اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة
والتقدير اذا اميل الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين

لهما ثانيهما وهو الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المص
مضافا مقدرا قوله ما كل سوداء اه فان قوله بيضاء عطف
على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة
والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل ما استقبحته ظاهرا
فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسنته مستقبحه ظاهرا فهو قبيح في
نفس الامر ولا كل ما استحسنته ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبرا
بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الخلقة
والشحمة عكسها قوله اكل امرء اه فان قوله نار عطف على امرء
المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على امرء المنصوب و
العامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار
والتقدير اكل امرء رايتيه تظنينه رجلا كاملا في الرجولية
وكل نار رايتيها توقد في الليل تحسبينها نارا كالنيران
المضيئة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق
على ما هو عادة العرب قوله بحسب الظم جايز اه الغرض من
هنا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان الثاني في هذه
الشرطية مناف للمقدم لان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضيان
التحقق فالتقدير اذا وقع العطف على عاملين وتحقق
وثبت لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف
يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب

الظم

الظم متحقق والمتحقق بحسب الظم لا ينافي الامتناع بحسب
الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها
جايزة بحسب الصورة قوله عند الجمهور اي المتاخرين والا فا
المتقدمون قد اطبقوا على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده
في القران العزيز وفي كلام الفصيح قوله لم يقو ان يقوم اه
هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف
حروف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد لعدم لزوم
لاحد القلين وفي العامل في المعطوف مذهبان
اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو
الاول بواسطة الحرف وثانيهما وهو عندي مذهب الفارسي
وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب
سيبويه هو الاولى قوله في الدار امنا الحجرة عطف على الدار
العامل فيه وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء قوله
على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل
واحد قوله نحو يريد ون الاية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف
يجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقام
مكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه
السابق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل

استشهد لهما بالاية الكريمة قوله منسوبا لحو ضرب زيد قوله
او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد قوله اى التاكيد اه دفع
لما قيل ان قوله او الشمول لغو لظهوران كلهم فى جاء القوم كلهم
يقرر امر المتبوع فى الصيغة يفيد ان النسبة الى جميعه لا الى
بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع فى النسبة شاع بينهم
فى التفصيل المذكور وليس فيه شمول حتى يغنى عن ذكر الشمول
قوله ثلثهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة
مضافا الى العدد الى ضمير المتبوع وذالك من الثلثه وما فوقها
ولكن لا يوكد الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل
ذكر التاكيد حتى يكون تاكيدا قوله اى مكررا اه لتصحيح الحمل
قوله فى حكم تكرير اللفظ او المخالفة للضرورة نحو اجمع واخوا
قوله مطلقا اصطلاحيا او غيره قوله فهذه الكلمات فينبغى ان
لا يذكرها كما لم يذكر حسن بسن وفائدة مثل بسن تزيين
اللفظ قوله يمكن استنباط اه كان ليقال اما الاتمام فلان
العموم هو تمام الافراد والاجزاء وما ارى فلانه تمام الشمول
او العموم هو التمام واما البيان فلانه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد العام
باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين
تباين قوله تغليبا فان الاول الحقيقة هو النفس قوله ولا

بحث البدل
اه اى لا حاجة لهم الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء
مغن عن ذكر بقية الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا
اكد المرفوع المتصل البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربتما
انفسهما وضربوهم انفسهم قوله يليان العوامل فليك فلا
يقعان حتى يلزم المحذور قوله فلا يتقدم والجزء ولى
يقدم اجمع على اتبع قوله اى يقصد النسبة اليه اه اشارة الى
ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقص كما ذكره
فى تعريف العطف وقد مضت الاشارة مجملا الى ان بعضه
مااذا وان اردت تفصيلا تطلع به على جميع تعريف التوابع
فاستمع لما ستيلى عليك فنقول عرضنا المص البدل بانه تابع
مقصود بما نسب اه وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاء زيد
اخوك فالذى نسب الى المتبوع وهو جاء وليس المقص منه
اخاك بل المقص منه المجى المنسوب الى زيد واخوك مقص من
اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه فجعل الجار والمجرور
متعلقا بالقصد المقدر فصار حاصل التعريف ان البدل
تابع مقص اى قصد نسبة شى اليه بسبب نسبة الامر الذى
نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجى الى اخوك بسبب انتساب
جاء لنا الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع اله وسيلة الى
اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل

المحشي واعتراض على الشارح ليس في محله فراجعه قوله اى دون المتبوع
او ضميره دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى
متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا قوله بنسبة ما نسب اليه
اى لو لا يكون نسبة المجيء الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل
مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون معتبرا لكون
النسبة اليه مقصودة ابتداء بل نسبة المجيء اليه توطئة لانتسابها
الى تابعه قوله سواء كان ما نسب اليه اه اى سواء كان ذلك
الشيء الذي نسب الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى
غيره كالمثال الثاني فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم
لا الى المتبوع وهو زيد قوله قتال فيه فان الشهر مشتمل على القتال
لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو ليس
بمطرد والاولى بها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي
بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا لاشتمال الظرف
على المظروف بل حيث كونه دالا عليه اجمالا لا تبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له وهذا
هو الذي فسر به الشارح الملابسة والاحسن ان يجعله وجها
للتسمية ويجعل الملابسة وحمل كلامه على هذا كما قال الفاضل
اللاري بعيد قوله وان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل
عليها زيد كيف ولو اتحدا مفهوما لما كان الثاني تاكيدا

لا بدلا قوله الاسناد الى الثاني يظهر من قولك اكرمت زيدا
اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذلك الامتنان على المخاطب
والحال اردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك قوله نظرت
الى القمر فلكه اه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه في هذين
المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم
المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر مصحوبا الى الاسناد
الى فلكه اجمالا وكذا في المثال الثالث اذا سئل عن المتكلم بهذا
التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة
الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله لذلك يكون
المص نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل و
اما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال
ايضا لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه
فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا
به قوله واستحسنه اى طلب منه ان يحمله على حاشيته قوله فيما سبق
في قوله وقال بعض المحققين اه قوله اذا جعلته بدلا قال بعض
النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك
ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح
النكاح لان الغلط واقع فيما ليس مختص بالنسبة وان اراد

البدل لم يصح النكاح اذا لغلط فيما وقع المبنى وهو مقص بالنسبة
قوله افيد لمتناول لصورة النداء قوله الا لمن يعرف ناه قوله
يعرف كيف ب حل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورد
الفاضل المحشى ان هذا الحد لا يضح الامر عرف ماهية المبنى
على الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبنى هو الذى لم
يختلف اخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرد منه اى الا
سم المبنى فعرفه بهذا التعريف واخذ مطلق المبنى المعلوم له سابقا
فيه فان المبنى فى قوله مبنى الاصل نكرة مطلقة لان اضافته الى
ما بعده لفظية فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا
تعريفا لمطلق المبنى فكانه قال المبنى مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب
مبنى الاصل فقد عرفت ان هذا المبنى الذى وقع جزء التعريف ايضا
مطلق فيلزم تعريف الشئ بنفسه قوله او غيرهما كافتقاره الى الا
شارة الحسية قوله كفى جار فانه شابه لتنزل الواقع موقع انزل قوله
بالفتح اى فتح يوم على انه اكتسب البناء عن المضاف اليه اعنى اذ واما
على قراءة الكسر فهو معرب والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله
اعنى المضاف والحروف المقلدة بخلاف المضاف قوله لمنع الخلو
لا منع الجمع لجواز اجتماعهما كهؤلاء ولا للشك ليكون الحذف اسد
قوله من حيث حركات اواخره اى كون حركات هذه الحركات
القابا للمبنى انما هو من حيث حركات اواخره لا من حيث نفسه كما هو المتبادر

من قوله

من قوله والقابه فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم
والمفتوح والمكسور قوله لا ان هذه الالقاب اه كما هو المتبادر من
اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما
هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشئ عبر به عن شئ اخر
ام لا وهذا هو متعارف اللغة قوله واثره المترتب لا مطلق
حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله نحو من الرجل
اه فنون من هنا مفتوحة وفى الثانى مكسورة وفى الثالث ساكنة
اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكسر
يناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين
واما كسر الثانية فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل
فى التحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى
الاصل قوله لا باسماء الاصوات فانها ليست باسماء لعدم وضعها
لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء قوله لهذا القيد اى
بقيد الوضع احد الامور على كل واحد من التفسيرين اما على
الثانى فظ واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان
موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث
انه يحكى عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب
قوله عند الحجازية اى كون ما عاملا مخصوص بلغة الحجاز
كما عرفت قوله الى ضربين الى نوعين مع قوله واتما بداء بالمتكلم

عكس ترتيب اهل التصريف قوله اجتماعا من البصريين وذهب
الفراء الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو
التاء وان عادة تعمد عليها حال فصلها عن العامل لتستقل با
لتاء لفظه قوله اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب
الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه مجموعها اسم
ثالثها ما ذهب اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير
وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد قوله فان الضمير دفع لما
يتوهم من عدم اشتراك ما الضمير بناء على ان التاء جزؤه فاشار
الى دفعه بقوله فان الضمائر قوله ستين كلمة فان لكل واحد من الضمائر
الخمسة اثني عشر فضرب الخمسة في الاثني عشر يبلغ ستين وضربها
في الثمانية عشر تبلغ تسعين قوله عللا ومناسبات اه كقولهم
انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبتدأ الكلام والهمزة لها
مبتدأ المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت
معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث انها متولدة
وزيدت الالف لبيان الفتح وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة
بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها
الواو في المخرج وكسر التاء للمؤنث لان الكسرة تدل على التاء علامة
التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وانما فتحت في
المذكر طلبا للخفة وضم التاء لئلا يلتبس الفا التثنية بالالف لالا

شباع

شباع وزيد في الجمع المؤنث نونا ليكون المؤنث مساويا للجمع
المذكر بالحاق زيادتين في اخره الى غير ذلك من التعليلات
المذكورة في المطولات قوله صفة جرت اه انما قيد بالصفة
لان الفعل اذا جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير عند
البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها
على غير من هي له بان تقع صفة او صلته او خبرا ونعته قوله
ليكون اشمل من نحو الاعتراض وشموله اما من جهة اطلاقها
على من يعقل او مخصوصها بمن لا يعقل لكنه اكثر افراد قوله على
ما هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف قوله وانما يصح ذلك اه
اي وانما يصح كون هذا المثال واضرابه مثالا لكون الفعل مسنيا
الصفة جرت على غير من هي له لانا كان ضمير الفعل فاعلا حتى يكون
الصفة خالية من الضمير فيكون ابرازه لما عرفت اما لو جعل هذا
الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فلا ابراز انما هو لغرض التاكيد قوله
ولكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا
اي يصح ما ذكرت اذا هي وانما كان للتاكيد ولكنه تاكيد لازم
لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من
شانه اللزوم لرفع اللبس في صورة ثم ان الشارح لعله انحزم بانه تاكيد
استدل بالمثال المذكورة لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا
لما قيل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع الفاعلين وانما

على ما روى عن الزمخشري فيكون مثالا لما نحن فيه لانه نحن
فاعل لا تاكيدا ولا علامة فى الصفة تدل على استناد الفاعل
قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربة قرينة على انها صفة لهند قوله
بايراده عليه للطعن فى اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف
فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وان لحقه الطعن
فى ثانى الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل قوله شبيه بالمفعول
فى النصب كونه فضلة مثل فى هذا المقام اى مقام اتصال الضمير
خاصة قوله حرف جر قال بعضهم كانه جعله فى حكم حرف الجر محمولا
عليه فانه فى معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لما كان كذا فى
معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد قوله فى الوسط حكما لشدة
امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول
قوله كما فى لعل فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات بل اربع لان الفاصل
بين اللامين حرف واحد قوله وجملة معطوف على نحو زاد قوله قبل
العوامل اى اللفظية لانها المتبادر عند الاطلاق قوله وذلك
التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط
لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدرة فيها لام كى معناه سببية
ما قبلها لما بعدها فالسببية انما هو التوسط لا التسمية على
ما لا يخفى قوله وكون المبتدا ضميرا نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس
اذ الضمير لا يوصف كما عرفت قوله لامتناع اللام بيان لوجه

الشبه

الشبه اى كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فجوز
وصف المعرف به لقوته منها فيحتاج الى ضمير الفصل قوله على انه خبر مبتدا
ما بعده قوله غير معهود فهو جرى بالتاكيد قوله معنى الكلام و
يقع اه حاصله ان يراد بقوله يتقدم بعض معناها لان معنى التقدم
الوقوع تقدم واريد هنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة و
ح فقول الشارح متقدما بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى
قوله متقدما لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة لعله محصنة
منه فيتغاير فيكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق الجملة
ضمير بعينه محصنة وفرد من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على الفاضل
الهندى حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكن فى الذهن فالجملتان ح بمعنى واحد وظنى ان هذا اه
واقل تكلفا من كلام الشارح قوله واذا كان اى الضمير نحو قل هو الله احد
قوله دعا به علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى الشان
يسمى به وقيل انما سمى ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله
الا فى الكلام لشان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان
قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه تسمية بضمير الفصل قوله و
يحسن تانيثه اه لانه المسموع من العرب واما تانيثه بتاويل بالقصة
من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هى زيد قائم فمخرج قياس قوله
ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما

قولك هو زيد قائم وجاز لكنه خال من التناسب معنى

اى بين الموصوف والصفة قوله فى هذا الحكم اى الحكم على هذا الضمير

بانه يفسر بالجملة قوله يلزم استدراكه اه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم

ح والكلام تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير

الشان فينقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه نظر لان

ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى يبينه لوجوب تفسير

هذه الجملة دون امر اخر من حروف تفسير او تمييز قوله فعلى هذا اى

فعلى قولنا والظاهر ان قوله اه لولم يحمل التقديم على ما ذكرنا

بقوله ولا يبعدان يقال اه قوله انتقض القاعدة اه وجه الانتقاض

ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد

فى قولك الشان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج

من تفسير التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع

واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان من الحد فيخرج به مثل هذا

الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان فى اصطلاح ارباب

الفن قوله بلا دليل عليه اه فى اللفظ وانما قلنا ذلك لان فى

قوله ان من يدخل البيت قرينة معنوية وهو ان كلمتان لا

يدخل على كلم المجازات لاقتضائها الصدارة والكنيسة معبد

النصارى والجوازر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية

وكنى به عن اولاد الحسان وبالظباء عن البنات الحسان

قوله

قوله اقوى شبها لان فيها فتح الاول كالفعل قوله وحكموا عطف

على قوله قد دروا عليها قوله اى اسماء وضع اغا قال ذلك لان

المفرد بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة

الغرض دفع الاعتراض الذى اورده الشارح على عبارة

المص وتقديره ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية

لزم تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة اذ الاشارة

فى الحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ضمير

الغايب والمعهود وغيرهما فالشارح حمل الاشارة على الاشارة الحسية

وهى الامتداد التخييل الواصل بين المشخص وما يصير غاية لذلك

الامتداد على التجوز قوله التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فان

من كانت المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله

معنى الفعل فانه يفهم من الخبر الى المبتدأ معنى فعلى تقييدى

فاذا قلت زيد قائم فهو فى معنى زيد مقيد بالقيام وهذا مبنى

على مذهب ابن مالك النحوى حيث يجوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل

معنى الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت قوله تقدم اى تقدم

لفظا مشاء مع انه حال عن ذان وذين ليكون الضمير فيه قريب

المرجع اعنى قوله المذكر بلا فاصلة قوله حاصل الغرض من هذا

التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان

قوله وهى مبتدأ راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها

وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليها المجموع خبر وعلى
هذا فقول المص مثلا والمثناة ذان وذين ليس جملة مركبة من
مبتدا وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهمه ظاهر العبارة
بل هو مفرد مقيد بحال معطوفة على مفرد مقيد بحال وهكذا
الى اخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في
بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي اسماء الاشارة
غلط فانه جواب اخر لكن الش لم يرتضه فعدل الى غيره على احد
الوجوه وقيل ان ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتدا و
لساحران خبره وقيل اسمها ضمير الشان محذوف **قوله**
يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها **قوله** على سبيل
اللحوق والعروض دفع لما يرد من المتبادر من اللحوق اتصاله بالاخر
وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض **قوله** فهو ليس في الحقيقة
منها يعني من فوايد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه
وان اوهمه شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة اى حروف الخطاب
خمسة وهي له كما كم كن **قوله** وخمسة من انواع اسم الاشارة
وهي ذا وذان وتا وتان واولا **قوله** ترتقى الى ستة وهي تا
وذى وتي وته وذه وذهي الا ان نوعها واحد حاصل في ضمن
احد هذه الافراد **قوله** على سبيل التشبيه مثل ان تستعمل في الزمان
كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا باستعارة ما هو موضوع

للمكان

للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام
اى مواضعها **قوله** يعني لا يكون هذا بيانا لحاصل المعنى لان كان
فيه مقدرة والا لكان خبرها لا تمييز **قوله** من الافعال اه
فان الافعال الناقصة كما قال نجم الايمة لا احصر لها فيجوز ان يكون
منها **قوله** والمراد بالجزء التام هو الذي يكون جزء مركب اذا
انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزء الى انضمام امر اخر كا
لفعل من قولك قام زيد فانك اذا حللت هذا المركب يكون
قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيد فاعلا لا يحتاج
الى شيء بخلاف نحو قولك جاء الذى قام ابوه فان الموصول لا
يكون جزءا من هذا التركيب المركب الا بانضمام الصلة اليه
معناه اللغوى وهو المتمم للشيء مطلقا **قوله** اذ وحيث فانهما
يحتاجان الى صلة اعني الجملة التي يضافان اليها من غير عايد
قوله كاسم الفاعل فالضارب بمعنى الذى يضرب **قوله** لتشبه
اللام الحرفية في اللفظ **قوله** بالحقيقة والشبه معا فالضارب اسم
بمعنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام موصولة
وكونه مفردا بالنظر الى مشابهة اللام التعريف **قوله** وبئرى
اوله فان الماء ماء ابي وجدي وطويت اى بنيت بالحجارة
قوله او ما يقوم مقامه وهو الالف واللام وفروع الذى
كاللذان واللتان ونحوها **قوله** من تذكيره كما يذكر مثلا

ان الحال والتميز لا يخبر عنه انه يجب بتصدر الجملة الثانية وهى
الجملة التى تكون الموصول مبتداؤها قوله وجعلته الا ان المطلوب
ان تثبت للموصول الحكم الذى كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولما لم يكن
ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لتصدره مبتدا فلا يكون نايبه
وهو الضمير العايد اليه مكانه قوله الذى ضربته زيد والفرق بين
الجملتين انك اذا قلت ضربته زيدا فربما تخاطب من لا يعرف ان
لك مضروبا فى الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا مضروبا لك
لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى ضربته زيد فلا تخاطب
الا على الوجه الثانى لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما
للمخاطب قوله ليصح بناء اسم الفاعل اه فتقول فى الاخبار عن زيد
فى المثال المذكور الضاربه انا زيد والمضروب زيد بخلاف عجبت
منه اى بخلاف الاخبار عنها معا فانه جايز قوله وامتنع فى
الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربت
غلامه يصلح مثالا للام ولما قبله فلذا لم يمثل له قوله اذا جعلته
الضمير اى الضمير الذى فى ضربته واما غلامه فهو خبر الذى
وضمير الموصول يجب ان يكون فى الصلة قوله وتامة اى غير محتاجة
الى الصلة او صفة قوله وقيل او الى موصوف فكانها تامة بنفسها اه
قوله الا فى التام ما الصفة وعن الفارسى انها جاءت تامة ايضا
كقول الشاعر وكيف اذهب اصرا او ادع له وقد كان الى بشر بن مروان

ونم

ونعم من هو فى سر واعلان اى نعم شخصا هو او رجلا هو فمن
منتصب المحل على التميز قوله ايا ما تدعوا الاية اى اى اسم تسموه
سبحانه وتعالى بها فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر
صلتها هذا مذهب سيبويه وخالف الكوفيون وجماعة من
البصريين لانهم يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
قال الزجاج ما تبين لى ان سيبويه غلط الا فى موضعين هذا
احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها
اذا اضيفت وقال الجرمى خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت
الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا
انها فى الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبره ومفعول
لننزعن اما محذوف والتقدير لننزعن بعض الذين يقال
فيهم ايهم اشد او انه علق عن العمل بالاستفهام او يكون
من كل شيعة ومن زايدة على مذهب الاخفش قوله فيمن قرا بالضم
واما من قرا بالنصب فهو معرب ومفعول للفعل قوله قال الشيخ
الرضى قد اخرجنا فى اول الكتاب عن هذا واخترنا ما ذهب اليه
البعض قوله ان يكون هذا اى كونه بمعنى الامر المطلق الا نادرا
وهو لفظان احدهما قرقار اى صوت من التصويت وعرعار اى
تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة الصبيان قوله معرفة اى علم جنس
كسبحان فانه علم جنس للتسبيح عن الامر الفعلى للمبالغة قال عبد

مركامن ذاقت مذاهبه ونعم

عبد القاهر اصل نزال انزل انزل ثلثا او اكثر والثلاث وما
فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحق الفعل الياء التى هى
ضمير المؤنث دليلا على التكرار كما قال انزل انزل انزل اذن مؤنث
كانزلى قوله وبين وجهها حاصل ما ذكره ان عليك اسم فعل منقول
من الجار والمجرور واصله وجب عليك اخذ زيد واصل دونك
زيدا خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض
حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل
ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب فمعنى هيهات
اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان
اى ما اسرع والتعجب هو التاكيد والمبالغة كقطام وغلاب
هما علم امراة قوله او غيرذلك مثل تسكين البهيمة او حملها على الشرب
قال نجم الائمة وانا لا ارى منها من ارتكاب كون هذه الاصوات
التى يصوت بها للبهائم افعالا بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك
لان الله تعالى جعلها فى فهم المطلوب منها كالعقلاء قوله اسمين
او فعلين اه هذه المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما
تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم
وفعل نحو بخت نصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن قالوا انه
وجد عند صنم اسمه نصر ولم يعرف له اب ونصر من باب التفعيل
يس بينهما نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة

ولا

ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة وقوله لا فى الحال ولا قبل التركيب
تعريض بالفاضل الرضى حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية
وهو عدول عن شمول العبارة بلا داع قوله مجرى الاسماء المبنية
فى الجريان على طريقة واحدة وقوله تأبط شرا ان قيل كيف
يتمشى خروجه عن هذه الضابطة مع انه مبنى قلنا بناؤه من جهة
النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها قوله
وتعيين النسبة اه اى ان ادعى منع وعين النسبة الواقعة فى
كلام المص على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد ارتكب امرا
صعبا لانها نكرة فى سياق النفى فتفيد العموم قوله لا تدل
على النسبة اصلا والدلالة على النسبة العطفية انما تحصل مع
الفحص عن اصله وانه مركب من اى شئ قوله كل من خمسة عشر
وحادى عشر فانه حاله الثانى ما كان الجزء الاول على وزان
الاعداد الاصلية قوله والمشتقة منه اى من العدد الزائد
فان حادى مشتق من واحد وهو زائد على العشرة لان
اصل حادى عشر احد عشر كاستسمع قوله حادى وعشر لا
اختلال المعنى لان معنى حادى عشر واحد من احد عشر واقع بعد
العشرة ومعنى حادى وعشر مجموع العشرة والواحد قوله قبل
التركيب مبنيا كسيبويه ونفطويه فانه يبقى على ما كان عليه
قوله وجوابه حاصلا ان المراد بالتضمن اعم منه فى الحال

او فى الاصل وحادى عشر فى الاصل واحد من احد عشر غير واحد
الحادى بان اخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف
فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما فى الداعى **قوله** والمراد به ههنا
اى فى باب المبنيات **قوله** لا المعنى المصدرى وهو المعنى اللغوى
والاصطلاحى المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر عن معين اه فان
ان فيه مصدرية فمعناه التفسير وهو لا يتصف بالبناء على ما
لا يخفى **قوله** ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب كهن كناية
عن القبيح وكفلان وفلانة بل بعضه اعنى المكنى به المبنى **قوله**
ولا كل بعض اى ولا كل ذلك البعض المبنى فان كثيرا منه ليس
من هذا كالضمير الغايب من وما اذا عرفت معنى العبارة
على هذا النمط خلص لك سداد قول الفاضل المحشى حيث قال
لعل قول الشارح ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى
به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ انتهى **قوله** و
يتعذر تعريفها اى لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد
من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا اعرض
عن تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايضا
فى الامالى حيث قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة
يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب
واما لنسيانه وذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد به

بعض

بعض معين من افراده كان يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو
وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال
بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه لا يصدق
عليها انه بعض الافراد **قوله** يصدق على غيرها ايضا فلا بد فى
معرفتها من تعدادها مفصلة مبنية باسمائها وضع الحروف
اى انشائه فان الاصل فى وضع الاسم ان يكون على ثلثة والحرف على
اقل **قوله** من حيث هى لا تستحق اه الا من حيث وقوع المفرد
موقعها الجملة انك قائم فى قولك بلغنى انك قائم بالنظر الى نفسها
لا تستحق شيئا منها اما بالنظر الى قبلها مقام الفاعل فيقال
انها فى محل الرفع وفى هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط
حيث قال وانما بنى كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبنى
وهو الجملة اه وذلك لان الاصل معرب وكسرة كسرة اعراب
وتنوينه تنوين **قوله** تحكما اى ترجيح بلا مرجح والوسط له مناسبة
مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم **قوله** فيه ما يبنى وهو المميز
كلفظ المائة **قوله** لموافقته جر المميز اه اى لموافقة هذا الجر الذى هو
جر التميز بالحرف جره بالاضافة اى باضافة كم اليه كما فى الخبرية
كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب مميزها اسما قبل
اعنى النصب **قوله** لكن جوز الزمخشرى اه هذا الكلام من الشارح رد
لما ادعاه الفاضل الرضى من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل

قوله

على جوازه كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جوزه الزمخشري
في اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية اي كل واحد منهما بناء على وجه
كون الخبر مقدما مع ان المبتدا مثنى وذلك لانه مفرد لفظا
او شبه فعل ترك المص اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل
ما يعمه وشبهه كما قال بعضهم الا يجب المميز وذلك
لانها اسم مبني مبهم لا يتحصل معناه وكونه ظرفا او مفعولا به
او غيرهما الا بمميزه الرافع لابهامه وقد تضمن كلام الشم
هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المص ينتقض
بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه
يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب بان
مدار نصب كم وكونه اي قسم من اقسام المنصوب انما على
تمييزها فتعينه اي تعين كم وكونه اي منصوب ان
لم يكن اي التمييز نكرة متضمنة استفهاما لانها في معنى المعرفة
فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلثون
ام نحوهما قاعدة النصب لانه يصدق عليها انه يقع بعده
شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه لقيامه مقام
عامله وكان العامل غير مقدر فلم يكن بعده شبه فعل
مع انتصابه اي انه بهذا الرفع العارض وهو كونه قائما مقام
عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد

خرج

خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء اللازمة
عن النصب على الظرفية وفي بعضها اه اقول الموجود في النسخ
التي رايناها للرسالة مثله ويؤيده قوله بعد وقد يحذف باعتماد
الضمير ولولا ذكر التمييز هنا لكان الانسب ان يقول وقد يحذف
التمييز باعتبار بعض الوجوه اي النصب والجر ورفعه بالا
بتداء استفهامية كانت ام خبرية وفي فصه اما منصوب او
مجرور والخبر قولك قد جلست فانه قد اشار الى ترجيح النصب
بكثرة افراده ان هذا اي اعتبار الوجوه الثلثة في كم حتى
يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم ان هذا الوجه وهو
احتمال اوجه الثلثة في عمة الذي احد افراده رفعها وانما
عدته اي ان جلست يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اي
كم مرة بالنصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم جلسة ايضا
بالنصب اشارة الى النصب على المصدرية وقس عليهما حال الخبرية
وذلك واضح لكونهما تابعين لها لكونه حالا لعطفها عليها
وقلعاه صفة لها في هذا المثال اي في قولك كم ضربة
تحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية ان قدر
كم ضربة والفرق بين المعنيين بان المصدر ان كان للنوع فظ
فان ضربة للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه
وبين نصبه على الظرفية واما ان كان المصدر للعدد فالعددية

تفهم من تقديره ايضا فما الفرق ان كما اذا كان منصوبا على الظرفية
فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة
ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض وانا كان منصوبا على المصدرية
فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ
ويفهم منه ايضا العدد تبعا عند لنسيانه اى حذفه عن
اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه غير متضمن لمعنى حرف الاضافة
الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد
وعمرو ومعنى حروف الاضافة هو اللام ومن معناها هو
الاختصاص واشباهه لجبر النقصان ما لحقتها بسبب حذف
المضاف اليه ما معناها كامام واسفل ودون ومن عل
مساغ اه مساغ الماء اى سهل مدخله فى الحلق وقوله اغص
من الغصص هو عدم نزول اللقمة فى الحلق والمراد بالماء الحميم
الماء البارد والحار وفى رواية اغص بالماء الفرات فلا
فرق اه اى لا فرق فى المعنى بين القسمين فان المضاف اليه
فى كليهما محذوف معوض عنه فى احدهما غير معوض عنه فى الاخر
وهذا القول قسيم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة بل كان نفيا
اسم مفرد عن الاضافة مثل قديما كما فيها اى كما فى الظرف
فان قولك قدام زيد بينا ول ما قدام وجهه الى انقطاع الارض
فتشابهت الغايات اه حاصله انها وان كانت مضافة

اى نقصان

الى الجمل

الى الجمل بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لان الاضافة فى
الحقيقة الى مصادر تلك الجمل لان المضاف اليه محذوف
غلبة وقوعه لا لزومه ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى
جرت بينه وبين سيبويه فى مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها
ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين
ثانيها قول المقدسى الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف
الخبر وثالثها ان يكون نصبا على اسقاط الكاف فيكون التقدير
فاذا هو كها اى فاذا الزنبور كالعقرب وهو مبنى على جواز دخول
الكاف على الضمير ورابعها قول بعض المحققين انه يجوز ان يكون
اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعته لسعتها فكنى عن
الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية
عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت فى حكم
النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هى فاستعير ضمير النصب
موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو
يساويها او يشبهها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات
كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره
سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت عنده على باب الخليفة القول
ما قال الكسائى وامروا بالنطق به فلم يقدر واجاد مجرى الظرف

فا

بانفصال الضمير سما ابعها انه مفعول لمطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها
ثم حذف الفعل المضاف ثم

فانها تقبل تقديري مثلها بعض الشارحين هو صاحب
المتوسط ووجه كونه توهما انك انا قلت كيف زيد مفهوسال
عن حاله وصفته ولا دخل في زمان الحال اذ ليس المطلوب السؤال
عن حاله في زمان الحال اي في هذا الحال كيف هو وعبارة
صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشم حال كونه متلبسا با
لعدد جعل البا للمصاحبة وقطعه عن المفص الذي يطلب صلة
البا كما قال نجم الائمة حيث قال والبا بمعنى مع والا كان الواجب
ان يقول المفص به العدد لانك بالعدد يومين والخبر معرفة
لان مذ بمعنى اول المدة او جميعها غدوة خاصة سماعا
ونصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التشبيه بالتميز و
ماسمع منه قول الشاعر لان غدوة حتى الا تحنها بقية منقوص
من الظل قالص اي لاجل الفعل اه يريد ان الماضي اما
صفة للزمان او العامل فعلى الاول يصير اسناد المنفي اليه مجاز
عقلي من باب الاسناد الى الظرف اي للزمان الماضي نفي فيه شئ
وعلى الثاني الاسناد ظ وكذا الكلام في المستقبل المنفي اي لذات
المعينة الظ ان لفظ لذاته مصلة باللام لا بالباء وهو تفسير
للشئ المبهم لا لقوله المعينة ولفظ المعينة تفسير العاين وحاصل التعريف
ح ان الاسم المعرفة هو الذي وضع لذات مع تعيينها ويدل
على ان لذات تفسير الشئ قوله فالشئ مقيد بهذه المعلومة ولم

يقل

غدوة

يقل مقيد بالذات المعلومة وفي نسخة الفاضل المحشي الذات
مصلة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للمعين
واعترض بان هذا انما يتم اذا جاء المعين بمعنى الذات لغة
ولا يناسبه اللغة فتحقق ذا اللام المشترك قد حققنا
الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا والعلم
جواب اعتراض وهو ان ما عرف بالعلم قسم من اقسام التعريف
فلم اعرض المص عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام
فلا تعد قسما اخر ولهذا ما اثبت اه اي ولاجل ان
تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين
اضافة تعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك
البيان عن هذه الاضافة تابعه وقوعه اختلافات كثيرة
قد بينها سابقا افرادها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة
مفردة كانت اه دفع الاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج
عن التعريف الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم
يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين وحاصل الجواب
ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة رجل
ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف
ثلثه فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط واما كونها رجلا او غيرها
فيحتاج في فهمها الى لفظ اخر من جنس واحد وهو التانيث

بالتاء   من جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف

واما تذكير الثاني اه جواب اعتراض تقديره انك ذكرت الجزء

الثاني في تسعة عشر واخواته خوفا من اجتماع تانيثين ولولا

هذا المحذور لما ذكرته وهو غير ات في احد عشر لان الجزء الثاني

فلم ذكرته   والتاء في ثنتان اه جواب عما يقال لانه لزمك

اجتماع تانيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة

وقد فررت منه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتان بدل من لام

الفعل اعني الياء كالتاء في ثنتان فانما بدل عن الواو فلم تتمحض

التانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض عن اللام فالتاء

للتانيث حقيقة لكن حمل على ما اذا لم تتمحض لتجوز فيه ما جوز فيه

ولتاعبراه حاصل العبارة ان المص اتى بعيد هذا بقاعدة

كلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة

من قوله احد وعشرون احدى وعشرون مندرج فيها وقد من

افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير فيه الواحد

الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير للتركيب كاحدى

عشر بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف

بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد

لا الاحد ولا الاحدى فلذا احض القاعدة باعدها

لكنهم كرهوا اه تركيب العبارة ان يلي يفعل والتمييز فاعله

والمجموع

والمجموع مفعوله وحاصلها انهم لو جمعوا مميز الثلاث فينا

وثلاثمائة ثلاث مائة رجل لوقع تمييز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف

والتاء وهو مستكره لانه خلاف المانوس من عادتهم وهو يلاء

التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا

ثلثون درهما ونحوهما   لم يجز ح ان المضاف اليه اذا كان مميزا

فهو المقصود بالاولى المقصود تاخره لبيانه فكان الجمع كالشيء الواحد

والمضاف اليه في خمسة عشر مغاير للاول فلم يكن كجعل اشياء واحدا   ثلاثة

من حيث المعنى   هي اشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز

افادته التاكيد كما في اله واحد الهين اثنين لجنسية خاصة كرجل

مثلا وعلى هذا الحمل لا يرد الاعتراض السابق   فلما افادا

التمييز اه بخلاف الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم

عددهم ولو قلت ثلثة مقتصرا لم يعلم ما هي   اي تصيير ذلك

المفردات حاصله ان قوله تصيير مصدر مضاف الى الفاعل وكلا

المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من

عدد صفة له وقوله ازيد مفعوله الثاني وحاصل المعنى ان ذلك

المفرد كالثاني مثلا يصير الثالث اي الواحد الذي هو انقص

من اثنين زايدا على ذلك العدد الاول اي الناقص بواحد فان

قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد باثنين بالمضاف

اليه وقوله ازيد صفة مصدر محذوف اي عددا الزايد

انقص من عدده اى من العدد الذى اشتق منه فان الثانى
مشتق من اثنين   اسماء الفاعلين اه كضارب وقاتل ونحو هما
والا يلزم ارادة الواحد الاول اى جواز ارادة الواحد الاول
لان عاشر العشرة اذا لم يتعين للمرتبة العاشرة كان نسبة جميع
المراتب اليه واحد   وجعل بعض الشارحين هو صاحب
المتوسط لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وعلى
هذا يجب ان يبقى حكم التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف
والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيها ايضا لكن لما تغير فيها اللفظ المفرد
ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات او بقلبها ان كانت
الفا نحو الحبليات والصحراوات كان ذالك التغيير كنوع من التكسير
كان تانيثا لواحد قد زال لزوال العلامة ثم حمل التانيث فقط
كالزينبات والهندات عليه لان المفرد عندهم فى حكم الجمع
فانت بالخيار   وانما جاز فيه الوجهان لانه ماول بالجماعة
والجماعة مونث باعتبار اللفظ غير مونث باعتبار المعنى فجوز
الوجهان عملا بالاعتبارين   بتقدير المضاف لان المثنى
كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شئ بل الالف والنون والياء والنون
وانما الحقت باخر زيد   او قد راه فيصير المفرد هو زيد مثلا
مع لواحقه وهى الالف والياء والنون الاسم المثنى فكان قال
الاسم الذى الحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه

الملحقات

الملحقات هو المثنى لا ان المثنى هو الذى الحقت به هذه العلامة فقط
بدون اعتبارها فان التعريف ح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو
مفرد ويخرج جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا
ولو اكتفى اه اى ان الظاهر من هذه العبارة ان المراد ما فى اخره
الف او ياء ونون ملحقات عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
كما سياتى تحقيقه   ولا باس باشتماله اه جواب سوال تقريره
ان لحوق النون داخل فى الدلالة على كل من المقادير الثلث مع
انه لا دخل فى الدلالة على ان معه مثله من جنسه بل الدال هو
الاسم المفرد مع الالف والياء او بهما ولهذا لو حذفت النون
للاضافة كانت الدلالة بحالها على تقدير تسليمه اشارة الى منع
ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء لانه يمكن
القول بان مجموع الالف والياء والنون علامة وحذف النون
فى بعض الاحوال لا ينافيه   باعتبار دخوله اه بيان لكون
ذالك المثل من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا الاسدان
فالاسد الذى عليه الالف من جنس الاول باعتبار دخول
الاسد الثانى تحت جنس هو الموضوع له اعنى الحيوان المفترس
المشترك بينهما   لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من قوله
من جنسه   ثم يؤول الاسم اه اى يجعلان تسمى الاسم الا باول
الاسم بمفهوم كلى اعنى المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسمين

بالاب وههنا فرد ان الجنس احد اعني المسمى الكلي الشامل لهذين
الفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف ويحتمل ان الاكتفاء بالمجانسة
اللفظية وحدها غير بعيد احتاز لعدم جواز اشير الى ان
المشترك له اجناس توحدنا احادها فتثنى وتجمع كالقرئين
للطهرين والقروء للاطهار فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة
لادى الى اللبس فانه اذا قيل قران مثلا لا يدرى اطهران ام
حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس له جنس توحد احاده فتثنى
وتجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس
وبهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى يحصل ذلك
المفهوم الكلي الف مفردة احترز بقوله عن الالف المفردة بهمزة
فانها ممدودة لانه ضد المدود وهو على هذا ماخوذ من الفصل
خلاف المد ودو على التوجيه الاخر هو ماخوذ من الفصل بمعنى
الحبس او حكما وانما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه
اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء الدال على
كونها منقلبة عنه فكانه انتفى عنه لوازم كونها ياء في الاسم فلزم
ان يكون واوا في الاصل اي غير ثالثة رابعة اه اي ان المراد
بالثالث هنا ما كان على ثلثة احرف كالمصطفى فان الفه كانت
ياء فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الرباعي او علم بعد
اي علم الاصل اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن جاء

لا الثلاثي الاصطلاحي [illegible] الزائد [illegible] بكون الثلاثي [illegible] ثلاثة احرف

من العرب

من العرب اما لتها لكتيان وبليان في المسمى بمتى وبلى واما
مجهولة الاصل فهي التي يقع في مكان الاصل ولم يعرف اصلها
وتخفيفا اه وذلك لانها ان قلبها الى الياء اخف عن قلبها الى
الواو ولا منقلبة عن اصلية كما سيأتي في كساء ورداء
او زائدة كما سيأتي في حمراء كحلباء وهو عصب العنق منقلبة
عن واو او ياء هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها
بيان الالف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو او ياء وحاصل
العبارة ان الف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي
حيث انها وقعت مقابله لو كانها اصلية لان عين الهمزة
اه اي نفس الهمزة بل الحرف الاصلي هو الذي وقعت مقابلة
له او منقلبة عنه فهي ليست باصلية فتشابهت ما ليس باصلي
كحمراء وفي الترجمة اه هو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق
الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة الجاث انه لا يجوز اه
وذلك لان لام الوجهان للعهد والمعهود سابقا هو ابقاء
الهمزة وقلبها واوا وردها الى الاصل اعم من ان يكون
واوا او ياء التي قياسها ان لا تحذف لانها لو حذفت التبس
مثنى المذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه الالتباس فيه كان لا يكون
له مذكر كحائضان مستعملان فانما كان مستعملين تخفيفا
واليان مثناهما لا مثنى حضية واليه بل مثناهما خصيتان

البيان وح تخصيصا والبيان غير مخالف القياس وكلام نجم الائمة
صريح في هذا   على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان
استعماله هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في
اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين
او واحدا واحدا   هي مادة لمفرده لان صورة المفرد غير باقية
حالة الجمع   اما بزيادة كرجال او نقصان كطلبة في جمع طالب
حقيقة مثل اسد جمع اسد   او حكما مثل الفلك وهجان
حيث اعتبر الضمة والكسرة في اسد ورجال فحصل التغيير بهذا الاعتبار
تقديرا او فرضا   او بقوله ولها دلالة يخرج المفرد معنا
لها دخل في الدلالة لانها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها دخل
ايضا في الدلالة   كرهط ونفر الرهط من الثلاثة الى العشرة
والنفر جميع الناس او ما دون العشرة   كثلاثة وعشرة لا واحد
واثنين لعدم دلالتهما على الاحاد لان اقل الجمع ثلثة
فبقوله مقصودة اي يخرج عن الحد بهذا القيد لدلالتها
على احاد غير مقصودة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد
اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها
بحروف مفردة اي يخرج بهذا القيد نحو تمر وان دلت
على احاد مقصودة بعين الاستعمال الا ان تلك الدلالة
ليست بحروف مفردة كنخل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل هما مع نخلة

وغيرها

وتمرة الجميع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد فيها
كالتصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوهما   اسماء الجموع
والعدد اذ ليس لهما مفرد لان على الاحاد بتوسط حروف
فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد نحو
ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا
كما قال الاخفش قيل ان ركب وان وافق الراكب في الحروف
لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل
جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان
المفرد ان اريد المفرد الواحد وح فيصدق على الراكب انه
مفرد بهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا فيكون
موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور   كالجماعة اي كما ان
لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب   كجامل اسم جمع الجمل و
باقر اسم جمع البقر   عن الحركة كما في احمدان فانه لا تنوين فيه او
التنوين او هما على سبيل الجمع كما في زيدان   فان قيل
اسم التفضيل الخ حاصل السؤال ان اكثر في قول المص اسم تفضيل
والتقدير ان هذا اللحوق يدل على ان مع المفرد اكثر منه
فينبغي ان يكون في المفرد كثرة حتى يضاف اليه الاكثرية من
الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت
اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون

محققا كما في زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيد
افقه من الحمار لو فرض ثبوت الفقه له فزيد افقه منه
وما نحن فيه من هذا القبيل يعني لو فرض الكثرة في الحالواحد
لكان ذالك الجمع اكثر منه اي فكونه اشاره الى دفع اعتراض
الفاضل الرضى اللذان يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى
اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر
خبر لقوله شرطه لعدم وجود العايد فيها الرابط بها بالمبتدا
واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله
بمعنى المصدر ليتطابقا معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب
عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكر وهو خبر شرطه فوجد العايد
والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير عايد كما اجاب به الفا
ضل الرضى من حيث مسماه نبه بهذا على ان المذكر العلم
هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بحال مدلوله
لفرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة
فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال واراد بالمذكر احترازا
عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المصنف ان يقول بدل قوله
فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقا
على رجلين بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات
وذالك لخفة الالف والتاء هو التاء اي في الوضع لان وضعها

للفرق

للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف غير مستو اما اشا
بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها
المذكر والمؤنث في الصفة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث
بجرد التاويل يكون بالصفة كما في افعل فعلا لا خلاف الاصل
ذالك لمشابهتها بالاسم فان الشايع فيه الفرق بين المذكر
والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل والناقة والمرأة والرجل الاسم
المذكور اه دفع لما اعترض به الفاضل الرضى حيث قال هذه العبارة
سخيفة لان ضميره يكون عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى
ان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذالك الوصف مع المؤنث و
لا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشيء في نفسه مع غيره
وحاصل الجواب ان ضميره يكون راجعا الى الاسم المذكور اي
الذي اريد جمعيته وكانه قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا في الصيغة مع المؤنث بتاويل راجعا الى الصفة
فلم ذكره والشرط الخامس اقول يغني عن هذا الشرط نفع ساتا
فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث وتاء التانيث
قد حققنا لك ان تاء المبالغة هي تاء التانيث فارجع اليه
لزم اللبس فانه انا قيل علامون لم يدر انه جمع علام
بحث قاعدة كلية لانه بعد ان ذكر مسمى الجمع السالم
وهو العلم والصفة المستجمعة للشرايط سوى ما مر نقص من ذي

التاء المحذوفة العجز معتلا لانما لا يذكر لمجموعا هذا الجمع مغيرا
او لا كسنون او غير مغير كثبون وجاء قلون على الوجهين وقد
شذ نحو حرون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان
كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ
الا اذا كان اسما محذوف العجز معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو
والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما
ولا صفة وذالك كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها
سنو فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام حتى هذا الجمع عوضا
عن محذوفه فان تغير الواحد اى ان تغيير مفرد مصطفون
الذى هو مصطفى وهو حذف الفاء انما هو بعد الجمع فانه لما
جمع التقى الساكنان فى الالف والواو فحذف الالف واما
التغير جواب عما يقال كيف حملنا التغير هنا على هذا المفرد
الخاص فيما تقدم على مطلق التغير جمع القلة افعل
قال النجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة
واما اذا اختص جمع التكثير منها فهى للقلة والكثرة وكذا
ماعدا الست للكثرة اذا لم يحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل
ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلة فى هذه الاوزان
الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة
جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق

قوله

والمراد بجريانه اه اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل
لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل اى موا[زنته]
اياه فى حركاته وسكناته وثانيها جريان الصفة على شئ اى
يكون ذالك الشئ صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او
موصوفا او موصول وكل من المعانى اصطلاح مشهور فيما
بينهم فلا يلزم الابهام فى الحد كما ذكره الفاضل المحشى
بعد اشتقاق الفعل منه اشارة الى اختيار ما اختاره
البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه و
ذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلايل
احدها ان المصدر تابع للفعل فى الاعلال وعدمه وانما
ثبتت الفرعية فى الاعلال تثبت فى الاشتقاق لانه لا يكون
فرعا فى شئ واصلا فى اخر وثانيها ان المصدر سماه مؤكدا
للفعل فيكون تابعا والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها
ان الفعل قد جاء عاملا فى المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول
ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر
اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم
المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء
وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه
لا يلزم من الفرعية فى الاعلال الفرعية فى الاشتقاق الاترى

وثانيها جريان اسم الفاعل على الفعل ٢

ان احد واخواته فرع لبعد في الاعلال وليس مشتقا منه واما
عن الثاني فلانه يلزم منه فرعيته في الاعراب لا في الاشتقاق و
اما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحرف
عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المثال
فيه الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء
والجزء مقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا لاشتقاقه
وان كان الاخزان اه لكن نعلمها من غير لفظها نقول الزم
ذيلا وويلا وويحا اي عذابا وهلاكا ومن هنا ظهر الفرق
بين المصدر والمفعول المطلق اي سماعي يعني انه اطلق السماع
واراد السماع مجازا ولم يرد ان بابه النسبة محذوف اذا لم يثبت
حذفها اثنين وثلثين عدها المص في الشافية وهي قتل
وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى
وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب وصغر
وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وقبول ووجيف وسهولة
ومسعاة ومحمدة وكراهية بالقطع قيد لقوله يعمل اي يعمل
المصدر عملا مقطوعا بان العمل له اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما
اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان
العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء
لا باعتبار التشبيه انه كان عمله للاشتقاق ولا فرق

في الاشتقاق

في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل
فانه يعمل بمشابهة الفعل لفظا ومعنى وهو لا يتحقق الا اذا كان
بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها
للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل
عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى
الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا
يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت
على المضارع خلص للاستقبال اذا لم يكن مفعولا مطلقا
اي حقيقة واما المجازي نحو ضربت ضربة الامير اللص فيعمل
عليه جوز بعض الائمة تقديم المعمولات اذا كان ظرفا للتوسع ولوقوعه
نحو قولنا اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال
تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير
الفعل في مثل تكلف وليس كل ما افاد شيئا بمعنى وحكمه حكم ذلك
الشيء في جميع الامور وشيء مما في خبران اه لا انها حرف
مصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل
الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
او يكون الظرف له والتقدير ح ولا يقع اضمار المستثنى
منه بان يقال في مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني
ضربا على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى لا ضمير المثنى اي

بمعنى الحال والاستقبال الا اذا كان مصدرا

لو اضمر في المصدر لاضمر فيه اذا ثُنّي وجمع فيلزم ح اجتماع
علامتي تثنية وعلامتي جمع فانك اذا قلت اعجبني ضربان
فالالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل
مستترا لاحتاج الى الالف الاخرى تدل على ان الملك المستتر
كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار واجيب في الحقيقة
اه ولذا علم من خواص الاسم التثنية والجمع لاشبهه
لاشبهه كلام مستانف مضمر جواب عن سوال تقريره ان
الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا حاصل فان
الياء ضمير المتكلم وهو مستتر في المصدر وحاصل الجواب ان المراد
بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقال له ضمير ولا يقال
له مضمر في المصدر ولا في غيره في مفهومه بل مفهومه هو
الحدث المذكور في التعريف سابقا بدلا منه نجم الائمة قال قوله ومن
للنحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا اى سواء كان
الحذف جايزا او واجبا وهو خلاف قول المص فلو اخرت
اه اى لو اخرت تلك الاحكام المصدر بقوله ولا يتقدم معموله
المنفية عنه عن قوله ولعمله بالاداء قيل عن القسم الثاني لتوهم ان
نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين واحدة حيث انها
واقعة بعدهما والحال انه ليس كذلك فان امتناع تقديم
المعمول يختص بالقسم الاول اى حدث وهو المصدر وثانيا له

مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا موضوعا وذلك فيه تنبيه على ان لام الجار
صلة قوله اشتق بتضمين معنى الوضع ما قام اشار الى ان
المراد بمن اعم من العقلا واعلم ان المراد بمن قام به الفعل من
قام به الفعل مع الفعل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما وغيره الالة
كالالة واسم المكان والزمان لان الجميع فان اسم المفعول
لمن وقع عليه واسمى الزمان والمكان لمن وقع فيه والالة لمن
وقع بها الفعل اى بتوسطها والظ ان اسم التفضيل اه
اى الظ من قول المص لمن قام به يخرج ما عدا الصفة عنه لا اخرج
الجميع الا الصفة لما علمت ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
في قوله في اول التعريف اى حدثا موضوعا ذلك الاسم وقد
اشرنا الى فايدته وان كان ماضيا اى بالنسبة الى زمان
نزول الاية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان الانبيا عليهم
بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وساير البصريين و
اما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شي مما ذكر
فكانهم اعتبروا نفس المشبه لاعماله من غير اعتماد على صاحبه
او الهمزة او نحوها هذا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة
انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف
النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل

وحصل الاسم التفضيل اى المفضل عليه الجميع اى فيقول ما عدا الصفة ...

وفيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذالك فيه اذا دخله اللام
هذا كلام الرضى وجبت الاضافة فزع العلماء على
هذه المسئلة مسئلة في الضمان وهي ان القائل اذا قال انا
قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا وان
نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في صورة الاولى
حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل والسرقة
الواقعين في الزمان الماضي واما على تقدير الثاني فاسم
الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال فهو توعد بالقتل والسرقة
لا اخبار عما وقع منه بفعل مقدر قال السيد في الاجود
ان يقال هٰهنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة
حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى
في اعماله بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا
يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد
عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة وروده
في كلامهم اللام الموصولة قيد بها احترازا عن
لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه
عن شرط من شرائط العمل لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري
في جميع جمع التكسير الا ان يقال انه محمول على ما لا يحتمه تغيير طرد
للباب بنصبه على المفعولية اشارة الى ان اطلاق العمل بمعنى

مستقيم

مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعول ليتراد لا يجد في مع عمله
رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول قوله لتفضيل
الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب للناس اي
اشد ضاربية قوله او لتفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل
بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اي اكثرهم مشهورية
ومعروفية قوله اي عمل النصب قيد به لان عمله الرفع لا يتوقف
على شرط كما صرح به نجم الائمة قوله واشترط عمله باحد الزمانين قال
نجم الائمة ليس هذا التقييد لكن المتاخرين لا بن علي ومن بعده صرحوا به
وحملوه كاسم الفاعل قوله ضامر وطالق فانهما اسمان عل فيهما في الاصل
بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يقال طالق الا لمن
لها الطلاق لا لمتجدد لها انا فانا قوله من السكن في محاذف الضمير
المستكن راجع الى الصفة والتقدير وصيغتها مخالفة لصيغة حال
كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغته قياسية لا سماعية قوله ليست بموصول بالاتفاق بل هي حرف
تعريف وانما لم يكن موصولة لان مدخل اللام الموصولة وان كان بحسب
الصورة اسما كضارب الا ان ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه لما
عرفت ولا يتاتى في الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون
الزمان جزء من مفهومه يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها

ما ينبغي ان يدخل على الفعل قوله على التشبيه وجه مشابهته للمفعول كونه
فضلة مثله واتيانه بعد تمام الكلام قوله عكس المعهود آه اذ هذه في
صورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود اضافة المعرفة الى النكرة
كضارب زيد ونحوه قوله في ضرورة الشعر كما قال انما مت على
دبيهما جارتا صفا كميت الاعالي جونتا مصطلاهما فاضاف جونتا
الى المصطلى المضاف الى الضمير الجاريتين وهو مثل حسن وجهه قوله
في اصل ذلك الفعل لانه المتبادر من الاطلاق وفي هذا جواب لما عرض
الفاضل الرضي حيث قال ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فان فيها
زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد فيه الزيادة في الفعل
الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل
المراد بقولنا زيد فاضل على عمرو انه اكثر منه فضلا او جمالا او نحوهما
متلبس فالمبالغة مع قوله ذات صبيه فان قوله اعلم يدل على ان ذاتا
ما متصفة بالعلم ولا يدري انها اي ذات فلا بد ذكر الموصوف قبل نحو
زيد افضل من عمرو فلا حاجة له الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان
مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط قوله من حيث صيغة
ند رهذا البحث حمل افعل اسم التفضيل هو الموزون بافعل وهي صيغة
ومبناه فكانه قال واسم التفضيل صيغة افعل قوله من الرباعي آه
فانه اذا قيل ما احرجه لم يدر انه ماخوذ من دحرج اي من حرج بالتحقيق

الذي

الذي هو الثلاثي المجرد او من حرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد
فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس بين كل اثنين منها مثلا
لو قيل ما احرجه لم يعلم ان المراد ما اشد حرجه او استخراجه قوله يعني
التفضيل افعل الصفة قوله متقدم بالطبع لان التقدم الطبيعي
على ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم
علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج
الى الدلالة على اصل الفعل وليس له علة والا لزم من حصول الدلالة
الدلالة على الاصل الفعل الدلالة على الزيادة قوله على هذا التقدير
اي على تقدير ان المراد العيب الظاهري ينبغي صحة احمق من عنى
شذ وقد منع انهم حكموا عليه بالشذوذ قوله فالجواب آه هذا الجواب
للفاضل الهندي ولم يستحسنه ايضا فالتشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب
ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة مثل تعليق الخرز ونحوها من
العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي
هي منشا هذه الاثار وهو من العيوب الباطنة قوله وفيه مشابهة لقا
اما ذا بده او على توهم اما على او تقديرها في نظم الكلام والتقدير فما
الجواب ففيه قوله من حمق ابن هبنقة قد تكون بمعنى انحام لفظ الابن
والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس انه هبنقة من غير
زيادة الابن قال فيه وعد والودعا هبنقة يزيد بن ثروان قوله فيا

لانه اذا لم يكن سبب الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل
منه قياسي **قوله** على سبيل الشذوذ ولانه حينئذ يكون من العيوب الظاهرة
قوله على خلاف القياس وورود مثله كلا كما لا يحتاج لكثرته سيما سيما في الفصحة
البلغاء ونهى اعدل شاهد على مخالفته للقياس والفارق العرفية **قوله**
الانفصال الحقيقي اي عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما **قوله** بتعيين الجار
والمجرور متعلق بعين والمقدر ان المفضل عليه في صورة استعماله
باللام متعين بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع عين اللام وقوله
منكور صفة معين **قوله** كما اذا طلب مثال لذكر المفضل عليه لفظا
واما حكما كما اذا كان في البلد فاضلان معروفان واحدهما افضل
من الآخر فيقول فلان الافضل **قوله** وانما الغرة للكاثر العزة الغلبة
والكاثر من هو اكثر عددا في عشائره وقبائله من غيره **قوله** من بينهم
وهذا كما تقول مثلا زيد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد الا
فضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش وحاصل المعنى انه بعض
قريش وهو افضل من عيسى وفيما نحن فيه اي لست بالبعض الاكثر حصى
من هذا القبيلة **قوله** من كل شيء او تفسيره الشمس وعند ال محمد اكبر من
ان يوصف **قوله** اي احدهما زيادة الغرض من هذا التقدير دفع الا غرض
الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان المعنى بعض المقصود فما لمعنيان اي
المقصودان وان يقصد مصدر بعض المقصد الى تقدير احد المقصود

فضل

قصد الزيادة فيحل فيه المصدر على المفعول وهو غير جائز وحاصل الدفع
ان قوله ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب المال وهذا المصدر
بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب
ان المضاف محذوف اي قصد احدهما **قوله** اي على ما لم يدخل فيه اعدى
الجنود لو جسم القبول **قوله** تحققه اي تحقق المضاف اليه في ضمن فرد
المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم
تفضيل الشيء على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يقول في
ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يجوز قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان
قوله من مشاركيه اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو
او تقديرا كقول علي لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من محبوب عنده
المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه وكذا
قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب وقال
اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير
وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه شر ومثله قوله
اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا نجم الائمة **قوله** اي ثاني معنييه هذا
اشارة الى ما نبهناك عليه في المعنى الاول من ان الغرض منه دفع الاعتراض
السابق **قوله** يوسف احسن اخوته اي احسن من كل احد من بين اخوته اي انه

هذه الفضيلة لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم المذكورة من في لفظه واما معنى
فكالنوع الاول اى المضاف الذى قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه
متخرج عن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذى معه من في
اللفظ قوله باب احمر اى فعل الصفة فكان افعل التفضيل وقع وسطا و
لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله قوله الرفع بالفاعلية وحكى
يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه
ابوه قوله في المضمر فيه نجم الائمة بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه
وتقليل الشيء ايضا يدل عليه قوله اى وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في
المعنى مسبب والوصف السببي على ما عرفته هو كونه في اللفظ صفة لشيء وفي الحقيقة
هو صفة لمتعلق ذلك الشيء ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف فهم الوصف
بحاله قوله لسبب اى لمتعلق ذلك الشيء فان الكحل مسبب لتعلقه برجلا اى
متعلقه وملابسه لا يحصل في عينه بسببه كما ان الغلام في قولك زيد حسن
الغلام من متعلقات زيد ومسببا منه حيث انه حصل في ملكه بسببه هذا واعلم
ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل
المص استعمل عين المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت قوله مفضل باعتبار
عين الرجل آه قوله كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع
في الوجه الذي هو من متعلقات زيد قوله فانهما مختلفان بالذات فان المفضل
والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الثاني لم يعبر عنه بلفظه

كالمثال

كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير مع مرجعه متحدان بل عبر عنه با
لاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل
محذوف يفسره افعل التفضيل اى ما رايت رجلا احسن يحسن الكحل عينه عن كحل عين
زيد قوله بخلاف الكحل الملحوظ معه اى بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه قد
لوحظ معه اى مجردا عن التعدد فاذن هو شيء واحد حيث انه جرد عن التعدد دالا
ان ذلك الشيء الملحوظ على هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد وتارة
بكونه في عين الرجل وتعدد التقيد يوجب تعدد المقيد الا ترى ان الانسان الا
شيء واحد هو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن
عمرو وهكذا وهو شيء واحد يتعدد بتعدد التقييد فلا يقال ان الانسان الذى
في زيد عين الانسان الذى في عمرو بل يقال ان هذا المقيد اعنى تشخص زيد غير
المقيد اعنى تشخص عمرو وكذلك الكحل فيما نحن فيه هذا وهو التغاير فان الاصل في
اسم التفضيل الذى لا يعمل ان يكون المفضل فيه مغايرا للمفضل عليه مغايرة ذاتية
نحو زيد احسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا
كما امتنع هناك قوله لئلا يعمل آه علة لعدم البقاء اى عدم بقائه على ما هو الاصل
لاجل ان يعمل اخرجه عن معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع قوله في الامر
الآخر اى في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال في كونها افعل التفضيل فيها
بمعنى الفعل في عين كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل في المثال نكرة

في سياق النفي قوله مع النفي يعني حسن في التقدير ما رأيت رجلا احسن كحل عينه مثل
حسن كحل عين زيد بل هو اقل منه قوله عرفا لا لغة فان الزيادة ماخوذة فيه
قطعا لا يمكن تجريده عنها ولا يخفى ان تجرده عن الزيادة عرفا لا يتأتى مع وجود
من التفصيلية اذ لا يبقى لذكرها وجه قوله او يكون دونه اي يكون حسن كحل
كحل عين زيد اقل من حسن عين الرجل قوله لما اقتضاه المقام اي مقام المدح
ولا يبعد انه هذه الحقيقة معنى ثالث تتميم للاولين وحاصله انا لا نعتبر اسم التفضيل
قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا بها واذا
اقترن بها لا نقول ان النفي المسلط عليه يتوجه الى قيده الذي هو الزيادة
كما في المعنى الاول بل يقصد نفي المساواة ويحصل في ضمن هذا القصد نفي الزيادة
لان المساواة فردان احدهما المساواة الحقيقية من غير تفاضل وثانيهما المساواة
مع زيادة في غير ما وقع فيه التساوي قوله مطلقا سواء لم يكن في ضمن الزائد ولو كان
في ضمنه فقوله ولو كان آه عطف على مقدر قوله من جميع ذلك اي من جميع
المعاني الثلث او من جميع هذه الاعمال التي هي ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
الى آخر الاعمال نزول الزيادة التفصيلية بالنفي اي مع النفي فالباء بمعنى مع
لا صلة للنزول لان هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفصيلية بالنفي
بل يتوجه على زوالها سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر فنعم التق[?] جميع
الثلاثة يبقى على توجيهنا فتدبر قوله اذ ليس كل آه هذا التحقيق اشارة الى رد كلام
الكسائي والفراء حيث قالا لا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ عندهما معمول

للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل وان كان معمولا
لاحسن لا انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له على
قولهما مطلقا كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين زيد معمول لاحسن من حيث
انه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية الا ترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما
احتيج الى الاتيان بهذا المعمول كما سبق قوله ولا يحوج جزاء آه جواب عن سؤال
تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذاهب عامل فيهما فاشترك في كونهما معمولي
عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا من الآخر وحاصل الجواب ان العامل
في الكحل معنى الابتداء على ما ذكرت لا اسم التفضيل وهذا الاشتراك لا يخرج
عن الاجنبية قوله نقضه ركيك وهو عود الضمير الى ما لم يذكر كذا قيل ورده
الفاضل الهندي بانه لا فساد في مرجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا ومعنى لكونه مشعرا
كما في هذا المثال لان الكحل الواقع لكونه مبتدأ مقدم رتبة وح فنقول انه اشارة
الى التحقيق المذكور في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا تقريره في هذا المقام
ان اسم التفضيل هنا عامل في حدثين حدث المفضل عليه اي حدث التفضيل
والمفضل على الشيء يتعلق به ظرفان وهو قوله في عينه باعتبار حدث المفضل
ويتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما
متعلقه بعينه كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في
عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه منه المتضمن لذكر
المفضل عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاؤه منه بقوله في عين زيد

دايلاء الكحل بعين له في عينه فانتم هذا المقام على هذه السؤال قوله وعلى كل تقدير
رد لما ذكره نجم الائمة حين قال هو على حذف المضاف اي من كحل عين لا بتفضيل
الكحل على الكحل على العين وحاصل الرد ان عمل اسم التفضيل مخصص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وهنا متغايران بالذات واما قوله
ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد للمقصود
منه في عين زيد حذف مجرور من مجاز العين لظهور المراد قوله وتقدير
رد لما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها
الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كعين
زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا اصلها حذف
المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة
لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها
زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك
الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ودفع التناقض اما بجعل المماثلة
بمعنى المماثلة في اصل التكحل لا في الفضل فحسن واما بجعل المماثلة بمعنى
المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على
الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه

لزم

لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي من هنا فيكون
ابلغ كذا افاد بعض الافاضل قوله اسم جماعة الركبان اشار الى انه
ليس بجمع لصحة جعل سار صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث
المسند الى ضميره ولا جمع صفته هذا ما يطلق لشرح الاسم كتبناه مع
تفرق البال وتشتت الحال وتقصر انشاء تم بشرح الصمدي
الاجتين [illegible] قاله بلسانه وحرره ببنانه مؤلفه
الفقير الى الله الغني نعمة الله بن عبد الله
الحسيني الموسوي الجزائري
تمت بالخير والظفر
سنة ١٢[illegible]